تحت دائرة الضوء

مصباح قطب

البلد فى ٩٣ - ٩٤ - ١٩٩٥

أعوام فاصلة
فى تاريخ الأمن والأمان

١

١٩٩٥/٩٤/٩٣

أعوام فاصلة فى تاريخ الأمن والأمان

تــأليف
مصباح قطب

الطبعة الأولى أكتوبر ١٩٩٦

عنوان الكتاب : ١٩٩٥/٩٤/٩٣ أعوام فاصلة
في تاريخ الأمن والأمان
اسم المؤلف : مصباح قطب

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤شارع ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣
المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران
تصميم الغلاف : أحمد بهاء الدين شعبان
صف وتنفيذ : عبير ياسين
رقم الإيداع : ٩٥/٤٢١٠
الترقيم الدولي I.B.N.S: 977-5652-00-6

٩٥/٩٤/٩٣

أعوام فاصلة فى تاريخ

"الأمن والأمان "

الفهرس


مقدمة

خلفية ومنظر عام

أ - الجريمة المكشوفة وجريمة الظل

كفر الناس ، ومن حقهم ، بالكتب التى يقال أنها بالوثائق ؛ فقد رأينا كيف أن أكثرها كتب "طيارى" ؛ تعتمد على معلومات من جرانين لم تمض إلا عدة سنوات عليها ، مع كذا صورة من الجرنان ، أو المجلة القديمة وهذه هى الوثائق .. وذ لكم هو التوثيق .

ودون أدنى افتعال أو مبالغة ، فإن الكتاب الذى بين يدى القارئ اليوم ، هو كتاب وثيقة بالكل ، وبالفعل ! . ذلك ان تقرير الأمن العام السنوى ، والذى يضم بين دفتيه احصاءات الجنايات بأنواعها ، والجنح بأنواعها ، إضافة إلى الجرائم الاقتصادية كالتهرب الضريبى والجمركى ، وجرائم المخدرات ، والآداب ، وجرائم الأحداث والمشردين ، وجنايات قتل اطفال السفاح !! ، مع جهود الشرطة فى مكافحة الجريمة .

أن تقريرا كهذا لهو بالفعل وثيقة شديدة الأهمية وقوية الدلالة على مجمل الأحوال فى البلد . ولا يمكن أبدا ان نعتبر أنه من قبيل الصدفة قيام وزارة الداخلية منذ ما بعد منتصف الثمانينات بالغاء المؤتمر الصحفى السنوى ، الذى كان يقدم فيه التقرير إلى الرأى العام . كما لا يمكن إعتبار قيام الداخلية بتضييق نطاق توزيع التقرير ، هو الآخر ، من قبيل الصدفة ناهيك عن ادخال تعديلات متتالية على طريقة ومادة أخراج التقرير بلغت ذروتها فى التقارير التى نعرضها الآن ، وبما يعكس الحرص على شطف - أو غسل بلغة المخابرات - معلومات وبيانات كل تقرير مما يمكن ان ينتج دلالات ، تسمح بتوظيفها فى انتقاد اداء الداخلية - والدولة ! - أو شن هجوم

عنيف ؛ أو غير عنيف .. أو لطيف ، عليهما . مع انه يمكن استخدام هذه المعلومات ذاتها لتقدير آداء الداخلية تقديرا موضوعيا له ثقل ومصداقية .

بالأمانة هكذا ، فان الدافع الأساسى لإنتاج هذا الكتاب ، مرتبط بحالة شخصية . (لها عموميتها) حالة يهيمن على الكاتب فيها الاعتقاد بأن أكثر قيمتين محورية فى الحياة ، هما الأمان والشفافية ، أننى ألاحظ أنى أصبح من بين أشجع الناس حين تكون المعارك التى انخرط فيها معلومة الأبعاد وواضحة الحدود والمحتوى . وأكون من بين أشطر الناس مهنياً اذ كانت بيئة العمل عامرة بالأمان . الأمان بمعناه الشامل ، ذلك لأن هناك جرائم تقوضه ولا يؤثمها القانون ، مثل : الخسة والنذالة . يعنى تتفتح الشخصية الإنسانية (شخصيتى على الأقل) بالمعرفة وبالأمان ؛ والمفيد لكتابنا هذا إنهما مترابطان ويخدم كل منهما الآخر لذلك وانطلاقا من ايمان بان على الكاتب ان يتعرى ليكتسى الآخرون ، فقد رأيت أن على ان أسعى أيضا لتعرية كل ما من حق الرأى العام أن يراه على طبيعته ... ان يراه واضحا . ومن ذلك ما يجرى على ساحة الجريمة ، وعلى ساحة المؤسسة المسئولة عن مكافحتها والوقاية منها . يطمح الكتاب لأن يقرب ولو بمتر الطريق الطويل إلى عالم يسبح فى السلام السماوى .. سلام الظلال الكثيفة التى تنقرها العصافير فى معبد فرعونى ذات ظهيرة فى عالم بلا اجرام ولا تسلط ولا "كلم البيه عدل .. تراخ" ولا كعب داير أو سوط فاير .. لا قتل ولا سحل. عالم من روائح الكافور والعلم والعدل والنساء الجميلات والعصارى والعمل ... وجنات ونهر !

لقد لاحظت ان ابنى الذى يبلغ من العمر الآن .. تسعة شهور يحرن كثيرا على الأكل ، رغم انى أظل ألف وراءه وأدور وأخبط وألاعب وأدادى ، وحين يتصادف أن يرى دولابا

مغلقا ، وينجح فى فتح ضلفة لم يفتحها من قبل – أو درجا – ويكشف ما وراءها ، يمد فمه ويلقف الطعام من الملعقة الممدودة وحده . اذن الكشف هنا .. معرفة المجهول .. أهم من الأكل .. انهما فاتحا الشهية للحياة ، ومن ثم تأتى بعد ذلك الرغبة فى الأكل وممارسة بقية الوظائف المعروفة للكائن الحى . المعرفة أمان .. ودواء وغذاء . وأنا من ملة ابنى فى هذه الحتة . وقد أوشكت ، أن ارفع شعارا ضخما ، رغم أنى اعرف نفسى تماما وانى على قدى ، كما أكره الطنطنات الضخمة المهيبة . هذا الشعار هو : إن رفع سقف الاتاحة المعلوماتية للناس هو قضية عمرى . ومن أجل ذلك أنبش فى تقارير كل المؤسسات التى تخبئ وتخفى من البنوك إلى الداخلية وما فوقها ... وأعرف تماما أن لبلادى أسرارا ، احافظ عليها ، لكننى أومن بأن الاتفاق على ما هو سر يجب أن يتم عبر حوار اجتماعى سياسى واسع وحر أولا ... مش كل موظف أو مسئول يخبئ ويقول لك : ابعد عن الحتة دى علشان مصلحة الوطن أو المصلحة القومية ، نصدقه . فقد تكون مصلحته هو أو غيره أو قد يكون جهله وجبنه . المعرفة والأمان وبعدهما إرمونا فى البحر .. لنخوضه، أو إرمونا إلى الصخر لنفتته . من هنا جاء هذا الكتاب ليقدم معلومات تستطيع خدمة المعرفة وخدمة الأمن الذى هو شق هام فى معادلة "الأمان" ؛ ولقد بدأت الفكرة بكراسة عن تقرير واحد يغطى جرائم ١٩٩٤ ، ثم أتاح تأخر النشر الفرصة لإضافة ١٩٩٥ ، وتقديم خلفية عن ١٩٩٣ ... كل ذلك فى ضوء ان الأعوام الثلاثة أعوام ذات طابع شديد الخصوصية فى المسألة المصرية .. الأمنية ، حيث فيهم بلغت أحداث الارهاب الذروة وتمت إعادة هيكلة الكثير من العمليات الشرطية والاشكال التنظيمية والفكرية الأمنية ، بغض النظر عن قيمة ذلك وجدواه ، وكذلك تم تحويد المجرى الاقتصادى – بل والاجتماعى والنفسى

والثقافي – للبلد عن المسار الذى مضت فيه منذ ١٩٦٠ بشكل خاص اى منذ عام التأميمات "وبدء التطبيق الاشتراكى" ، بغض النظر عن عيوب المسار القديم . لقد أصبحنا أمام مصر "ثانية" غير التي عهدناها ، واذلا يخلو الجديد من فوائد ، فان البلد تبدو كالتائهة ، أو كالذى شرب توكسفينا من زجاجة خطأ ، أو بمرضاته .. وفى هذا الوضع تغيرت خريطة الجرائم وتغيرت فيشات وتشبيهات المجرمين .. تغيرت ملامح الجناة وسحنات الضحايا ، حتى الضحايا من رجال الشرطة انفسهم . وقد اختار الكتاب ان يضغط برفق .. وقوة لا ابتزاز معها ولا افتعال ، على أعصاب الداخلية المصرية لتجعل من تقديم المعلومات الأمنية للمواطن العادى (الموظف / العامل / العاطل / المستثمر / الصحفى / الضابط ! الخ) جزءا حيويا من أنشطتها وواجباتها ، ولا يكفى هنا ان يقال أنه أنشئ بالوزارة مركز إعلامى فخيم وذى امكانيات فمثل هذا المركز قد يفيد فى التعتيم أكثر من فائدته في التنوير ، حيث يتم فيه إنتاج معلومات صحفية أمنية "معلبة" ثم تقدم إلى رؤساء تحرير !! وصحفيين ، ومنتديات .. ومن ثم إلى الرأى العام كما هي .. ويا ثقل دمه الذى يعمل عقله عليها أو فيها أو يسعى ليكتب أو يقرأ ؟ غيرها.

إن تقرير الأمن العام الذى كان يباع للكافة من قبل هو الآن مادة مجهولة لنحو ٩٨٪ من ضباط الداخلية أنفسهم وعلينا هنا ان نطالب المركز الإعلامى بالوزارة بان يزود الضباط بالمعلومات الأمنية ذات الطابع القومى – والتى تفيدهم بالقطع فى اعمالهم – جنبا إلى جنب مع ما يقدمه للرأى العام . ولا يمكن للمرء أن يصدق أننا دخلنا عصر المعلومات طالما بقيت الداخلية – وغيرها من الوزارات – سائرة على طريق : "هات لى جواب من العلاقات العامة" وهى الاجابة التقليدية لأى مسئول

اذا طلبت منه الاجابة ولو عن سؤال حول قائمة شهداء الدفاع المدنى خلال العام السابق ؟

لكل ما سبق لا يكتفى هذا الكتاب بلعب دور فى فض نطاق التكتيم المضروب حول التقرير ، بل يعمد إلى اثارة القضايا المختلفة المرتبطة به مثل معايير تصنيف الجرائم والمتهمين والمجنى عليهم ، والأسس الاحصائية لجمع البيانات ، والمسكوت عنه فيما يتعلق بالجرائم التى تقع على الفئات المستضعفة بنحو خاص مثل الفقراء ومن لا سند لهم من المسلمين والمسيحيين والنساء والأطفال . ويحاول الكتاب جهد الطاقة ان يبتعد عن الاثارة ، وعن التحيزات والتعميمات ، بحيث يضع آليات عمل الشرطة وجهودها ، وقصورها ، فى الموضع الصحيح ، مبتغياً فى كل الحالات ان يعمل على سند من : "النفس اللوامة" التى تحاسب صاحبها على كل ما يكتب وما يدلى فيه برأى ، وما ينشئ من تقييمات وأحكام .

واذا كان تقرير الأمن العام قد انتظم فى الصدور منذ عام ١٩٤٠ ، كما تقول الدراسات الجنائية (لم يصدر التقرير عامى ٤٥ و١٩٤٦ فقط) ، فإن من حسن حظ المؤلف إنه استطاع على مدار الخمس سنوات الأخيرة أن ينفرد بالحصول على التقرير لتقديمه صحفيا . وقد نشأت بينى وبين هذه المادة شبه الجافة ، ألفة ، كما شدتنى الرغبة فى المعرفة إلى العودة إلى ما تيسر من التقارير القديمة ، والإصدارات الشرطية ، مثل مجلة كلية الشرطة ومجلة اكاديمية الشرطة (مركز البحوث) وتقرير السجون السنوى (الذى توقف منذ سنوات) ومجلة الانتربول الدولى ، ومجلة الفرع المصرى (لا تظهر الآن ولو لمن يسعى) ألخ ، لتكوين صورة شاملة عن علاقة الخطاب الشرطى بزمنه ، وما طرأ عليه من تحولات وتبدلات ، ولقد بح صوتى – الألثغ ! – من الدعوة إلى عمل مؤتمر سنوى لمناقشة

تقرير الأمن العام ، باعتباره مرآة شديدة الحساسية لما يدور فى البلد ، واقتراح التوصيات لتطوير نظم تبويبه وجمع بياناته وأخراجه . إن هذه الوثيقة لا تقل بحال – إن لم تفق – عن التقرير السنوى لمركز دراسات الأهرام ، الذى تعقد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمرا سنويا لمناقشته . أيضا فإن عصر المعلومات الذى نعيشه ، يثبت كل يوم ، أن ادخال تحسينات ولو بسيطة على تقنيات معالجة البيانات وتحليل المعلومات ، وصناعتها من قبل ذلك ، يمكن أن يكون له مردود عال فى تحسين اداء المؤسسة حتى مع ثبات سياساتها وخياراتها (أيديولوجيتها اذا شئنا المستوى الأكبر) ، لذلك فالمؤتمر الذى أدعو إليه له أهميته للداخلية وللوطن وناسه . إضافة إلى أنه سيضع بذرة فى حقل جعل قضية الأمن قضية مجتمعية ، وليست أمنية فقط .

أقول هذا وأنا أعلم أن تقرير الأمن – بنظامه الراهن – يعج بالمثالب ، وقد شكا باحثون كثر فى سنوات خلت من ذلك ، وانعقد مؤتمر لإحصاءات الجريمة منذ سنوات فى أكاديمية الشرطة ، ولم يعمل بتوصياته ، كما أن هناك مثالب سيجرى أستعراضها هنا لدلالاتها وانعكاساتها . لكن تبقى للتقرير أهميته رغم كل ذلك وهى أهمية تبرز فى ظل استعراض تطور ظهوره وهذا ما سنفعله الآن ، قبل أن ننتقل لتقديم تقارير كتابنا ، التى تغطى الجرائم التى وقعت فى أعوام ٩٣ و٩٤ و١٩٩٥ .

ب- العقوبات والإجرام والوطأة

يبدو أن هناك ارتباطا بين اكتمال صورة قانون العقوبات المصرى الحالى (صدر عام ١٩٣٧ برقم ٥٨) وبين انتظام احصاءات الأمن العام منذ ١٩٤٠ . لكن ما يعنينا هنا ، وقد أفدت من دراسات خريطة الجريمة من ١٩٤٠ - ١٩٧٤ التى يضمها المجلد ١٣٦ للمجلة القومية الجنائية الصادر فى ١٩٩٣ ، ان هناك اجماعا على أن المصدر الرئيسى والوحيد - كما وصف - للمعلومات عن الجريمة ، وهو تقرير الأمن العام ، عليه تحفظات كثيرة أهمها عدم التناسب بين حجم الجرائم المبلغ عنها وتلك التى لم يبلغ عنها ، وأن قياس وطأة الجريمة فى كل محافظة ، أو على المستوى القومى ، غير دقيق .. فهو قياس كمى ، أى يقيس الوطأة بالكثرة العددية للجريمة ومعدلها (لكل مائة ألف من السكان) اذا لا يوجد تقدير قيمة يزن كل جريمة بمقدار خطورتها لكن الأمر لم يمض على منوال واحد فى كل العصور ، ففى تقرير ١٩٤٧ على سبيل المثال ، وكممثل لتقارير العهد الملكى الليبرالى * ، نلتقى مباشرة من أول التقرير

* لاحظت على نفسى تفاقم أعراض الحنين العاصف إلى الفترة الليبرالية قبل يوليو ١٩٥٢ ، منذ أكثر من عام وبالذات خلال عملى على مادة هذا الكتاب . أصبحت وانا الشاب اليسارى والفلاح الفقير شديد السخط على الكثير الذى جاء مع الثورة وما تلاها ، وإلى حد الشطط وغياب التصور النقدى الموضوعى . وراء ذلك سبب رئيس هو جودة المعلومات التى كان يقدمها العهد "البائد" ! وجودة البشر الذين كانوا يصنعونها مقارنا بما نحن فيه ومعه ولو كان المجال يسمح لقدمت للقارئ نماذج من أعمال مصلحة عموم الاحصاء التى كانت تتبع وزارة المالية وكيف انها كانت تحصى فى كل قرية عدد العميان وفاقدى احدى أعينهم والارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والإسرائيليين الخ . كان ذلك يحدث منذ مائة عام فتأمل .

بمقدمة موقعة من صابر الطنطاوى ، مدير عام إدارة عموم الأمن العام (سيتطور الأمر في عهد الثورة إلى البدء بصورة الرئيس ثم صورة الوزير ، ثم مدير المصلحة ، وقد تم الغاء صورة الأخير وظلت صورة الأولان حتى الآن) .

تتحدث المقدمة ببلاغة سياسية سنفتقد مثل تحددها ووضوحها طوال الوقت فيما بعد ، فالمدير يبدأ بالسطر التالى : "ان حالة الأمن العام فى البلاد تساير دائما الحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها" ثم يلى ذلك قوله "وقد يكون من المناسب قبل أن أعرض لحالة الأمن العام فى عام ٤٧ القضائى ان نلم الماما موجزا بتطوراته منذ أن بزغ فجر الحياة النيابية فى مصر سنة ١٩٢٤ (انظر مرة أخرى إلى تلك الرابطة) ويواصل : "ولا شك أن الفقر والجهل من أسباب ارتكاب الجرائم كما أن الازدهار الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة من أقوى دعائم مكافحة الجريمة ".

غير ان للمدير ايديولوجيته اليمينية من جهة أخرى ، (أنظر الملحق) وهى غير خافية ، حتى وأن أوردها بعد كلام يقول فيه "وليس من شك فى أن الاصلاح الاجتماعى الشامل لجميع الطبقات أصبح ضرورة لازمة لسلامة ولحياة المجتمع المصرى" . فهو يرى فى الأفكار التى راجت بعد الحرب الثانية "انحراف خطير" فى العقائد من سياسية واجتماعية ، وأنها بعثت آمالً خلابة كاذبة بين بعض البيئات المصرية . وواضح أنه يعنى الأفكار الاشتراكية والاجتماعية التقدمية بالذات وهو يبدى اعجابه بالاجراءات التى قام بها اثنان من زعماء أحزاب الاقلية وهما محمد محمود باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا عندما توليا مهام الداخلية ، والمعروف انهما سياسيان محافظان غير ديموقراطيين لكن المقدمة القصيرة تنطق بفهم عميق للأوضاع فى مصر ، وتدلل على ما تقول بالأرقام والمعلومات ، وتفسر

الظواهر ، وتوضح الطريق إلى التصحيح الأمنى والسياسى فى ثقة وهدوء . كل ذلك على الرغم من أن الاحصاءات والبيانات الواردة فى التقرير أقل - نوعا وكما - من التى سترد من بعد فى تقارير ما بعد ثورة يوليو . أيضا فإن التقارير قبل ١٩٥٢ ومن أمثلتها تقرير ١٩٤٧ هذا تميزت بشيئين : الأول التحليل الذى كانت تقدمه فى نهاية كل تقرير عن حالة الأمن فى المديريات والمحافظات ، وإيرادها للاقتراحات التى كانت ترد للمصلحة من مديريات الأمن والجهات الأمنية المختلفة ، وهى مقترحات لو وردت اليوم لوصفت بأنها تطاول على قدرة قيادات الوزارة والأمن . ثانيا : فى التقرير القديم أيضا كان هناك قسم خاص بقضايا الأجانب فى الجداول التقليدية . وطبعا لم تنقطع الصلة بين القديم والجديد فجأة فمثلا وفى تقرير الأمن عن جرائم عام ١٩٥٤ ، نجد - فى الباب الثالث - عنوانا مثيرا هو : "أساس محاسبة رجال الأمن" ، وتحت العنوان كتب التقرير : "ذكرنا فى تقريرنا السابق عن حالة الأمن فى سنة ١٩٥٣ ان الوزارة لا تحاسب رجال الأمن على زيادة عدد الحوادث فى مناطقهم ، بل بالجهود التى تبذل لمنع حصول الجريمة قبل وقوعها ، وفى ضبط مرتكبيها ان وقعت .." . وواضح أننا ازاء معيار جديد - بصرف النظر عن التطبيق الفعلى - يعكس محاولة الثورة "القطع" مع ما كان سائدا من قبل فى مؤسسة الشرطة ، حيث عرفت هذه المؤسسة - ولا تزال ! - بالتلاعب فى البلاغات والتصنيفات (أشهرها تجنيح الجنايات) . حتى تظهر التقارير مدى يقظة رجال الأمن ، وحتى تظل الزيادات فى الجرائم قريبة من معدل الزيادة فى السكان ، وكأنها مجرد أنعكاس له .

على أية حال فأن مما يلخص أوضاع الفترة اليوليوية بأفضل الصور ، هو التقارير التى صدرت فى فترة تولى زكريا

محيى الدين وزارة الداخلية . وتعليل حكمنا هذا راجع إلى تصور مفاده أن زكريا محيى الدين ، الذى نعت بأنه شديد المحافظة أو على يمين النظام ، هو تجسيد حى وصريح - أى غير مراوغ - لايديولوجية النظام الحقيقية ، بما هو نظام يسيره مجموعة من الضباط المنتمين إلى البورجوازية "المصرية" الصغيرة ، بكل ما لهذه الفئة وعليها .

وفى ١٩٥٧/٢/٧ يقدم اللواء محمد محمود الباجورى ، وكيل الداخلية المساعد لشئون الأمن العام والبوليس إلى زكريا محيى الدين وزير الداخلية تقرير الأمن العام السنوى الذى يغطى جرائم ١٩٥٦ (لاحظ أن تقرير ١٩٩٤ ظهر فى أكتوبر ١٩٩٥ ؟ !) بقوله : "هذا هو خامس التقارير التى اتقدم بها منذ وليت منصبى" . والمعنى اننا حيال "ميه" فكرية واحدة على امتداد تلك الحقبة . قلنا أن صورة الرئيس - عبد الناصر - بدأت من قبل تظهر فى أول التقرير ، ثم صورة الوزير ، ثم الوكيل ، كل على صفحة ، وفى صفحة رابعة ، فى تقرير ١٩٥٧ هناك ثلاث صور لمدير عام مصلحة الأمن العام ، ووكيل عام المصلحة وحكمدار بوليس العاصمة غيرا أن الصور اصبحت قاصرة على الرئيس والوزير من بعد المهم تظهر هنا ملامح الوزير (أو السلطة) الصارم ، والجاد أيضا ... ، كما تظهر خلفيته الثقافية المحافظة ، والسلفية ، لكن مؤشرات عديدة على الحيوية تتجلى بشكل يستحق التأمل :

أ - ففى مقدمة وكيل الداخلية نجد "... ولهذا عنيت الدول المتمدينة باظهار تقارير الأمن العام بها فى الصورة التى تلائم رغبة الباحثين وتيسر مهمة البحث لديهم ولقد خطونا هذا العام خطوة فى هذا السبيل ، فاضفنا إليه بعض فصول وزودناه بخرائط وصور (ملونة !) لعلها تحقق ما نصبو إليه" . يعنى تلبية رغبة الباحثين هى الأصل .. يا سلام ! .

ب - يأتى الخطاب السياسى هنا على لسان الوزير وحده (لم يعد من حق الموظف الكبير أو الصغير ان يفعل ذلك بل انه كثيرا ما ينتزع الحق من الوزير ذاته) حيث قدم التقرير نص خطاب له فى حفل احياء ذكرى شهداء البوليس ، والذى أقيم فى بورسعيد ومنه اقتبس لأسباب لا تخفى على القارئ هاتين العبارتين فقط : "... لأن نقص عدد الجرائم مرتبط بزيادة الرخاء" و"أخوانى رجال البوليس ان التعاون على البر يرفع من شأن المتعاونين ويعود عليهم بالخير ... وكانت المؤسسة الاجتماعية لصولات وعساكر بوليس مدينة القاهرة ثمرة لهذا التعاون ".

وفى العرض الموجز ، الذى يفترض ان مصلحة الأمن العام هى التى حررته نجد العبارات الدالة التالية "وسيجد كل باحث فى شئون الأمن العام ان الجنايات التى وقعت فى انحاء الجمهورية إنما وقع اغلبها تحت ظروف خاصة وعوامل طارئه وليس من بينها - والحمد لله - جنايات بسبب منازعات أقليمية أو طائفية أو لمعتقدات سياسية خطيرة أو اجتماعية منافية لسلامة الجمهورية" . أولويات صحيحة ولا حكم على الضمائر .. حتى هذه اللحظة !

ج - شكل التقرير اقترب إلى حد مما هو عليه الآن ، لكن نلاحظ أن فيه مكاشفات ، أخذ بعضها يظهر ويختفى ، واختفى بعضها بشكل تام فى الوقت الراهن . مثلا عدد الحراس إلى عدد السكان فى كل محافظة ، كذا عدد الضباط ، وقد اختفى هذا البيان تماما فى تقرير ١٩٩٤ الذى يغطى جرائم ١٩٩٣ ، وأيضا فى تقريرى جرائم ٩٤ و١٩٩٥ الحالى ، واختفت معهما الجداول الاجمالية بالانجليزية للجنايات والجنح .

د - فى تقرير محيى الدين أيضا هناك أبراز لعلاقة الحالة الاجتماعية للمتهمين والمتهمات بما ارتكبوه ، وسيتعرض

هذا الجانب لعملية تشويش شديدة عليه فيما بعد ، ولازالت مستمرة فمثلا ذكر تقرير ٥٧ معلومات عن الحالة الاجتماعية للسيدات المتهمات ، وما يخص كل عشرة آلاف نسمة من جرائم مختلفة للشرائح العمرية المختلفة ، وعدد عصابات النساء ، وعدد من تم اسقاطهن من الحوامل ! ، ويتوسع في بيان دوافع الجرائم ، ويقدم أمثلة فى نهاية التقرير لجنايات تم ضبطها بتفصيل مثير ، منها جناية شروع فى قتل بسبب خطف طرطور فى مولد السيدة ، وجناية قتل مواطن ألقى تحية على مجهولين كانوا مختبئين ترصدا على جانب طريق ، وكرر التحية ! . وجناية قتل بسبب خلاف على هل يكون الفرح بمطربين أم بمطربات ، وأخرى بسبب ضرب خروف ألخ . نماذج تحتشد بالمعنى وترسم صورة اجتماعية انثربولوجية شرطية حية للجريمة وبيئتها ومرتكبيها وتعامل رجال الأمن معها . طبعا اختفى كل ذلك بعد وقت قصير من التقارير التالية .

هـ - أيضا مع الحديث عن الجرائم فى كل محافظة عام ١٩٥٧ ترد سطور من مثل "وعللت مديرية أمن المنيا الزيادة فى الجنايات ، الأخرى ، بأن ٣٧ جناية "عود" أضيفت لها فى هذا العام مقابل ١٩ فى العام الماضى ، وهذه الجنايات جميعها جنح سرقات اعتبرت جنايات لتعدد سوابق المتهمين" (لاحظ أن العكس هو الذى يحدث الآن كما قلنا حيث يتم تجنيح الجنايات) .

ورغم ميل التعليلات ، كما هو معروف فى مصر ، للشكلية ، لكن الأمر يعكس درجة من الحرص على المتابعة وعلى كربجة الجهاز التحتى وأيضا لم يستمر هذا التقليد .. تقليد نشر تبريرات مديريات الأمن للزيادات فى الجرائم .

* أخيرا كان لدى الدولة المركزية الثقة بما يجعلها تسمح لتقرير الأمن العام بان يوضح اعداد الفارين من الجندية ومن ضبط منهم ، وبالمناسبة كان عدد "الهاربين من أنفار الجندية" فى

ذلك العام هو ٦٠٩٥ تم ضبط ٣٧٢٦ منهم ، مقابل ٧٥٩٩ فى عام ١٩٥٥ كان تم ضبط ٢٣٤٢ منهم (أرقام ضخمة أليس كذلك ثم إننا لن نراها من بعد قليل ولن نسمع عنها) . وعند الحديث عن أنشطة إدارات مصلحة الأمن العام ، ترد العبارات التالية (ص ٨٦) : "وقد انتقل السادة مدير قسم المباحث الجنائية والمفتشون والضباط فى ٥٠٣ حالة هامة مقابل ٢١٩ فى سنة ١٩٥٥ اشتركوا فيها مع رجال المباحث الجنائية المحليين" . أن ذلك يعنى أن انتقال المفتشين للعمل مع رجال المباحث المحليين في وقائع محدده - وليس لمجرد التفتيش - هو عمل قديم ، وليس بدعة تحدث "لأول مرة" كما ذكر ذلك تقريرين متتالين (١٩٩٢ - ١٩٩٣) . أود ان ازيد أيضا ان ما يحويه تقرير ١٩٥٧ وما فيه عن انجازات الوزارة ، يؤكد أن ما يجرى الآن من تحديث تكنولوجى فى وزارة اللواء حسن الألفى هو عمل مماثل ، يرتكز على نفس القاعدة .. قاعدة : الأيدى الحديدية .. الحداثية ، التى مثلها زكريا محيى الدين نفسه زمان ، ويمثلها الآن (مع الأخذ فى الاعتبار تطور ذات الشرائح الحاكمة طبقيا) أفضل تمثيل اللواء رءوف المناوى الرجل القوى فى وزارة الداخلية ومدير العلاقات العامة . (أظن أنه أو من على شاكلته سيكون الوزير القادم) بل ولأن المرء يكاد يتصور أننا بازاء إعادة إنتاج - معدل ! - للنظام السياسى الناصرى ، فأن ما سيتم فى وزارة الداخلية سيكون محكوما بشكل خاص بما قام به زكريا محيى الدين ، ولا تنسى أنه أى محيى الدين مؤسس فاعل لأجهزة الأمن القومى بصفة عامة . اننا نكتشف من ذلك التقرير ، أن زكريا محيى الدين أسس مدرسة الثقافة لجنود البوليس ، وانشأ مدرسة للمرور ، ومدرسة خاصة لحملة الشهادات الاعدادية والابتدائية لتخريج أو مباشية "قادرين على اداء المهام العصرية ! ".

وانشأ مدرسة للتربية البدنية ، وطور أوضاع اللاسلكى، وتم فى عهده تزويد كلية البوليس بجهاز "البوليجران" (كاشف الكذب) وأجهزة أشعة مختلفة ، وأجهزة تصوير آثار الأقدام وبصمات الأصابع (كله لأول مرة !) ، وجهاز تسجيل أصوات المتهمين والشهود "يكشف أسرارهم لمواجهتهم بها عند الضرورة" . هكذا قال التقرير . أيضا يقول التقرير فى الحديث عن مصلحة الدفاع المدنى "وإدارة كاتم أسرار أصبح لديها الآن صورة صحيحة عن ضباط البوليس وحالاتهم الاجتماعية والثقافية ودرجة كفاءتهم فى أعمالهم وأصبح فى مقدور هذه الإدراة بعد تنظيمها ان تمد الوزير بكافة ما يطلبه منها من معلومات عن الضباط" (قارن كل ما تقدم بالتحديثات العلمية والتكنولوجية التى تجرى الآن) . كان الكل اذن فى خدمة واحد هو الوزير ومن فوقه الواحد الكبير وهو الرئيس ، ولم يكن هنا حذر من نشر المعلومات التى لا يضر النظام نشرها ، ولكنها تساعد فى تحسين اداء المسئولين "اللى تحت" ومراقبتهم . ويظل الكلام فى السياسة بالتقرير كما قلنا هو للوزير فقط (لم تعد هناك كلمات للوزير منذ نهاية الستينات ويبدو ان ذلك تأسس على أن السياسة هى من عمل الرئيس وحده) . من حقه أن يقول ما يشاء، ويقرر ما يشاء ففى عهد الوزير زكريا ، ورغم الانجازات الحقيقية وكلام الوزير ذو الصبغة الدينية فى بورسعيد عن الصدق والاخلاص والتضحية فى سبيل الحق والواجب ، نجد ان التقرير يقول فى صدد عرض جهود مصلحة الإدارة العامة أن الإدارة نفذت لأول مرة فى تاريخ مصر أكبر عملية شهدتها البلاد وهى الاستفتاء على الدستور ورئاسة الجمهورية فى ١٩٥٦/٦/٢٣ ، حيث حصل الرئيس جمال عبد الناصر على ٩٩,٩٪ من الأصوات اذ نال ٥٤٩٤٥٥٥ صوت من

٥٤٩٩٨٢٢ صـــوت صحيـــح ، وكـــان اجمـــالى الأصـــوات ٥٥٠٨٢٩١".

أن هذه العقلية الشمولية التى تستحل لعبا كهذا دون ان يهتز جهازها الاخلاقى الذى طالما حدثتنا عن متانته هـذه العقليـة هى التى ستقول أيضا بعد سطور و "اعتمد مجلس الوزراء ١٥٠ الف جنيه لصنع أكياس من القمـاش وحقـائب مـن الصـاج تـوزع بالثمن على حجاج الدرجة الثالثة لوضع امتعتهم بها وذلك توحيدا لمظهرهم وحرصا على توفير الراحة لهم" (لا حظ نظرته لهؤلاء "الرعاع" ووصايته عليهم) . ومن باب الأمانة ورغم كل ما تقدم فأن التقرير يعكس درجـة مـن الشـفافية غير موجـودة الان فـى عصـــر "انفجـار المعلومـات" والتعدديـــة ، و"أزهـــى عصـــور الديموقراطيـة" شـفافية أعلـى بكثير سـواء فـى خطابـه العـام أو احصـاءاته أو توليفته ... ونقصد بالتوليفـة شـمول العـرض الـذى يقدمه التقرير لكافة أنشطة الداخليـة بمـا فيهـا حتـى نشـاط نـادى ضباط البوليس ولزوايا معلوماتية سيتم اهمالهـا بعـد حيـن ، مثـل ذكر ميزانية مصلحة الأمن العام – مثلا – وعدد من اسقطن من الحوامل وغير ذلـك كمـا اسـلفنا . بـل أن تقريـر ١٩٥٨ ، وكـان زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية ايضـا ، بجـانب وجـود وزيـر تنفيذى للداخلية (؟) تولى موقعـه عباس رضـوان ، هـذا التقريـر القريب الشبه بالموجود الآن من ناحية التبويب والاحصاء طـرح نظاما – أظن أنـه لم يتكرر ولعله لم يطبق – لوضع تقديرات من درجات لحالة الأمن فى كل مركز ، وهو النموذج الـذى عـرض فى اجتماع عقد بمكتب الوزير وحضـره المحـافظون والمديـرون فى ١٠/١١/٥٨ (لاحظ أن مثل هذا الاجتماع لم نسمع عنـه منـذ السبعينات !) وكان موضع مناقشة في الاجتماع الشهرى لرؤسـاء المباحث الجنائية الذى رأسه مدير الأمن العام فى ١٩٥٩/١/٨ . وكان أساس التقدير – المعقد نسبيا – هو تقويم كل ١٪ مما يحال

من الجنايات المحددة بخمس درجات وعلى هذا فالنهاية القصوى هى ٥٠٠ درجة . وتم وضع درجات أيضا لضبط المتهمين فى الجنايات ، والهاربين (تخصم) ودرجات لضبط المخدرات والأسلحة . وقد دعت مصلحة الأمن فى النموذج الفعلى الذى أعدته والمنشورة صورته فى التقرير إلى ضرورة أن يعد كل مركز بحثا مقارنا عن الجريمة فى عامين سابق وحالى ، فى نطاقه ، وتقديم مقترحات لعلاج الظواهر الجديدة . كان نظاما واعدا كما هو ظاهر يعكس تطلعا طموحا إلى اداء علمى وإلى اهتمام بمحاصرة الجريمة ...

ألم يكن عبد الناصر يهتم بحادث انقلاب جرار فى قرية كما يهتم باى حادث قومى كبير كما قيل بغض النظر عن رأينا فى فعالية مثل هذا الاهتمام ومداه . لقد ورد فى هذا التقرير ما لم يستمر أيضا : دراسة عن تعديل بعض التشريعات الجنائية فى ضوء خبرة الواقع ، وقسم خاص لتحليل احصائيات مثل احصائيات الانتحار ، مع تركيز على القاهرة (فيها جداول خطيرة عن الارتباط بين المهنة والدافع للانتحار مثلا ، بل والمهنة وطريقة ارتكاب جريمة الانتحار .. وبين السن والدافع) وبحث تحليلى عن أنحراف الأحداث وجرائم الخطف .

ثم يدخل منتصف الستينات وتبدأ البروباجندا فى التقدم على حساب الوضوح والمعلومات الحقيقية والعلم (كتب أحد المستشارين مقالا فى مجلة كلية الشرطة فى يوليو ١٩٦٣ كان عنوانه "الميثاق اسمى الشرائع الوضعية" !) . وسرعان ما يصبح التقرير على ما هو عليه ويستمر حتى الآن مع فوارق بسيطة سنوضحها فيما بعد ... وخاصة فى تقاريرنا الأخيرة . التى تظهر فى وقت كتب فيه مساعد كبير المعلمين لقطاعى التعليم والأجهزة الاستشارية (عميد د. أحمد ضياء الدين خليل) فى باب

قطوف أدبية بمجلة كلية الشرطة - عدد يناير ١٩٩٥ - شعرا يقول فيه :

والتقينا بعد رحلة لعينينا بدأت بتقابل خفية بين نظرتينا
تعرفنا على حقيقة قصدينا ثم خيم الخوف على موقفينا
خوف الوهم الذى يخادع فهمينا فيباعد بيننا وبين ما تعنيه أهاتينا
ولا غرابة فالهوى قدر لايفهمه عقلينا لقوته التى تفوق كل تحمل لقدرتينا
والتقينا وما التقينا مرتبطينا (؟؟) فالعين والحس يهمسان قبل اليدينا

هذا هو شعر الدكتور العميد المساعد ولا أريد أن اتحدث عن باقى القطوف ولا عن الرسوم الكاريكاتورية البالغة السذاجة على الغلاف وداخل العدد ... والخيال الصبياني . والعبد لله لا يخشى شيئا فى الحياة سوى أن تحوز مثل هذه العقليات أدوات معرفية شرطية متقدمة ، وأدوات تكنولوجيا شرطية متقدمة أيضا ، مع فقرها الثقافى والنفسى هذا . عموما لعلنى كنت راغبا فى الترفيه عن القارئ ، ولعلنى مسكون بالهواجس من جراء متابعة اهتمام الضباط الذين حكمونا منذ ثورة يوليو بالتكنولوجيا الأحدث واهمالهم المزرى للثقافات "الأحدث" وغير الأحدث . ولا أريد أن يتصور القارئ من القفز فوق تقارير السبعينات والثمانينات ان وراء ذلك تقدير خاص للحقبة الساداتية ، أو للبدايات المباركية . كل ما فى الأمر أن هيكل تقرير الأمن قد استقر منذ نهاية الستينات وهذا ما يعنينا هنا ، وقد أخذت بياناته تضمر تدريجيا ، بصرف النظر عن حدوث تحسنات طارئة فى هذا العام أو ذاك . أيضا فان المرء ينتمى إلى نوع من التفكير يعتقد ان ما نحن فيه سببه كامن فى طبيعة ما بذرته ثورة يوليو .. أيضا بغض النظر عن المكانة الكبيرة للزعيم جمال عبد الناصر ، أو اختلاف الرئيس مبارك عن محمد أنور الساداتى ! .

والآن إلى عرض وتحليل ونقد تقارير جرائم ١٩٩٥/٩٤/٩٣ . بطريقة صحفية ، لا دراسية بالمعنى العلمى،

وليس لذلك سبب إلا ان المؤلـف يدع مـا لقيصـر لقيصـر أمامـا للمحرر فهو لله وللقراء ! *

---

* من المفارقات أو وزارة الداخلية تهتم بالرد على كل الشكاوى التى تنشـر بجريدة "الأهالى" التى أعمل بها ، لكنها لم تـرد مـرة بتعليـق أو توضيـح أو اشتباك مع العروض التى قدمتها لتقـارير الأمـن العـام علـى مـدار اعـوام ، وكان بعضها ينشر على صفحـة كاملـة . علـى كـل فـان المـادة عـن جرائـم ١٩٩٥ هى فقط طبقا للمنشور بالأهالى مع اضافة ليسـت كبـيرة أمـا عـامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ فقد أعدت مادتهما خصيصا للكتاب .

ج- ١٩٩٥ الذى يغطى ما قبله

رغم كل المآخذ ، فأننا نحمد للداخلية ، الحرص على أصدار تقرير الأمن العام السنوى ، وندعو الله أن يحفظ هذه النعمة من الزوال ، وأن ينجيها مما لحق بالكثير من التقارير السنوية لمؤسسات هامة وسيادية ، اختفت تقاريرها من الأصل ، أو تحولت إلى مادة دعائية فارغة تبث فى مجلات وأوراق لا يقرأها أحد .

ويمكن تلخيص أهم الملاحظات الاحصائية على مجمل التقرير الصادر فى نوفمبر ١٩٩٥ ليغطى احصاءات ١٩٩٤ * ، وما تلاشاه وما جدده ، فى النقاط التالية :

* يقوم التقرر من خلال المقدمة التى كتبها رئيس المصلحة اللواء نصار زاهر بتشميمنا فى البدء رائحة معلومات حقيقية ، ثم يتركنا دون ان يقدم لنا ولو "نشقة" مما أشار إليه .. فهو يتحدث مثلا لأول مرة عن الأبحاث التى قامت بها إدارة الرقابة الجنائية بالمصلحة ، فيذكر منها : دراسة تحليلية لحوادث الاصابة الخطأ من اسلحة الشرطة ، وأخرى حول حوادث الاشقياء الخطرين للقيام بأعمال البلطجة (هل كانت الحكومة تستكشف طاقات البلطجية لتوظيفها فى انتخابات ١٩٩٥؟) ودراسة حول حوادث التعدى على الصيادلة واقتحام الصيدليات (أغلبها لأقباط كما هو معروف) ودراسة لجرائم الاعتداء الجنسى عامى ٩٣ و١٩٩٤ ألخ أى أننا ببساطة بازاء تقرير أمن عام مواز ليس من حقنا الاطلاع عليه .

* تغيرت الآية التى ظلت تتصدر التقرير تقليديا لسنوات طويلة (مع تغيرات أخرى فى شكل الغلاف وطريقة الطباعة)

---

* ملاحظات ستتكرر أو هى متكررة .

وهى الآية الكريمة المنتهية بـ "... وآمنهم من خوف" ؟ فأصبحت : "يأيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" . وواضح أن للتغيير علاقة بارتفاع موجات الإرهاب التى مرت ، وتمر على البلاد ، غير أن المثير أنه لم يحدث فى أى عام من أعوام ذروة المد الإرهابى، أن اعطانا تقرير الأمن العام معلومات عن الوضع على هذه الجبهة ، ولولا القوائم التى تظهر فى نهاية التقرير والمسماة "شهداء الشرطة" لما خطر ببالنا ان مصر تتعرض لهذا النوع من الجرائم . طبعا التقرير يدمج الجرائم الارهابية فى الجنايات المختلفة كالقتل والشروع ، مقاومة السلطات .. أو فى خانة و"أخرى" التى تعد هى الأخرى طلسما من طلاسم التقارير الاحصائية الأمنية وغير الأمنية فى مصر .

* حافظ التقرير على التصنيف التقليدى للجنايات والجنح الممتد منذ عشرات السنين اللهم باستثناء تعديلات طفيفة فى الطريق . ولم يكن هذا التصنيف خانقا وضيقا فى يوم بمثل ما هو اليوم ، بسبب التعقيد الشديد فى الحياة المصرية وما يرتكب فيها من جرائم . وأسباب هذا التعقيد من عولمة وخصخصة وغيرها معروفة ، لكن المهم أن التصنيف التقليدى يحرمنا من معرفة الجرائم الحديثة ذات الطابع المافيساوى ، والجرائم الاقتصادية المرتبطة بنهب الدولة ونهب المواطنين معا بأساليب غير مطروقة ، كما لا يمكن من التقرير معرفة مدى انعكاس ثورة المعلومات والاتصال الحالية على الجريمة فى مصر وانعكاس تطور تكنولوجيا الجريمة على الوضع عندنا (ليست البندقية الموجهة بالليزر مثل العادية مثلا) ألخ .

* ومن مطالعة لنموذج التقرير الاحصائى الذى يجمع من خلاله قسم الاحصاء بالمصلحة (التابع لإدارة الرقابة الجنائية فيها) البيانات يمكن أن نرى أولا أن الكثير مما فيه لا يظهر فى

التقرير ، إلى جانب أنه نموذج تقليدى أيضا . فالنموذج يطلب المعلومات الآتية : رقم القضية - جناية أم جنحة (المادة القانونية المنطبقة) الجهة الأمنية / محل الإقامة / جهة الميلاد / وهل المجنى عليه معروف أم مجهول / نوعه وجنسيته وديانته وحالته الاجتماعية / حالته التعليمية / عدد المجنى عليهم . ويكرر النموذج نفس الشئ بالنسبة للجناة ، مع معلومات عن الجريمة من حيث الوقت - المكان - الوسيلة - القصد - المحل - اليوم والساعة - ليل أم نهار - داخل أو خارج النقطة الأمنية - ريف أم حضر - وسيلة الإرتكاب (من بين ١٤ وسيلة + وأخرى) - القصد (١١ قصدا بما فيها وأخرى) - محل الجريمة تفصيلا - الأداة - إقامة المتهم .

هذا اذن هو النموذج الذى تقوم عليه الإحصاءات . وفضلا عما هو معروف من أنه يتم ملء هذه النماذج بطريقة "السلق" وعلى عجل ، لغياب الوعى بأهمية المعلومات لدى القاعدة الأمنية العريضة فإن النموذج السابق يحتاج لمراجعة على الأقل فى تعريف الدوافع ، والقصد من الجريمة ، وضرورة ذكر السوابق ، ومعلومات عن الطرف الثالث فى العملية ألا وهو رجل الشرطة نفسه ، ثم الشهود والأجهزة المدنية المرتبطة مثل المستشفيات مثلا والمبلغين . وفى تصورى أن هذه الاجتهادات "البراوى" قد تكون لها قيمة كبيرة ، اذا كنا نؤمن حقا بأهمية المعلومات فى كل مجال بما فيها مكافحة الجريمة ؛ ويجب ان نخصص موظفا فى كل موضع للتسجيل الاحصائى الحى ويمكن ان نسمح له بالجلوس بجوار ضابط المباحث وطرح اسئلة خارج المحضر مع مراقبة دقة العملية بآليات فعالة . وطبعا فأن عقد مؤتمر سنوى يمكن أن يقدم خبرات لها أهميتها فى هذا المجال ، ويعجز كاتب غير متخصص مثلى على التنبؤ بها مسبقا .

* نلاحظ أيضا أنه بينما اختفت احصاءات هامة فى التقرير ، لأول مرة ، مثل احصاءات الجرائم موزعة على المراكز والأقسام فى كل محافظة ، وغابت كما قلنا احصاءات قوة البوليس فى كل محافظة ، والجداول بالإنجليزية ، وتم تقليص الحديث عن ديانة المتهمين فلم يظهر إلا فى قليل من الجداول فأن اختفاءات أخرى تحدث ولكنها ذات طابع مريب اذ كنت قد لاحظت فى دراسات بسنوات سابقة ارتفاع نسبة المنتحرين من الأقباط بالنسبة إلى عددهم بين السكان ، على حين أن نسبة مشاركتهم فى الجرائم الأخرى - كجناة أو مجنى عليهم - طبيعية ، وهو أمر قد يحتاج لدراسة . أختفى هذا البيان هذا العام ليه .. معرفش ! . وبينما يحدث الكثير من التغييب لبيانات هامة ، فقد انحصر جديد تقرير هذا العام فيما جاء بالمقدمة التى كتبها مدير المصلحة . من ذلك التوسع فى تقديم بيانات عن رخص السلاح ؛ منها يظهر أن عدد الرخص التى استحقت التجديد فى عام ١٩٩٤ بلغ ٥٠ ألف رخصة ، وان عدد الرخص الجديدة فى ذلك العام بلغ ٥٩٢٠ رخصة بخلاف وجود ١٤٤٧ تظلم من مواطنين ممن تم رفض الترخيص لهم بحمل السلاح . أضف إلى ذلك أن كمية الأسلحة التى تم ضبطها تشمل ١٨٢ مدفعا ، منها ٤٤ من شمال سيناء و٣٢ من قنا (أى مخدرات وإرهاب كما هو واضح) وتم ضبط ١٣٥٨ بندقية آلية ، و١٠,٣١٨ ألف بندقية غير مششخنة ، و٦٩٣ بندقية مششخنة ، و٢٧٧٧ مسدس ، و١٣١ قنبلة ، و٢٦٢٠ كجم من مادة تى.أن.تى شديدة الأنفجار منها ٨٦٣ كجم من شمال سيناء و١٦٥٩ من جنوب سيناء (التهريب من إسرائيل يجب أن يناقش هنا) . وطبعا لا يوضح الجديد المقدم أسباب حيازة هذه الأسلحة وعدد أسلحة الشرطة التى فقدت وعدد تلك التى تم ضبطها بين المضبوطات ، ولا يذكر أيضا كم من الأسلحة المضبوطة تم

تسليمه إلى إدارة الإمداد والتموين للشرطة وكم تسرب في الطريق . كل هذا أرقام مظلمة ، وكذلك الحالة الاجتماعية لحائزى الأسلحة المضبوطة ومهنهم . على كل لقد بذل وزير الداخلية جهدا ملموسا في جمع الأسلحة من أعضاء بمجلس الشعب والشورى وسياسيين وتلفيذيين كبار وغيرهم كانوا يحوزونها بطريق غير مشروع ، أو أن ما بحوزتهم أنواع تقرر عدم الترخيص بها مثل البنادق الآلية ولعلنا نرى أثر هذه المحاولة في تقرير ١٩٩٥ .

* من الجديد أيضا الذى تقدمه مقدمة اللواء نصار زاهر الحديث عن الخدمات التى قدمتها المصلحة لجهاز الأمن القومى ، فيذكر أنه تم الكشف عن ١٤٤,٤ ألف شخص طلبت أجهزة الأمن القومى وأمن الدولة والأجهزة المحلية والشعبية الكشف عنهم لأسباب مختلفة . وقد ظهر أن من بين هؤلاء ٢٧٥ حالة ايجابية ، أى غير مؤهلة لشغل ما طلبت الجهات الكشف عن الشخص لأجله . والعبد لله – المحرر – لا يثق كثيرا فى جودة المعلومات التى تجمعها أجهزة الأمن عندنا ، وكلها تأخذ من ماعون واحد هو فى النهاية العمدة وشيخ الخفراء وشيخ الحارة والمخبر ، ولذلك فكثيرا ما رشحت الأجهزة أشخاصا لوظائف عالية ثم ظهر فيما بعد ان فى سجلهم "بلاوى"! .

* بعد ذلك يقدم التقرير للعام الثانى على التوالى بيانات واسعة نسبيا عن "الجريمة الاقتصادية" وهى حصرا : التهرب الضريبى والتهرب الجمركى والعدوان على المسطحات المائية وجرائم المصنفات الفنية وجهود شرطة الكهرباء وشرطة النقل والمواصلات . لكن البيانات لا تقدم صورة حقيقية لما يستشعر المواطن حدوثه يوميا على تلك الساحة الممتدة من جرائم ، ولا الدوافع والادوات والحالة الاجتماعية للمتهمين . وطبعا واضح هنا انحياز جهاز الشرطة الطبقى ، ولو أنه أنحياز يبدو وكأنه

جاء دون قصد ، كما أن ترتيب الأنشطة حسب قيمة الأموال المتهربة من الضرائب يكشف أيضا عن خلل يشير إلى أن المتهربين من طراز خمس نجوم (طبقة الوكلاء والوسطاء الدوليين والمستوردين والمصدرين وتجار الممنوعات) لا تطالهم كثيرا يد شرطة التهرب ، دليل ذلك أن الأنشطة مرتبة كالتالى : تصنيع وتجارة المشغولات الذهبية والفضية ، ثم الجزارة والاتجار فى اللحوم البلدية !! ، ثم تمليك وحدات سكنية ، ثم تجارة الماشية والجمال ، ثم استيراد وتجارة المواد الغذائية ، ثم الاتجار فى مواد البناء ألخ .

وقد ذكر أن الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم ضبطت نحو ٧,٩ مليار جنيه إيرادات أخفيت عن مصلحة الضرائب ولم يقل التقرير ما قيمة الضرائب المستحقة اجمالا عن هذا المبلغ - فهذا هو الأساس - ولكنه ذكر فقط المبالغ التى تم تسديدها فى قضايا التصالح ..... وهى ليست كبيرة .

ولا أريد أن أكرر نواقص الاحصاءات المقدمة ، فقد ذكرت الكثير من ذلك فى موضوعات صحفية ، وقد نعالج شيئا من ذلك أيضا فى ثنايا استعراض الاحصاءات ، بيد أنه يجب أن نشير فى تلك المقدمة إلى ان عام ١٩٩٤ سجل أعلى رقم لشهداء الشرطة الذين سقطوا فى ميدان الواجب ، وقد وردت الأسماء فى ٦ صفحات من التقرير تحت اسم "وثيقة شرف" وشمل العدد لواء واحدا هو اللواء رءوف خيرت واثنين من العمداء ومقدم واحد ، و٣ برتبة رائد ، و٤ برتبة نقيب ، و٣ ملازم أول ، ثم ٥٢ من الصف والمتطوعين ثم ٣٦ مجندا يليهم ٢٥ خفيرا . والملاحظة الملفتة ان اسماء منقريوس وجرجس وملاك وشاروبين وعازر تتجاور فى كل صفحة مع اسماء عنتر وسيد ومحمد وحسن ، ماعدا الصفحات التى تضم اسماء الضباط الشهداء ، اذ كلهم من المصريين المسلمى الديانة . والآن نبدأ

العرض المبسط بطريقة تحليل المضمون ، لاهم الجداول والاحصاءات والمؤشرات . وسوف نقدم أيضا بعض الجداول الكاملة لبيان صورة الجريمة اجمالا ، ونلفت النظر أن جدولى الجنايات والجنح العامين الرئيسيين ، اللذين كانا يحويان احصاءات منذ أول الأربعينات (أو اواخر العشرينات) مما كان يتيح الفرصة للمقارنة بين العهود السياسية الثلاث الرئيسية التى مرت بها مصر (الليبرالية – اليولوية – الساداتية / المباركية) . هذين الجدولين يبدأن من عام ١٩٨٤ فى السنة الماضية والسنة ١٩٨٥ فى تقريرنا هذا ، مما يعنى أننا حيال جرائم وقعت فى سنوات ذات سمات اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية متشابهة ، مما يعد مفيدا لدراسة العهد الراهن فى حد ذاته ، لكنه لا يعطى فرصة للتحليل التاريخى والاجتماعى وللخلفية التى تجرى على ارضها الجرائم وتتبدل وتتطور وتتلاشى وتتعقد ألخ .

السخيف ان التقرير – وما تلاه – أغفل ذلك دون ان يشير إلى ما فعله أو حيثياته . وصحيح انه يصعب أن يظل الجدول العام يضم الجنايات والجنح ، فى صورتهما الاجمالية ، من العشرينات للآن ، لكن يمكن للتقرير ان يدع سنة من تحت مع كل سنة جديدة مبقيا على كتلة مناسبة – للبحث – من السنوات .

د- المواجهة حاسمة .. دائما !

يعتبر التقرير أن عام ١٩٩٣ كان عام "المواجهة الحاسمة مع العناصر الإرهابية" لكن عام ١٩٩٤ يعتبر و"بحق .. عام السيطرة الأمنية" . ويعتبر أيضا فى صفحة تالية ان من الأمور البديهية ان ترتفع معدلات الجرائم الجنائية نتيجة "للمتغيرات السياسية والاقتصادية ... فضلا عن التزايد السكانى" . بيدان المشاهد أنه كان يمكن استغلال عملية تعبئة كامل طاقة الشرطة لمواجهة الإرهاب ، فى الحد من معدلات الجنايات أيضا ، أو على الأقل فى الحد من جنايات بعينها .. مثل جريمة الخطف مثلا أو التهديد ، والاغتصاب وضرب الموت . ذلك ان التواجد المكثف للشرطة فى الشوارع ، وبالذات ليلا ، وعلى المحاور الهامة ، ومضاعفة الأكمنة والدوريات ، كان يمكن أن يلعب هذا الدور لو كانت المسألة "فى البال" . وعموما لقد حدث فى سنوات سابقة تراجع لبعض الجنايات ، فسرها خبراء الأمن فعلا بوجود الشرطة فى الشارع بطريقة أقوى ، بسبب الإرهاب ، لكن يبقى أن تتولى جهة ما دراسة العلاقة بين نشاط الشرطة فى مكافحة الإرهاب ونشاطها فى ملاحقة والحد من الجريمة ، وانعكاس ذلك على تطور ومعدلات الأجرام .

وفي الحديث عن جهود الشرطة في مكافحة الجريمة ثمة انجازات تنطوى على قدر من الايهام ، وقد تكرر ذلك على مدار العشرين سنة الأخيرة على الأقل ، ونضرب لذلك مثلا واحدا : يذكر التقرير تحت بند المضبوطين من المحكوم عليهم والمتهمين الهاربين أنه تم ضبط ١٣٧٣١ محكوم عليه وهارب فى جناية ، وضبط ١١٩٥٨٧٧ (أى ١,٢ مليون تقريبا) محكوم عليه وهارب فى جنح الحبس ، وضبط ٨٩٨٠٧٦ محكوم عليه

وهارب فى جنح الغرامات وضبط ١٧٠٣٤٨٨ محكوم عليه وهارب فى مخالفات . ولم يقل لنا التقرير هل كانت الأحكام غيابية أم حضورية على هؤلاء (لأن أحكاما كثيرة تصدر "غيابى" ثم يذهب المتهم بعد ذلك لمتابعة القضية من تلقاء نفسه) . كم من بين المحكوم عليهم فى الجنايات الهاربين هرب من قسم شرطة .. من السجن .. من قاعة المحكمة .. من المطار ، وكم هرب بأساليب أخرى ؟ ثم هل كل من حكم عليه من الفلاحين فى غرامة توريد أو مخالفة دورة - وهؤلاء بمئات الآلاف - ولم يذهب إلى المحكمة فى جلسة النطق يعد هاربا ؟ قس علىّ هذا مخالفات المرور والرى واشغالات الطريق والتى لا يمكن بحال اعتبار اصحابها من الهاربين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . كان يمكن للتقرير أن يفصح بشجاعة خاصة وأنه ضيع عدة صفحات فى نهايته ليبين توزيع أعداد المضبوطين فى كل بند على المحافظات فى بيان ظهوره "زى عدمه" تماما .

لكن نحن لازلنا فى مقدمة التقرير التى قلت أنها احتوت على معلومات جديدة ، وبيانات هامة ، لن تجدها داخل صفحات التقرير مما يشير إلى أهمية ما لدى مدير المصلحة "ويغرف" منه وحده ... خذ اليك :

* تسجيل معلومات لعد ٢٣٣٤ شخص لارتكابهم جرائم بالخارج وإضافة بيانات عن ١٥ شخص مسجل (لاحظ انخفاض عدد مرتكبى جرائم الخارج إلى العدد الكلى وهذا أيضا يحتاج دراسة خاصة سواء من الشرطة أو مركز البحوث الجنائية والاجتماعية) .

* تسجيل معلومات لعدد ٥٨١٨ شخص مفرج عنهم من السجون والليمانات والكشف عن ٥٩٠٨٤٨ شخص (؟) متقدم للحج والعمرة منهم ١١٧٩٦ حالة ايجابية (بمعنى أن هناك ما

يتعلق بها ويقتضي موقفا كالمنع من السفر أو المتابعة أو.. أو..) .

*" المشاركة مع مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية والإدارة العامة للشئون القانونية ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية فى وضع ضوابط على استيراد مسدسات الصوت وتداولها للحد من حالات تعديلها واستخدامها كأسلحة نارية بمعرفة الخارجين على القانون" (بالنص !) .

* قامت إدارة المساعدات الفنية بمصلحة الأمن العام بتنفيذ ١٤٦ اذن قضائى لمراقبة ٣٧٤ خط تليفونى وأسفرت تلك المراقبات عن ضبط ١٨ قضية آداب عامة وسرقة سيارات (يعنى مفيهاش سياسة عمليات المراقبة تلك ؟) .

يبقى القول لمن يريد أن يعرف أن مصلحة الأمن العام تضم عدة إدارات هى : إدارة الرقابة الجنائية (وهى قسمان : الإحصاء – الضبط) وإدارة المعلومات الجنائية ، وإدارة المباحث الجنائية ، إدارة الرخص (رخص الأسلحة وتراخيص إستخدام المفرقعات واستيراد وتجارة السلاح وتداوله عموما) ، إدارة المساعدات الفنية وهى تختص أساسا بعمليات المراقبة السرية وتأمين عمليات ترحيل المتهمين السياسيين من السجون لمحاكمتهم ، وأخيرا إدارة الشئون المالية والإدارية ، ثم مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية (الانتربول المصرى) * .

---

* أكدت مقدمة ١٩٩٥ أنه تم تحويله إلى إدارة عامة .

الفصل الأول

الجنايات بصفة عامة

الجنايات بصفة عامة

ها نحن قد دخلنا إلى الهيكل الاحصائى الذى يبدأ كما هى العادة بـ "الباب الأول – الأمن الجنائى – الجنايات بصفة عامة" . والجنايات كما هى مصنفة هنا، وكما هى أيضا منذ أكثر من أربعين عاما ، هى : القتل العمد – ضرب أفضى إلى موت – ضرب أحدث عاهة – خطف – هتك عرض واغتصاب – تهديد – سرقة – حريق عمد – تسميم ماشية – اتلاف مزروعات – اختلاس – رشوة – تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام – تزوير بنكنوت – تزييف مسكوكات – تعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيلها – تعطيل مواصلات سلكية – عود – مقاومة سلطات وتجمهر – جنايات أخرى .

فى بداية الباب نجد جديدا شكليا هو توضيح للزيادة والنقص فى الجنايات الهامة فى كل محافظة ، مقارنا بالعام السابق مباشرة ، وقد جاء ذلك فى صفحات ثلاث ، كان يمكن الاستغناء عنها لأن معرفة ذلك من الجداول ، لا تتطلب أى خبرة من أى نوع ، كما لا تتطلب جهدا .

يبدأ الباب بـ ٧ جداول عناوينها هى :

* الجنايات المبلغ بها سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٤ حسب أنواعها.
* الجنايات المبلغة سنة ١٩٩٤ (حسب أنواعها) مقارنة بما أبلغ منها سنة ١٩٩٣ .
* الجنايات المبلغة من المحافظات حسب شهور السنة خلال عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ .

* الجنايات التى أبلغ بها خلال عام ١٩٩٤ تبعا لوسيلة ارتكابها .
* الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها اشخاص خلال سنة ١٩٩٤ وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسيتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية .
* المتهمون فى جنايات عام ١٩٩٤ موزعون عدديا حسب مهنهم فى كل نوع من الجرائم .
* أخيرا : الجنايات المبلغة خلال عام ١٩٩٤ حسب حالة ضبط الجناة .

بعد ذلك ينقسم باب الأمن الجنائى (الجنايات) إلى ستة فصول تضم ٢٠ جدولا توضيحيا ؛ نقدم أيضا عناوينها مقسمة على الفصول ، حتى يتسنى لمن يريد أن يدلى بدلوه فى قضية التويب والهيكل الاحصائى ان يكون على بينة ، وليعرف القارئ أيضا - كما سيظهر دون تعليق منا - لماذا وضعت الداخلية ، جداول فى جناية وحذفتها فى أخرى ، ولماذا زادت العدد هنا وقللته ها هناك ، وما هو السبيل إلى احصاء متوازن معلوماتيا ومنتج للدلالات والمعانى ، حتى يصلح للبحث والدرس ؟ .

- الفصل الأول (جنايات القتل العمد والشروع فيه) وفيه جداول :

* جنايات القتل العمد المبلغة من المحافظات موزعة حسب الشهور خلال عام ١٩٩٤ .
* جنايات القتل العمد المبلغة خلال عام ١٩٩٤ وفق بواعث ارتكابها موزعة على المحافظات .
* بيان توزيع جنايات القتل والشروع فيه التى أبلغت من المحافظات عام ١٩٩٤ تبعا لوسيلة تنفيذ الجريمة .

* جنايات القتل العمد حسب حالة ضبط الجناة عام ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

- **الفصل الثانى (جنايات السرقة) وفيه جداول :**
* جنايات السرقة المبلغة من المحافظات موزعة حسب شهور السنة فى عام ١٩٩٤ .
* بيان توزيع جنايات السرقة والشروع فيها التى أبلغت عام ١٩٩٤ .
* جنايات السرقة حسب حالة ضبط الجناة خلال عام ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

- **الفصل الثالث (جنايات الخطف) وفيه :**
* جنايات الخطف المبلغة من المحافظات موزعه حسب شهور السنة خلال عام ١٩٩٤ .
* جنايات الخطف المبلغة خلال ١٩٩٤ وفق بواعث ارتكابها .
* جنايات الخطف حسب حالة ضبط الجناة عام ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

- **الفصل الرابع ويشمل جداول الحريق العمد وهى :**
* جنايات الحريق العمد المبلغة من المحافظات حسب شهور السنة عام ١٩٩٤ .
* جنايات الحريق العمد حسب حالة ضبط الجناة خلال عام ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .
* جنايات الحريق العمد المبلغة خلال سنة ١٩٩٤ موزعة حسب مكان وقوع الجريمة فى كل محافظة .

- **الفصل الخامس (جنايات هتك العرض والاغتصاب) ويشمل :**

* جنايات هتك العرض والاغتصاب المبلغة من المحافظات موزعة حسب الشهور خلال عام ١٩٩٤ .
* جنايات هتك العرض والاغتصاب حسب حالة ضبط الجناة فى ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .
* المجنى عليهم فى جنايات هتك العرض خلال عام ١٩٩٤ حسب نوعهم وجنسيتهم وديانتهم وحالتهم الدينية والعلمية ، موزعة على المحافظات .
* جنايات الاغتصاب وهتك العرض المبلغة عام ١٩٩٤ حسب رقم المادة التى تخضع لها موزعة على المحافظات (نسى محرر التقرير كتابة عبارة حسب رقم المادة فأضفتها "الكاتب") .

- **الفصل السادس : جنايات مقاومة السلطات والتجمهر ويشمل :**

* جنايات مقاومة السلطات والتجمهر المبلغة من المحافظات موزعة حسب الشهور خلال عام ١٩٩٤ .
* جنايات مقاومة السلطات والتجمهر حسب حالة ضبط الجناة خلال ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها أشخاص خلال سنة ١٩٩٤ وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسيتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية

الجريمة	إجمالى الجنايات المبلغ عنها	عدد الجنايات المقيدة ضد مجهول	الجنايات المقيدة ضد متهمين		النوع		الحالة المدنية					
			عدد الجنايات	عدد المتهمين	ذكر	أنثى	متزوج	مطلق	أرمل	أعزب	لم يبين
قتل عمد	٧٩٧	١٠٩	٦٨٨	١٤٤٩	١٣٩٤	٥٥	٩٧٣	٥	٧	٤٢٢	٤٢
ضرب أفضى إلى موت	٢١١	٢	٢٠٩	٣٧٩	٣٦٣	١٦	٢٣٨	–	٢	١٣٤	٥
أحداث عاهه	١٠٨	٣	١٠٥	١٦٣	١٥٥	٨	١٠٩	–	٢	٤٤	٨
خطف	١٦	٢	١٤	٣٠	٢٥	٥	١٥	١	–	١٤	–
هتك عرض واغتصاب	٢٠٣	٢	٢٠١	٢١٧	٢١٢	٥	٨٣	١	٢	١٣١	–
تهديد	٥	١	٤	٥	٣	٢	٢	–	–	٣	–
سرقة	٣٧٥	٣٣	٣٤٢	٦٧٧	٦٦٢	١٥	٢٧٠	٣	١	٣٩١	١٢
حريق عمد	١١٧	٤٦	٧١	١٠٢	٩٥	٧	٨٠	–	١	٢١	–
تسميم ماشية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اتلاف مزروعات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اختلاس	٨٠	١	٧٩	١٢١	١١٨	٣	١١١	–	–	٩	–
رشوة	٦٠	–	٦٠	٨٣	٧٩	٤	٧٠	–	–	١١	٢
تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام	٢٢٥	٨	٢١٧	٢٩٤	٢٦٤	٣٠	٢٣٦	١	–	٥٢	٥

تابع جدول الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها أشخاص خلال سنة ١٩٩٤ وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسيتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية

الجريمة	إجمالى الجنايات المبلغ عنها	عدد الجنايات المقيدة ضد مجهول	الجنايات المقيدة ضد متهمين		النوع		الحالة المدنية				
			عدد الجنايات	عدد المتهمين	ذكر	أنثى	متزوج	مطلق	أرمل	أعزب	لم يبين
تزييف أوراق مالية (بنكنوت)	٨٧	٥	٨٢	١٠١	٩٨	٣	٧٢	–	١	٢٨	–
تزييف مسكوكات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيها	١	–	١	٤	٤	–	١	–	–	٣	–
تعطيل مواصلات سلكية ولاسلكية	١٢	٥	٧	١١	٩	٢	٨	–	–	٣	–
عود	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مقاومة سلطات وتجمهر	١٧	٣	١٤	٣٦	٣٤	٢	٢١	–	–	١٥	–
جنايات أخرى	٥٢	٤	٤٨	١٠٤	١٠٠	٤	٦٢	–	–	٤١	–
المجموع الكلى	٢٣٦٦	٢٢٤	٢١٤٢	٣٧٧٦	٣٦١٥	١٦١	٢٣٥١	١١	١٦	١٣٢٢	٧٦

تابع جدول الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها أشخاص خلال سنة ١٩٩٤ وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسيتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية

الجنسية		الديانة						الحالة الاجتماعية							
مصرى	غير مصرى	مسلم	مسيحى	يهودى	ديانات أخرى	لم يبين	الجملة	أمى	يقرأ ويكتب	ابتدائى	اعدادى	ثانوى	عالى	لم يبين	الجملة
١٤٤٩	–	١٥١٥	٣٢	–	–	٢	١٤٤٩	٧٩٨	٢٢١	١١	٣٥	١٧٣	٥٩	٤٢	١٤٤٩
٣٧٩	–	٣٦٧	١٢	–	–	–	٣٧٩	١٩٦	١٠٨	١	١٦	٤٣	١٠	٥	٣٧٩
١٦٣	–	١٥٣	١٠	–	–	–	١٦٣	٨٠	٥٠	–	٥	١٦	٤	٨	١٦٣
٣٠	–	٣٠	–	–	–	–	٣٠	١٤	١٠	–	١	٣	٢	–	٣٠
٢١٧	–	٢٠٩	٨	–	–	–	٢١٧	١٠٥	٦٤	١	٤	٣٠	١٣	–	٢١٧
٥	–	٥	–	–	–	–	٥	–	٢	–	–	١	٢	–	٥
٦٧٧	–	٦٦٧	١٠	–	–	–	٦٧٧	٣٨٣	٢١٩	٣	٢١	٣٤	٥	١٢	٦٧٧
١٠١	١	٩٦	٦	–	–	–	١٠٢	٣٨	٤١	٢	٣	١١	٧	–	١٠٢
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٢٠	١	١١١	٩	–	١	–	١٢١	٨	٢٩	٤	٣	٦١	١٦	١	١٢١
٨٢	١	٧٨	٥	–	–	–	٨٣	٨	٢١	٢	٢	٢٣	٢٥	٢	٨٣
٢٩٢	٢	٢٨٣	١٠	–	١	–	٢٩٤	٧١	١٣٢	٦	٧	٤٦	٢٧	٥	٢٩٤
٨٠	٢١	٨٨	٤	٧	٢	–	١٠١	١٤	٥٩	٤	٢	١٨	٤	–	١٠١
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٤	–	٤	–	–	–	–	٤	٤	–	–	–	–	–	–	٤
١٠	١	١١	–	–	–	–	١١	–	٨	–	–	١	٢	–	١١
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٣٦	–	٣٦	–	–	–	–	٣٦	١٨	١٢	–	١	٥	–	–	٣٦
١٠٤	–	١٠٢	٢	–	–	–	١٠٤	١٥	٥٤	١	٤	١٩	١٠	١	
٣٧٤٩	٢٧	٣٦٥٥	١٠٨	٧	٤	٢	٣٧٧٦	١٧٥٢	١١٤٠	٣٥	١٠٣	٤٨٤	١٨٦	٧٦	٣٧٧٦

ماذا يقول "باب الجنايات" للصحفى ؟*

من القراءة السريعة – وليس أمام الصحفى إلا ها غالبا، ويحمد له فى كل الحالات تقديم المعلومات فتلك مهمته الأساسية – يتضح أن :

– عدد الجنايات المصنفة ١٩ جناية + وأخرى بينما يهتم الباب فى الجداول التوضيحية بستة جنايات فقط أوردها فى ستة فصول كما قدمنا .

– تم تخصيص ٢٠ جدول لتقديم بيانات عن الجنايات الست بمتوسط ثلاثة وثلث جدول لكل جناية . وواقعيا تراوح العدد بين ٣ و ٤ وحازت جناية مقاومة السلطات جدولين فقط فتأمل وتعجب أن شئت .

– ان الاساس الذى اختيرت بمقتضاه الجنايات الست لعرض بياناتها فى جداول ، دون سواها ، غير واضح ؛ كما أن الأسس التى تم بمقتضاها اختيار مادة الجداول (جناية كذا موزعة على شهور السنة أو المحافظات) غير واضحة ، لكن الظاهر بجلاء غياب الجداول المقارنة بين سنوات أو سنتين ، غيابا مطلقا فى الفصول الستة ، ووجود مقارنات فى ٣ جداول من الجداول السبع التى وردت عن الجنايات اجمالا فى مقدمة الباب .

– من الـ ٢٧ جدول (٧ للاعداد الكلية للجنايات كافة و ٢٠ للتوضيح فى جنايات بعينها) يوجد جدولان فقط يتحدثان

---

* لاحظ أن جدول (٣) من الجداول القليلة التى أوردت ديانة المتهمين ، وبالطبع فإنه توجد مزايدات رخيصة حول مسألة الديانة فى مجالات شتى ، حتى من قبل ناس ينتسبون إلى الاستنارة لكن المرء يتمنى أن تأتى إحصاءات الداخلية كاملة لا لشئ إلا لخدمة الهدف الأمنى ذاته أولا ، ولأنه قد يأتى يوم نحتاج أن ندرس فيه أثر المغايرة الدينية أو العوامل المشتركة بين الأديان على جرائم بعينها أو على الحد من الجريمة ومكافحتها .

عن المتهمين من حيث النوع والجنسية والديانة والحالة المدنية والعلمية ، مع أن مثل هذا الصنف من البيانات مطلوب بشدة للتحليل الاجتماعى ولقراءة الواقع من خلال حركة الجريمة .

ونطمئن القارئ من الآن إلى اننا لن نسعى إلى التعامل مع الجنح على هذا المنوال الجاف ، فتدبر معمار احصاء الجنايات كاف للدلالة على ذهنية منتجى التقرير وانحيازاتهم وربما .. قدراتهم ! .

فإذا ما تركنا الشكل وجئنا إلى الموضوع .

يغرينا الجدول رقم ١ والمنشور هنا بأن نبادر إلى استنتاج أن ارتفاع عدد الجنايات الكلى أعوام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ عما عداها من سنوات فى الحقبة من ٨٥ إلى ١٩٩٤ ، قد يكون له علاقة ببدء ما يعرف حركيا باسم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، الذى دخل حيز التنفيذ من ١٩٩٠ ؛ وقد يكون له علاقة أيضا بوصول حالة "السداح مداح" الأمنية التى قاد البلاد إليها شيخ العرب الوزير السابق محمد عبد الحليم موسى إلى ذروتها ففى عهده كادت قوى الإرهاب والغباوه أن تقوض بنيان الدولة وفق ما قاله لى فى أكثر من مناسبة ضباط شرطة كبار . لكن المرء لا يستطيع أن يقيم أحكاما كالتى تغرى بها البيانات هكذا دون أدلة كافية وفى غياب ونقص البيانات ، لذلك نكتفى بترك القارئ يتفاعل مع الجدول بالطريقة التى يراها وأن يلاحظ :

جدول رقم (٤)
الجنايات المبلغ بها سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٤ - حسب أنواعها

السنة	القتل العمد	ضرب أفضى إلى موت	ضرب أحدث عاهة	هتك عرض واغتصاب	تهديد
١٩٨٥	٧٦١	٢٠٧	١٣٢	١٨	١٩٣
١٩٨٦	٧٧٥	٢٤٦	١١١	١٣	١٦٤
١٩٨٧	٨٤١	٢٤٧	١٣٠	٢٨	٢٠٠
١٩٨٨	٧٨٤	٢٤٤	١٢٠	١٥	١٨٩
١٩٨٩	٧٢٨	٢٢٥	١٠٤	١٨	١٩٩
١٩٩٠	٨٣٩	٢٢٨	١١٩	٦	١٨٠
١٩٩١	٨٥٩	٢٢١	١٣٦	١٨	١٦٤
١٩٩٢	٨٢٤	٢٠١	١٢٥	١٥	١٧٥
١٩٩٣	٨٤٣	٢٠٧	٨٥	١١	١٦٢
١٩٩٤	٧٩٧	٢١١	١٠٨	١٦	٢٠٣
١٩٨٥	٢١	٢٣٢	٧٠	-	-
١٩٨٦	٢١	٢٣٩	٧٥	-	٢
١٩٨٧	٢٧	٣٣٥	١٢٣	١	٢
١٩٨٨	١٨	٣٢٢	٨٩	-	١
١٩٨٩	١٠	٣٥١	١٠٦	١	-
١٩٩٠	١٥	٣٧٠	١٢٦	-	٢
١٩٩١	٥	٣١١	١١٥	١	٢
١٩٩٢	٨	٣٢١	٩٨	-	١
١٩٩٣	٧	٣٣٩	١٠٩	١	-
١٩٩٤	٥	٢٧٥	١١٧	-	-

تابع جدول رقم (٤)

السنة	اختلاس	رشوة	تزوير اوراق رسمية وتقليد الختام	تزوير أوراق مالية (بنكنوت)	تزييف مسكوكات
١٩٨٥	٨١	١٠٨	١٤٦	٣	-
١٩٨٦	٨٩	١٠٨	١٧٤	١٥	-
١٩٨٧	٩٧	٩٧	٢١٩	٤١	-
١٩٨٨	١٠٥	٦٨	٢٠٥	٥٦	-
١٩٨٩	٨١	٨٨	٢٣٠	٣٤	-
١٩٩٠	٨٣	٥٥	٢٧١	٦٢	-
١٩٩١	١١٩	٤٩	٢٤٥	١٤٣	-
١٩٩٢	٩٢	٤٠	٢٥٨	٢١٠	-
١٩٩٣	٩٩	٣٩	٢٠٧	١١١	-
١٩٩٤	٨٠	٦٠	٢٢٥	٨٧	-

تابع جدول رقم (٤)

السنة	تعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيلها	تعطيل مواصلات سلكية	عود	مقاومة سلطات وتجمهر	جنايات أخرى	الجملة
١٩٨٥	-	٢	١	٣٣	١١	٢٠١٩
١٩٨٦	١	٣	-	٤٠	٣٦	٢١١٢
١٩٨٧	-	٤	-	٣٧	١٧	٢٤٤٦
١٩٨٨	٢	٢	-	٤٥	٣٢	٢٢٩٧
١٩٨٩	٤	٢	-	٣٦	٢٢	٢٢٣٩
١٩٩٠	٢	١	-	٢٥	٢٢	٢٤٠٦
١٩٩١	٤	٣	-	٣١	٣٥	٢٤٦١
١٩٩٢	١	٨	٢	٣٢	٣٦	٢٤٣٨
١٩٩٣	-	٥	١	٢٥	٤٠	٢٣٥٤
١٩٩٤	١	١٢	-	١٧	٥٢	٢٣٦٦

١- اختفاء جرائم تزييف المسكوكات تماما لأنها جريمة "متجبش همها" فى العصر الحالى كما هو معروف .

٢- إنخفاض جنايات "مقاومة سلطات وتجمهر" عام ١٩٩٤ إلى أدنى مستوى لها فى العشر سنوات المعروضة وارتفاع الجنايات فى "أخرى" إلى أعلى مستوى لها أيضا فى نفس الفترة . ولأن لا شئ يبرر الانخفاض فمن حق المرء أن يتوقع ان أحد أسبابه كامن فى ازاحة جنايات كثيرة منه إلى خانة و"أخرى" مع تمييع توصفيها .

٣- أحذر القارئ - ولعله ليس فى حاجة إلى تحذيرى - أن يستنتج من أنخفاض رقم جنايات الاختلاس إلى أدنى معدل ، والنزول الشديد لجنايات الرشوة أعوام ٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ (وأن عاودت الارتفاع نوعا فى الأخير) أقول أحذر أن يرى فى ذلك ما ليس فيه . فالمعول عليه هنا هو عدد البلاغات التى تلقتها الشرطة وأجهزتها المعنية ، وموقفها حيال تلك البلاغات والمرء يدهش من تكرار القول على السنة مسئولين كبار : اللى عارف حاجة عن فساد يقول لنا لأن الأصل فى المسألة أيضا أن تكشف

الدولة ما لديها من معرفة - وبعضها عن طريق ما يرسل به المواطنون للأجهزة - لنكمله نحن إذا كان ناقصا . والمعول عليه أيضا هو أن يلمس المواطن (والموظف) انحسار هذه الجرائم في مواقع العمل الرسمي . وننوه إلى أن جرائم الرشوة والاختلاس هي من تلك التي يقال فيها أن نسب الضبط للمتهمين كانت ١٠٠٪ عادة . وهذا أيضا ليس انجازا لأنك ببساطة لا تقيم قضية الأوانت تضبط بالفعل .

٤- المثير بعد ذلك أن جرائم هتك العرض والاغتصاب سجلت أعلى رقم لها عام ١٩٩٤ ، وكان من المتصور أن تقل هذه الجناية مع انتشار الشرطة لمجابهة الإرهاب ، ومع تشديد الاحكام في هذا النوع من الجرائم .. وأيضا مع التعليمات التي صدرت للشرطة "بالمرونة" في التعامل مع القحبات داخل اللوكاندات والأوتيلات لأسباب أمنية خاصة !!! (وسياحية وعربية !) .

٥- بينما أنخفضت جنايات القتل العمد في ٩٤ انخفاضا ظاهرا ارتفعت جنايات ضرب أفضى إلى موت وضرب احدث عاهة فهل الأمر ينحصر في مجرد "تحويل مسار" العنف من قناة إلى أخرى ؟ .

* * *

بعد هذه الملاحظات (العينة منها بمعنى أصح) ينقلنا الجدول الثاني إلى الجنايات موزعة على المحافظات ومقارنة بعام ١٩٩٣ ، ولن نتوقف كثيرا عنده لأننا أوردنا في نهاية الكتاب عرضا لجرائم ١٩٩٣ . لكن سأشير فقط إلى أنه من بين

٥٢ جناية وردت تحت اسم و"أخرى" ، فأن ١٢ منها وقعت فى سوهاج .

وأعلى رقم مسجل هذا العام بعد سوهاج هو "٥" وحازته الاسكندرية وبورسعيد ونلاحظ كذلك أن رباعى محافظات العنف: أسيوط وقنا وسوهاج والمنيا ، إحتل المقدمة فى جنايات القتل العمد بأرقام ٢٦٩ و٦٦ و٦٥ و٤٧ جناية على التوالى . لكن الصورة ليست كذلك فى جنايتى ضرب أفضى إلى موت أو أحدث عاهة مما يعنى أن الصعايدة "مابيهزروش" . بل أن المثير أن أسيوط وحدها تستأثر بأكبر من ثلث جرائم القتل العمد (٢٦٩ من ٧٩٧) وبفارق رهيب حتى عن التالى لها مباشرة وهو قنا (٦٦ جناية) . ولا أريد للقارئ أن يتعجل ويستخلص أن ذلك له علاقة بالارهاب فقط . ففى العام الأسبق كتبت دراسة فى مجلة "اليسار" تبين لى منها أن أسيوط "رائدة جرائم القتل التقليدية أيضا" . وللأسف فقد حرمنا تقرير هذا العام ، بالغائه جداول توزيع الجنايات على مراكز واقسام كل محافظة ، من عمل قراءة مشابهة ، وأن كان الرقم الكلى يقول أن اسيوط وقع فيها ٣٨٦ جناية مختلفة عام ١٩٩٤ من جملة ٢٣٦٦ جناية ، محتلة بذلك المركز الأول تليها القاهرة (٣٠٠) جناية . والمعنى أن المحافظة أى أسيوط تحتاج لدراسة اتجاهات الحركة الاجتماعية والجنائية بها فى إطار أوسع من اطار "الإرهاب" وحده اذا أردنا اصلاحا للأحوال ، وعلى الأقل علينا أن ندرس جرائم القتل هناك فى اطار غير الذى عهدناه . واللافت للنظر فى هذا الجدول أيضا أن الاسكندرية تحتل المرتبة الأولى فى جناية ضرب أفضى إلى موت بواقع (٣٩ جناية) ، والثانية فى هتك عرض واغتصاب بواقع ٢٧ جناية وإحتلت الإسكندرية مرة أخرى المركز الأول فى جنايات السرقة بواقع ٨٣ جناية (من أجمالى ٣٧٥) . واحتلت كذلك المركز الأول فى جناية تزوير

البنكنوت بواقع ٢٣ جناية . والمشكلة ان معدى التقرير حرمونا من إيراد عدد السكان فى كل محافظة - لأول مرة أيضا وهذا العام - مما لا يسمح بقراءة أوسع للحالتين السكندرية والاسيوطية ، خاصة مع نقص المعلومات فى نواحى أخرى والذى تحدثنا عنه .

ومن المفارقات فى الجدول الخاص بوسائل ارتكاب الجنايات أن عدد الجنايات التى استخدم فيها الحرق ١٣٠ جناية، وكنا قد عرفنا أن عدد جنايات الحريق العمد نفسها ١١٧ بما يعنى أن الحرق استخدم فى ١٣ جناية أخرى إضافية أيضا نلاحظ أن الاسلحة النارية احتلت المقدمة كوسيلة فى جنايات القتل اذا استخدمت فى ٤٩١ جناية من ٧٩٧ لكن المثير أن القتل تم بالضرب بالعصا فى ٤١ جناية ، كما تم القتل بالخنق فى ٤١ جناية ، وبالآلات الحادة فى ١٥٨ جناية .

من المثير أيضا أن الآلات الحادة تحتل المرتبة الأولى بين وسائل السرقة إذ استخدمت فى ٢٤٨ جناية من ٣٧٥ بينما استخدمت اليد فى ١٧ جناية فقط والأسلحة النارية فى ٦١ أى أننا لازلنا نعيش عصر "تبشيل" الزبون ، يعنى ملء وجهه بالبشل ، بغرض السرقة .. ياسا تر .. المهم أننا لا نأمل بطبيعة الحال أن يأتى يوم نعرف فيه العلاقة بين الوسيلة ووظيفة الجانى وعمره وحالته الاجتماعية ، كما لا نأمل أن نعرف الادوات الجديدة ، ما بقيت الداخلية تصنف الوسائل هكذا : أسلحة نارية - آلات حادة - حرق - ضرب بعصا - خنق - غرق - تسميم - باليد - طرق احتيالية - تقديم وقبول رشوة - خطاب تهديد - تزوير - وسيلة أخرى ! .

* * *

ولازلنا في الجداول الشاملة للجنايات . ومن الجدول المنشور هنا يمكن أن نلاحظ (كعينة ملاحظة أيضا) :

١- أن أعلى رقم لجنايات ارتكبها من ديانتهم اليهودية هو الرقم الذي ظهر هذا العام (٧) . وذلك استنادا على ذاكرتي الشخصية من خلال متابعة السنوات العديدة الماضية ، المهم أن السبعة ارتكبو جناية واحدة هي جناية تزوير أوراق مالية "بنكنوت" وللمناسبة عدد المتهمين المسلمي الديانة في هذه الجناية هو ٨٨ ، والمسيحيين هو ٤ .

٢- أن فئة أعزب هي ثاني الفئات ارتكابا للجنايات فقد جاء منها ١٣٢٢ متهم من بين ٣٧٧٦ متهم في الجنايات المقيدة ضد متهمين ، بينما احتل المتزوجون - طبعا ! - المرتبة الأولى بواقع ٢٣٥١ متهم وللقارئ أن يكمل القراءة في هذا الاتجاه (حسب الحالة الاجتماعية) . وفي اتجاه الحالة التعليمية التي حقق الأميون فيها المرتبة الأولى كمتهمين ومن بعدهم فئة يقرأ ويكتب ثم حملة الثانوية ، ثم الجامعيين ، فحملة الاعدادية ، فالابتدائية .

٣- من المحير أن يذكر أن ٧٦ من المتهمين حالتهم الاجتماعية لم يبين" . وأيضا ٧٦ آخرين كانت حالتهم التعليمية لم يبين . فهل هو نسيان تسجيل ، أم استسهال ، أم عدم وضوح الصفة في المحاضر مما جعل القائم بالاحصاء ينصرف عنها ، أم أن هناك من ينكر حالته الاجتماعية أو يخفيها ألخ ؟ .

* * *

وفي جدول توزيع المتهمين عدديا حسب مهنهم في كل نوع من الجنايات ، نجد أن المهن التي يقدمها تقرير الداخلية

ومنذ عشرات السنين هى : مزارع - تاجر - موظف وعامل حكومة - رجال القوات المسلحة - رجال الشرطة - رجال التعليم - طب وتمريض - صياد ومراكبى - سائقون - مراقب أمن وحراسة - عامل عادى وحرفى - أنثى غير عاملة - بدون عمل - موظفو وعمال القطاع العام - عاطل - مجندون بالشرطة - طلبة - مهن أخرى . والتمويهات فى هذا التصنيف المهنى واضحة (وتتطلب تعديلا عاجلا) فمثلا :

١- من هو المزارع بالضبط خاصة وأن من الواضح أن الصفة هنا تضم البشر من طبقة "لاندلس" (المعدمين) إلى طبقة كبار الملاك . ومن الواضح أيضا أنها خانة خلقت خصيصا لمتهمى الأرياف كلهم ، ويبدو أن الداخلية لازالت ترى ريف مصر باعتباره المكان الذى فتنت حياة ساكنيه الفنان الدكتور محمد عبد الوهاب ، فغنى لهم محلاها عيشة الفلاح ، ولم تعرف عمق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التى طرأت عليه .

٢- قس على ما تقدم مهنة تاجر التى تحمل فى بطنها مستويات وتنوعات من باعة النفتالين لتصل إلى كبار المستوردين والموزعين . واذا جاز لنا أن نستبق القول ، فإننا نؤكد أن الظاهر من مجمل تصنيف المهن هو تسييح الأوضاع الطبقية للجناة (والمجنى عليهم فى جداول أخرى) لهدف رئيسى هو ستر جرائم السادة والباشوات الجدد والقدامى .

٣- ذكر التصنيف فى خانة واحدة رجال القوات المسلحة ، بينما اختص الشرطة بخانتين : رجال الشرطة ، ومجندون بالشرطة . فما سر ذلك يا ترى ؟ .

٤- غير واضح - ولن يكون واضحا ! - الأساس الذى قام عليه تصنيف المتهمين غير العاملين إلى : أنثى غير

عاملة – بدون عمل – عاطل ، اللهم إلا اذا كان التقرير يود صرف النظر عن الأثر الكلى للبطالة وحتى يظهر أن الجناة من فئة عامل عادي وحرفى هم الأكثر عددا بين كل الفئات . اذا كان الأمر كذلك فعلينا أن نكشف إنحيازنا نحن أيضا ونقول ان عدد المتهمين فى جنايات من موظفى وعمال القطاع العام بلغ ١٥ (من ٣٧٧٦) وهو عدد صغير إلى حد لافت ومن الواجب دراسته ودراسة اخلاقية هذه الشريحة من البشر وطبائعها لنعرف كم تؤثر قيم العمل والإنتاج فى المؤسسات غير الرأسمالية .. والوعى ! ... كم تؤثر على علاقة الناس بالجريمة فى داخل الشريحة الواحدة ؟ انتهت ملاحظاتنا حول التصنيف المهنى ولا بأس بعد ذلك من شئ من التفاصيل :

- فقد احتل المزارعون رقم ١ فى قائمة المتهمين بالقتل ، وضرب أفضى إلى موت ، و"أحدث عاهة".
- وأحتل العاطلون المركز الأول فى جنايات : الخطف ، والسرقة ، والحريق العمد (مشعلو الحرائق !) . وتعطيل مواصلات سلكية ولاسلكية .
- واحتلت شريحة عامل عادى وحرفى رأس القائمة فى جناية هتك العرض والاغتصاب ، وتزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام ، وتزوير البنكنوت، وفى "جنايات أخرى" ، وفى مقاومة سلطات وتجمهر (يعنى المسألة مش انتفاضة حرامية !) ، وتعريض وسائل النقل للخطر .

وبطبيعة الحال احتل موظفو وعمال الحكومة المرتبة الأولى – بدون شرف ! – فى جنايتى الاختلاس والرشوة .

– ولم يكن هناك أول ولا آخر فى جنايات تسميم ماشية واتلاف مزروعات و"عود" ، لأنه لم تقع جنايات من هذا النوع من الأصل . وأود أن الفت النظر من خبرة خاصة كفلاح إلى أنه على الداخلية ألا تفرح أو تباهى بغياب جريمتى الانتقام التقليديتين فى الريف وهما التسميم والاتلاف وان تدرس بدلا عن ذلك وسائل الانتقام التى استجدت ، والتى بدأت تأخذ طابع العنف المدينى وتتماهى مع وسائله ودوافعه أيضا والمرء يتوقع فى ظل نظام تعيين العمد والشيوخ ، واستمرار تزوير انتخابات البرلمان والمحليات أن تعود البورجوازية الصغيرة ، الريفية ، ورغم "العلام" والوظائف إلى شئ من ادوات الأنتقام التقليدى بما فيها حتى فض بكارة بنت الخصم !! .

ويبقى القول لاصحاب الفضول حيال المؤسسات السيادية أن مجموع متهمى الجنايات من رجال القوات المسلحة هو خمسة، ورجال الشرطة هو ٥٨ متهم منهم ٣٢ فى جناية قتل عمد !!! ، ومجند والشرطة ١٤ منهم ٨ فى قتل عمد .

وبلغ عدد المتهمين المزارعين اجمالا ٩٦٧ متهم يليهم العاطلين ٥٥٣ متهم ثم الموظفين ٢٦٢ وبدون عمل ٢٤٢ والطلبة ١٩٢ والسائقون ١٦٩ ....

* * *

ومن الفصول الستة التى تم عرض بيانات تفصيلية خاصة بجناية واحدة فى كل فصل منها ، نتوقف عند أكثر الجداول بوحا :

١– جدول جنايات القتل العمد وفق بواعث ارتكابها موزعه على المحافظات . ومنه نعرف أن الداخلية تصنف البواعث كالتالى :

- الثأر وارتبط بـ ١٢٢ جناية - الانتقام وكان الباعث في ٥٩ جناية .
- دفع العار ٤٦ جناية .
- الطمع في الميراث ٣٣ جناية .
- الدفاع عن النفس : صفر .
- حصول على مال ٥٦ جناية .
- نزاع على أرض ٤٢ جناية .
- نزاع عائلي ٥٢ جناية .
- اخفاء جريمة ٧ جنايات .
- التخلص من مطاردة السلطات ٦ جنايات .
- مشاجرة ١١٥ جناية .
- تخلص من منافس في العمل ٧ جنايات .
- ارضاء النازع الجنسي جنايتان .
- قصد آخر ٢٥٠ جناية .

إذن ودون نباهة سنلاحظ أنه تم إخفاء دوافع نحو ثلث الجنايات (تذكر أن المجموع ٧٩٧) في القتل العمد تحت ضباب خانة "قصد آخر" ومن حقنا أن نقول ما الذى جعل الدافع غامضا؟ هل هو وجود عدد كبير من المتهمين لازالو هاربين ؟ هل كل هروب لمتهم يعني عدم معرفة الدافع ؟ . هل المقصود أخفاء الدوافع التي تمس الطبقات العليا ، حين يقع من ابنائها جرائم قتل ؟ . هل القصد إخفاء الجنايات التي تكشف مدى تضخم مخزون الوحشية في المجتمع كجنايات قتل الأم لابنائها والعكس والأب للابناء والعكس ، والأم للأب والعكس ، ولأسباب أحيانا ما تكون تافهة ظاهريا ؟ .

وبالنسبة للمحافظات والدوافع فقد احتل ثأر الأسايطة المرتبة الأولى حيث نجد ٨٠ جناية بسبب الثأر من ١٢٢ لأسيوط وحدها ، بعدها قنا (١٠) وسوهاج (٩) والمنيا ٨ ،

وأسيوط الأولى أيضا فى دافع القتل للانتقام (١٦) ، بعدها المنوفية بـ ٨ جنايات (غريبة !) ثم قنا ٦ ، ومثلها الدقهلية . فى دفع العار الأولى البحيرة (٦) ، بعدها المنوفية (٥) وهناك ٤ جنايات تحت هذا الدافع لكل من الدقهلية وبنى سويف وسوهاج وقنا . والمفاجأة واضحة من قلة الاعداد فى مدن رباعى العنف الصعيدى وتفسيرى لذلك أن الصعايدة يتسترون على جناية القتل لدفع العار ولا يبلغون عنها .

فى الطمع فى الميراث جاءت قنا الأولى وفيها ٦ جنايات ثم المنيا بـ ٥ جنايات ، تليها المنوفية ٤ (بلد الحيازات الصغيرة حتى أن نكتة شاعت أيام الرئيس السادات تقول ان رجلا من الشرقية المعروفة باتساع زمامها وحيازاتها تشاجر مع آخر من المنوفية ، فتعايرا .. قال الأول للثانى . يا واد ده إحنا أقل وأحد عندنا لديه عشرين فدانا . فرد الثانى بسرعة : إيه يعنى إحنا أقل واحد عندنا رئيس جمهورية !!) .

وكانت أسيوط الأولى فى دافع الحصول على مال (٩ جنايات) بعدها القاهرة ٨ ثم الجيزة ٥ وجاءت أسيوط الأولى أيضا فى دافع القتل للنزاع على أرض بواقع ١٧ جناية (من جملة ٤٢ تحت هذا الدافع لكل المحافظات ؟!) بعدها المنيا ٧ وقنا خمسة .

وفى النزاع العائلى جاءت اسيوط الأولى أيضا بعدها سوهاج ثم قنا ومعها القاهرة . ومن ست دوافع قتل للتخلص من سلطات وقعت ٣ جنايات فى سوهاج وجاءت أسيوط الأولى فى القتل فى مشاجرة بـ ٣١ جناية وحدها من جملة ١١٥ بعدها المنيا ١١ ومثلها الغربية .

٢- نتوقف أيضا عند جنايات الخطف فى ١٩٩٤ وفق بواعث ارتكابها ، لنجد أن ارضاء النازع الجنسى احتل رأس القائمة بـ ٦ جنايات (من ١٦) ارتكب فى الغربية وحدها ٤ منها

تحت هذا الدافع . بعده جاء دافع الانتقام (جنايتان) ومثله دافع الحصول على مال والطريف ان التقرير كتب تحت وأخرى ٦ جنايات وأشير هنا إلى أن بقية الدوافع حسب تصنيف الداخلية ، هى : اخفاء جريمة والارث ودفع العار ونزاع عائلى وجميعها لم ترتكب جنايات خطف بسببها وان كان المرء يشك فى ذلك إلى جانب شكه فى كفاءة هذا التصنيف للدوافع من الأساس .

٣- جدول المجنى عليهم (والاهتمام بالمجنى عليهم فى العمل الأمنى المصرى محدود بشكل عام .. وقاصر .. وقد نشأت مؤخرا جميعة للدفاع عن حقوق المجنى عليهم لكن صوتها لا يزال غير مسموع) فى جنايات هتك العرض والاغتصاب حسب النوع والجنسية والديانة والحالة المدنية والعلمية ، وموزعين على المحافظات يقول أن عدد المتهمين الـ ٢٠٩ (فى ٢٠٣ جناية) يحوى ٤٨ متزوج !! ، وواحد مطلق ، و٢ أرمل و١٥٨أعزب .. وحتى لا تطول الخدعة نكشف أن هذه الجناية تتميز بارتفاع عدد الأناث المجنى عليهن فيها عن أى جناية أخرى . لكن عدد الذكور أيضا كبير . القصد الأناث هنا ١٣١ والذكور ٧٨ . وبالنسبة للديانة هناك ٢٠٢ مسلم و٧ مسيحيين ، وفى الحالة العلمية هناك ٨٤ أمى و٨٧ يقرأ ويكتب و١٨ إبتدائى و١١ إعدادى و٧ ثانوى و٢ تعليم عال . وقد خلت خانة لم يبين من المجنى عليهم وهذا نادر أو فلنقل ربما لا يتكرر . وعن المحافظات فالقاهرة هى الأولى فىعدد الجنايات تليها الاسكندرية، لكن المسألة معكوسة فى عدد المجنى عليهم وتحتل الغربية (مثلها المنوفية) المرتبة الثالثة من الناحيتين . بعدهما الدقهلية ، ثم بورسعيد .

الفصل الثانى

فاصل بين الجنح والجنايات

فاصل بين الجنح والجنايات

يجب ألا نمل من القول ان البيانات التى تقدمها الهيئات الرسمية والأهلية ، فى مصر ، سواء فى تقارير سنوية أو فيما عداها ، هى بيانات - أو معلومات ! - رديئة بمعيار جودة المعلومة فى عصرنا الراهن ، وهو قدرتها على الكشف المتعدد الزوايا . ينطبق هذا الكلام على التقرير السنوى لجهاز التعبئة العامة والاحصاء بمثلما ينطبق على كتب مركز معلومات مجلس الوزراء وعلى تصريحات السيد صفوت الشريف (وزير الإعلام) التى يطلقها من قصر الرئاسة أو من مقر مجلس الوزراء بل وعلى تقارير الأحزاب بما فيها الحزب الذى انتمى إليه مع الفارق بالطبع . صحيح أنه يحدث تطور فى الشكل احيانا ، أو فى القدرة على الايهام المركب بالعقلانية (التى ليست فى حقيقتها إلا إنتاج مطور للمنطق الشكلى بعينه) . صحيح أن بعض التقارير مثل الذى أصدرته الداخلية فى مناسبة الاحتفال بعيد الشرطة فى ٢٥ يناير ١٩٩٦ ، تحت اسم : مبارك والأمن . يحاول أن يقدم بعض أنصاف المعلومات وأنصاف الأسئلة ، وأنصاف الاجابات :... والفضل فى ذلك - وهو فضل على كل حال - يعود للواء رءوف المناوى الذى منحه وزير الداخلية سلطات مطلقة فى مجال العمل الإعلامى والدعائى . لكن ذلك أيضا لا يخفى الاشكالية الحقيقية ؛ ألا وهى : اذا كانت الجهات الرسمية بابها مفتوح .. معلوماتيا كما تحاول ان تقول فلماذا لا تفتح الباب لاشكال الرقابة الشعبية - البرلمانية والمحلية - المتعارف عليها فى العالم مثل لجان تقصى الحقائق وزيارات المواقع ولجان التحقيق والاستماع ؟ .

ولماذا يحال بين الأسئلة الحية ، والتى تحرك البناء الساكن للمعلومات المبثوثة ، وتنفخ فيه روح الجدل والصراع -

أى روح الحياة – ، لماذا يحال بينها وبين ان تجد فرصة للطرح فى دائرة حية (يحدث احيانا ان يسمح لتلك الاسئلة بالظهور لكن فى الغرف المغلقة) ؟ . على كل حال فلكل طبقة علامات استفهامها واجاباتها ولا مجال للوهم أو الشطحان فسؤال التغيير والتقدم ليس هو سؤال التعليل والترنم .

وفى كل الحالات فإن شريحة التكنوقراط الذين أفرزهم النظام التعليمى "تبعنا" والظروف السياسية المجتمعية إياها .. هذه الشريحة التى تسيطر على مواقع انتاج وتداول المعلومات باتت الآن تدرك قيمة ما بين أيديها وكيفية المساومة عليه لمصالحها الشخصية أو لمصالح الاتجاه الذى تخدمه . من هنا فلا أظن أن هناك أملا فى أن يستطيع الصحفى المشاغب ، ان يجد هامشا ليلعب فيه لاقتناص المعلومات الحقيقية ، كما كان الحال عليه طوال حكم السادات وحتى حرب الخليج الثانية بالذات . زمان كان الذى يضن بالمعلومات فى الجهاز الحكومى يضن بها جبنا .. خوفا من المساءلة .. من الكبار .. من الصحف ، الآن فأن ممارسة الشح المعلوماتى ، أو قفل الحنفية تتم بوعى كامل تقريبا، ولها هدف محدد : ألا تصبح المعلومات ملكا لدائرة شعبية أوسع ، وألا تخرج المعلومات مجانا أو لوجه الله .. اذا لابد من مقايضات من النوع الردئ ... وعينى عينك !

بعد مقدمة "فش الغل" هذه نعرض للقارئ بعض البيانات التى وردت فى كتاب "وصف مصر بالمعلومات" الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء . بيانات عن عدة محافظات قد يجد فيها الباحث الاجتماعى المهتم بعلوم الجريمة ، ما يفيد وهو يحاول ان يستجلى أبعاد الارقام المذكورة نقلا عن تقرير الأمن العام ؛ ويقارن ويحلل ويفسر حركة الجريمة وتطوراتها .

* فى الجدول الخاص بترتيب المحافظات من حيث نصيب كل منها من البطالة (صـ ٣١٨) ، يرتب مركز المعلومات المحافظات بادئا من أقلها معاناة وصولا إلى المحافظة ٢٧ التى بها أكبرعدد من المتعطلين . فى هذا الجدول تحتل أسيوط رقم ٢١ أى أن المسافة قصيرة بينها وبين من تحتل قمة المعاناة فى رقم ٢٧ بعدها الإسكندرية ، فالغربية ، ثم المنيا ، فالشرقية ، والدقهلية ، وأخيرا فى قاع الجدول أى فى قمة المعاناة : القاهرة ، بالمناسبة قدر المركز عدد المتعطلين فى أسيوط بـ ٨٥ ألف ، وفى القاهرة ١٥١٨٣٤ مواطن .

* من جدول متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات يظهر أن الفيوم هىأقل المحافظات (رقم ٢٧) . ونرى أسيوط فى المرتبة ١٦ ، تحتها الغربية ، فالبحيرة - كفر الشيخ - الدقهلية - المنيا - سوهاج - الشرقية - قنا - المنوفية - الجيزة وأخيرا الفيوم كما أوضحنا . أعلى نصيب للمواطن هو فى محافظة جنوب سيناء ، بعدها البحر الأحمر ، بعدها القاهرة . وللعلم جاء نصيب المواطن فى القاهرة ٣٩٤٠ جنيه ، وفى أسيوط ٤٨٦ ، وفى الجيزة ٧١ وفى الفيوم ٧١ ، والاسكندرية ٥٨١ جنيه .

* من حيث عدد السكان لكل خط تليفون (صـ ٣١٧) ، فالقاهرة الثانية (٦ مواطنين لكل خط) والإسكندرية الرابعة وفيها ٨ لكل خط . أسوان ٢٦ ، وأسيوط ٣٦ ، والفيوم ٤٦ وسوهاج ٤٨ ، وبنى سويف ٥٢ ، والمنيا ٦٥ وقنا ٨٥ . للعلم أول الجدول جنوب سيناء بـ ٤ مواطنين لكل خط ، وآخره قنا .

* من حيث متوسط نصيب المواطن من طاقة الصرف الصحى بالمحافظات نجده فى الإسكندرية (رقم ١) ٤٤٩ لتر / يوم ، بعدها القاهرة ٤٣١ لتر / يوم .. وتحتل أسيوط المرتبة ٢٠ بواقع ١١ لتر / يوم ، بعدها قنا ١١ لتر / يوم ، فالفيوم ١٠

لـتر / يـوم ، فسـوهاج ٧ لـتر / يـوم ثـم شـمال سـيناء ٧ لـتر ، واسوان ٤ ، ومطروح صـفر والبحـر الأحمـر مثلهـا فـي المرتبـة الأخيرة بـ صـفر .

* أقل متوسط لاستهلاك المواطن من الكهربـاء هـو فـي محـافظـة الفيوم (رقم ٢٧ أى آخر محـافظـة) قبلهـا المنيـا ، وقبلهـا أسـيوط ، ثـم نصعـد إلـى كفـر الشـيخ فالمنوفيـة فالشـرقية فبني سويف . القاهرة تحتل رقم ١ فى هذا الجدول والإسكندرية رقم ١١ .

* نسبة المواطنين المخدومين بميـاه الشـرب النقيـة فـي أسيوط ٣٢,٣٪ وفى الأسكندرية ٩٨٪ . فى كفر الشيخ ٢٦,٨٪ وفى قنا ٧٠٪ . فى الغربية ٣٣,٦٪ وفى سـوهاج ٧٦٪ . طبعـا تختلـف الصـورة فـي متوسـطات الانصبـه مـن الميـاه وتـتراجع محـافظـات الصعيد التى تقدمت نسبيا هنا . كما أن هنـاك شـك فـي نسب الصعيد خاصـة وقـد تـم سـحب التقريـر فجـأة بعـد بثـه فـي مؤتمر كـان حضـره رئيـس الـوزراء السـابق د. عـاطف صدقـي وقيل ان السبب هو تصحيح معلومات خاطئة .

على هذا المنوال يمضى التقرير ليبين الموقف فى التعليم العالى بها وقبل الجامعي ، ومعامل طبيب / ألـف نسـمة ، وعـدد الأسرة ، ومراكـز التدريـب المهنـي ، ودور العبـادة . ومـع ان مركز معلومات مجلس الوزراء يستحق أيضـا "سنة حنان" أو طقم تشكرات على هذا الكتـاب ، إلا أن تقريـره يغلفـه الغموض التـام من حيث الأدوات التى اسـتخدمها لجمـع البيانـات والأسـس التـي صفـى ونقـح وعـالج كـل بيـان علـى أساسـها ، والمشـاكل التـي واجهته وكيف تغلب عليها لم يقل المركز ما هـي مصـادره وهـل هي أدارات الأحصاء فى كل منشأة التى تبعث بذات البيـان إلـى كل الجهات من التعبئة والأحصاء إلى التأمينات والمعاشـات إلـى مركز مجلس الوزراء ... كل هـذا فضـلا عـن أن المركـز نفسـه

يبدو كالقلعة العسكرية السرية .. غير مسموح بدخوله هكذا ببساطة إلا للمحاسيب - محاسيب الدولة - أو للأجانب من صندوق النقد والهيئات المانحة ويدهش المرء من كثرة الكلام عن الشفافية فى ظل مؤسسات معلومات هذه بنيتها . أذن على من يستخدم المعلومات السابقة فى قراءة الوضع الجنائى ان يحذر فضلا عن أن الوضع الاجتماعى وحده لا يفسر كل شئ فالجريمة إفراز له وأيضا للواقع الجغرافى و"الأسطورى" ! والثقافى وللعوامل النفسية والتربوية والحسية التى لا حصر لها .

وللأسف فأن مركز دعم القرار ، والمفترض أن مجلس الوزراء يبنى قراراته على أساس ما يمده به من معلومات ، لا يعترف فى نشراته الشهرية بالاحصاءات التى تخدم تبيان حجم العوامل الأخيرة . وقد يكون فى ذلك خير إذا كان المركز قد قام أساسا ليمد الجهات الدولية المانحة للقروض والمساعدات بالمعلومات ، وليس الجهات المحلية . لقد تساءل د. إسماعيل صبرى عبد الله ، وطلب منى أن اسأل : ما هو القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء أو الوزير الفلانى أو حتى ... بناء على معلومات قدمت إليه من المركز ؟ . ثم ما هو العمل إذا ظهر بعد إصدار قرار ما أن المعلومات التى قدمها المركز كانت معطوبة أو مبتورة أو مضللة ؟ . ان المركز نفسه يخفى كل شئ عن نفسه وعمن تم توظيفهم به من الجنرالات وغير الجنرالات .. وعن المرتبات والمعطرات المنحية ! ... فكيف يقدم من اعتاد أن يخفى ؟ .

الفصل الثالث

الجنح

يضم الباب الثانى عن الجنح (كالعادة) بين دفتيه ٣٨ جدولا منها خمسة مرتبطة بالانتحار والشروع فيه . وقد يحمد للتقرير تركيزه على جنح السرقات ، إلى حد أنه يكاد يعتبرها هى الجنح ولذلك فإن الجدول رقم ١ الذى يورد اعداد جنح السرقات الهامة والنصب ، خلا من جنح القتل والأصابة الخطأ ، ومن جنح الحريق باهمال ، وقام بتجنيب جنحة النصب إلى خانة "لوحدها" ليبعدها عن مجموع جنح السرقات .

تتحدث مقدمة الباب – مثلما حدث فى الجنايات – عن تراجع الحوادث فى محافظات كذا – يذكرها – مقارنة بالعام السابق ، وتصاعدها فى محافظات كذا ، سواء تعلق الأمر بسرقات المساكن أو سرقات المتاجر او السيارات أو الماشية أو السرقة بطريق النشل ، غير أن هذا البيان لا يسمن ولا يغنى من جوع . ورغم ذلك فمن الملاحظ أن :

– الإسكندرية الأولى فى سرقات المساكن تليها القاهرة والعكس فى سرقات المتاجر وطبعا المحرر غير مسئول عن القارئ المناكف الذى سرق بيته أو متجره من سنوات دون أن تفعل الشرطة شيئا فمثله يقول : المهم كم ضبطت الشرطة من حوادث نسبة إلى ما أبلغت به ، وكم مرة رفض الحكمدار أو الضابط ان يحرر محضرا بواقعة السرقة من الأصل ؛ أو تلاعب فى المحضر ليتحول إلى أدارى دون أن يدرى المبلغ ؟

– عدد جنح السرقات الهامة من مساكن بلغ فى الإسكندرية ١٩٤٢ وفى القاهرة ١٨٤٤ وفى أسيوط ١٠٧ وقنا ٤٩ وسوهاج ٤٢ . ومن متاجر القاهرة ٨٥١ والإسكندرية ٦٩٥ والمنيا ١٢ وأسيوط ٦٢ وسوهاج ١٧ وقنا ٢٥ . وفى السيارات القاهرة ٥٢٢ والجيزة ٤٦٦ والإسكندرية ٢١٩ والفيوم ٤ وأسيوط ٣١ وسوهاج ١٢ وقنا ٣٠ والوادى الجديد صفر .

والمعنى الذى أردت الإشارة إليه هو "إيش تاخد الريح من البلاط" . أى أن السرقة تقل فى المحافظات الفقيرة بشكل عام، بل أن مثل هذه المحافظات تصدر مشروعات اللصوص إلى المحافظات الأخرى بل والى الدول العربية والأفرنكية فى مواسم مثل موسم الحج وأعياد الميلاد !! .

وتتخذ جداول الباب الثانى العناوين التالية :

* جنح السرقات موزعة بين المحافظات (مقارنة ٩٣ بـ ٩٤ أى أن المقدمة المقارنة لم تكن لها ضرورة) ، ثم موزعة حسب شهور السنة لكل جنحة ، ثم حسب التقييد ضد مجهولين أو متهمين ونوع المتهمين وجنسياتهم وديانتهم وحالتهم المدنية ، ثم جنح السرقات من المساكن موزعة على المحافظات حسب شهور السنة لكل محافظة وفى الجدول ٦ جنح سرقات المساكن وفق وسيلة ارتكابها موزعة على المحافظات ، ثم حسب حالة ضبط الجناة ، ثم حسب مهن المتهمين موزعين على المحافظات (جدول جديد ومفيد) ثم وفقا لمحل الجريمة وضبطها .

* خصص التقرير لجنح السرقات من المتاجر خمسة جداول عناونيها : ".... المبلغة من المحافظات موزعة حسب شهور السنة" ، ثم وفق وسيلة ارتكابها موزعة على المحافظات ، وحسب حالة ضبط الجناة موزعة على المحافظات ، وحسب مهن المتهمين موزعة على المحافظات ، ووفقا لمحل وقوع الجريمة وضبطها .

* وحازت جنح سرقات السيارات ٧ جداول عناونيها : "... المبلغة من المحافظات حسب شهور السنة" ، ووفق وسيلة ارتكابها موزعة على المحافظات ، وحسب حالة ضبط الجناة موزعة على المحافظات ، وحسب مهن المتهمين موزعة على المحافظات ، ووفقا لمحل الجريمة وضبطها ، ثم جدول ببيان عددى بالسرقات من داخل السيارات وحالات ضبط الجناة

والمسروقات مع مقارنة ٩٤ بـ ١٩٩٣ ، وسرقات السيارات حسب ماركاتها موزعة على المحافظات .

* بعد ذلك يخصص التقرير ٥ جداول لجنح سرقات الماشية ومثلها لجنح النصب ، وجدولين لجنح القتل والإصابة الخطأ وجدول لجنح الحريق بأهمال ثم ينتقل بلا فواصل إلى وقائع الانتحار والشروع فيه ، وسوف نخصها هنا بتعليق منفصل ، بعد أن نقرأ هيكل جداول الجنح وأهم ما فيه من أرقام ودلالات .

جدول رقم (١)
جنح السرقات الهامة والنصب
المبلغ بها من ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٤

سنوات	سرقات من مساكن	سرقات من متاجر	سرقات ماشية	سرقات سيارات	سرقات بطريق (النشل)	سرقات أخرى	الجملة	النصب
١٩٨٥	٢١٦٥	١٠٢٩	١٨٧	١٥٧١	١٥٢٦	١١٣٤٨	١٤٨٢٦	١٩٤١
١٩٨٦	٢٢٥٨	١٢٥٢	٢٤١	١٧٦٥	١٣٣٠	١١١٢٦	١٧٩٧٢	١٨٩٢
١٩٨٧	٣١٠٠	١٤١٠	٢٦٧	١٧٦٠	١٤٦٣	١٢٥٥١	٢٠٥٥١	١٤٩٧
١٩٨٨	٣٠٨٣	١٣٤٥	٣٤٦	١٣٩٧	١٣٧٨	١٢٠٩٣	١٩٦٤٢	١٣١٣
١٩٨٩	٣٤٨٨	١٥٧٠	٣٦٨	١٣٣٠	١٥٣١	١٤٣٦٧	٢٢٦٥٤	١٢٣٧
١٩٩٠	٤٢٠٦	١٦٧٦	٣٩٠	١٦٩٩	١٩٤٦	١٦٠٦٦	٢٥٩٨٣	١٩٥٤
١٩٩١	٤٥٢٩	١٨٨٩	٤٣٦	١٦١٢	٢٠٧٨	١٧٥٩٥	٢٨١٣٩	٢٤٦٨
١٩٩٢	٤٩٠٤	٢١٦٦	٣٧٦	١٧٦١	٢١٠٧	١٩٣٠٤	٣٠٥١٨	٢٥٥٢
١٩٩٣	٥٣١٥	٢٢٤١	٥٢٩	١٥٠٣	٢٦٧٢	٢٠٣٢٣	٣٢٤٨٣	٢٥٨٩
١٩٩٤	٥٧٧٢	٢٤٣٢	٤٨٢	١٧٦٠	٢٨٢٠	٢٢٣٥٣	٣٥٦١٩	٢٧٧٦

* * *

لن نعيد القول مرة أخرى حول غياب المعايير التى تحكم تخصيص جداول بعدد معين وتقسيم معين لجنحة وتغيير الصورة فى أخرى ، وان كنا نفهم أن ثمة حاجة إلى بيانات بعينها فى جنح بعينها مثل مكان وقوع الجريمة مثلا فى سرقات المتاجر أو المساكن ، وهو بيان قدلا تكون له قيمة فى جنح النصب لكن كيف يفوت التقرير الحديث عن أماكن ضبط السيارات المسروقة

(خرابة - طريق صحراوى - ضاحية ألخ) وهو بيان ذو منفعة عملية وبحثية كبيرة ... كيف يوحد بين اسم المحافظة ومحل الجريمة فى أحد جداول سرقة السيارات ويطمس الفارق بينهما لماذا يذكر تفاصيل عن المتهمين فى جنحة ويترك أخرى ؟ لماذا يقارن فى جدول ويترك آخر إلى غير ذلك من ملاحظات المهم:

- سجل شهر أكتوبر أعلى أرقام جنح سرقات المساكن بواقع ٦٠٩ وهو أمر محير لأن المعروف ان أغلب هذا النوع من السرقات يتم فى شهور الصيف حيث تكثر الاجازات . لكن الأرقام تقول أن عدد جنح يوليو هو ٤٦٣ وأغسطس ٥٥٣ وسبتمبر ٥٣٦ والطريف أن التالى لهم هو يناير ٥١٩ رغم أن الناس غالبا ما تكون "لبدانة" فى البيوت وقد يكون لذلك علاقة باجازات أعياد الميلاد . وبصفة عامة ومن خبرة الواقع أصبح الكثير من سرقات المساكن يتم صباحا ، بعد أن يذهب الوالدان إلى العمل والأولاد إلى المدارس ، وعادة يقوم اللصوص بكسر الباب بهدوء وانزال العفش إلى عربة منتظرة ، وكأنهم أصحاب البيت ، أو كأنهم أقارب الساكن جاءوا يساعدونه على التعزيل . بعد ذلك يبدو أن علاقة السرقات المختلفة بالشهور غير محكومة بقاعدة حتى أن سرقة السيارات التى يظن المرء أنها مقترنة بالغياب فى المصايف والأجازات إلى حد ما ، أيضا و(بالركن خارج الجراجات ليلا وبالسندويتشات المخدرة لسائقى الميكروباس بعد اصطحابهم إلى "مأمورية" خاصة إلخ) ، تسجل أعلى أرقام في أغسطس وسبتمبر ، ١٦٨ لكل منهما ، وأكتوبر ١٦٧ ونوفمبر ١٦٣ يليه يوليو ١٦٢ ثم يناير ١٥٨ .

- فى جنح السرقات والنصب المقيدة ضد متهمين نجد عدد الذكور المتهمين يتفوق على الأناث فى كل الجنح ، بيد ان عدد الأناث يبلغ أكبر رقم فى سرقات المساكن (٣١٦ متهمة من ٤٥٣٢) بغض النظر عن النسبة إلى العدد الكلى . وعددهن فى

جنح سرقة المتاجر ٦٣ (من ٢٤١٤) وفى الماشية ٧ من ٨١٥ ، وفى السيارات ٦ من ١٠٤٣ وفى النصب ١١٨ من ١٣٦٣ . من ذات الجدول أيضا يبين أن العزاب يتفوقون على المتزوجين فى سرقات المساكن والمتاجر والسيارات بينما يتفوق المتزوجون فى النصب وسرقات الماشية (!!) . ويزيد عدد المتهمين المطلقين عن المترملين فى كل الجنح . ونكتشف مشاركة ١٧ متهم غير مصرى فى جنح النصب و١٣ فى المساكن و٤ فى المتاجر و٢ فى السيارات وصفر فى الماشية ! . من جهة الديانة فأن أعلى رقم مطلق لمتهمين مسيحيين هو فى سرقات المساكن (٧٠) ، بعده المتاجر ٢٦ ومثلها النصب ، ثم ١٥ فى السيارات، و٩ فى سرقة الماشية . والغريب ان الجدول يشيرالى وجود ٦ متهمين فى السيارات و٢ فى المتاجر وواحد فى النصب تحت خانة "ديانات أخرى" أى غير الإسلام والمسيحية واليهودية . أما طرائف الحالة العلمية للمتهمين فأهمها أن عدد المتهمين فى جنح نصب من ذوى التعليم العالى يساوى عدد المتهمين الأميين بالضبط (١٧٧ لكل) . ويتفوق عدد الأميين فى سرقات المساكن والمتاجر والماشية على الجميع لكن فئة "يقرأ ويكتب" تفوق الجميع فى جنحتى السيارات والنصب .

وفى جدول لاحق عن مهن المتهمين فى سرقات المساكن نجد أن من بين ٤٥٣٢ متهم يوجد ٧ من رجال القوات المسلحة و٢٢ من رجال الشرطة و٢٧ مجندون و٢٠ رجال تعليم و١٠ طب وتمريض و١٨ صياد ومراكبى و٣٢ مراقب أمن وحراسة و٢١٤٦ عاطل و١٢٥٨ عامل عادى وحرفى و٢١٢ بدون عمل و١٢٤ أنثى بدون عمل و١٤١ طلبة ١٣٦ سائق و١٤٤ مزارع و٩٧ تاجر و٩١ موظف و١ عامل حكومى و٤٠ مهن أخرى هذه هى قائمة المهن والمتهمين بكاملها . بيد أن أعلى رقم من المتهمين العاطلين فى محافظة كان فى

الأسكندرية (٦٣٢) وبعدها فى القاهرة (٥١٧) وفى أسيوط كان العدد ٢١ والمنيا ١١ وسوهاج ٢٨ وأكبر عدد لمتهمين مزارعين جاء من الجيزة ٢٥ تليها أسيوط ٢٠ . فى مهنة "تاجر" العدد الأكبر كان من القاهرة وكذا مهنة "موظف وعامل حكومى" . وعموما فإن الجداول من هذا النوع تقدم نوعا من العلاقات التشابكية التى تتقاطع فيها العوامل وتتوازى ويتكرر الأمر فى جدول مماثل عن جنح السرقات من متاجر لكن الأوزان النسبية للمهن والمحافظات تتعدل بعض الشئ حيث تتراجع الجيزة عن الموقع الثالث الذى كان لها بعد القاهرة والإسكندرية لتتقدم محافظتا وسط الدلتا الدقهلية والغربية وبعدهما المنوفية وكفر الشيخ ثم الجيزة فى الأجمالى العام للعدد وتظل فئة عاطل فى المقدمة كأجمالى (١١٦٠ متهم) تليها عامل عادى وحرفى ٦٦١ وبقية المهن جميعها دون المائة . عدد رجال الجيش هنا ٩ والشرطة ١٦ والمجندون ١٢ .

* فى جدول ثالث مماثل ايضا عن مهن المتهمين فى جنح سرقة السيارات فى ١٩٩٤ ومحافظاتهم يظهران عدد المتهمين العاطلين ٥٩٦ من أجمالى ١٠٤٣ والمزارعين ٢٤ والتجار ٣٨ وموظفى وعمال الحكومة ١٣ وق . س ١ ، والشرطة ٤ ، والمجندون ٧ ورجال التعليم ٣ ، وطب وتمريض صفر ، وصياد ومراكبى ٥ ، وسائق ٧٦ ومراقب أمن وحراسة ٤ وعامل عادى وحرفى ١٧٦ وأنثى غير عاملة ٦ وبدون عمل ٢٧ وموظف وعامل ق . ع ١٣ وطلبة ٤٠ وأخرى ١٠ . والمحير فى هذا الجدول ان العدد من كل مهنة متفوق على ماعداه بالقاهرة عن باقى المحافظات ، لكن المنيا هى الأكبر فى عدد المزارعين المتهمين (٤ من جملة ٢٤) وأسيوط أكبر فى فئة بدون عمل (٥ من ٢٧) وفى موظف قطاع عام ١٢ من ١٣ ؟ ! .

* بعد ذلك نعرف أنه بينما بلغ عدد قضايا السيارات ١٧٦٠ قضية فأن ما تم ضبطه هو ١١٦٤ قضية فقط ومن المضبوط هناك ٣٩ قضية ضبطت فيها السيارات ناقصة . وناقصة هذه تعبير مهذب لأن اللصوص عادة "يسقطون" الموتور أو أهم الإجزاء مع الكاسيت – والفريون إن وجد –والكاوتش ويتركون السيارة هيكلا عظميا . غير أن الجدول الذى استمر تقديمه للعام الثانى يسمح باستنتاجات ذات مغزى فالسيارات الفيات هى الأكثر عرضة للسرقة ، وسجلت هنا ٣٨٢ جنحة بعدها سوزوكى ٢٥٨ جنحة ، ثم تيوتا ٢٣٠ ثم مرسيدس ٢٠٢، ثم المازدا والشيفروليه بواقع ١٦٢ لكل منهما ، ثم يقل العدد فجأة ليصل ٨٨ فى داتسون و٣٥ رينو و٣١ لادا و١٥ هوندا و١١ فولكس و٧ بونى و٥ أوبيل و٣ رمسيس وجنحة واحدة لماركة فورد . وأهم ما ينطق به الجدول هو أن أعلى سرقات بين الماركات هى لسيارات آكلى العيش .. التاكسجية فى الفيات والميكروباسيين فى سوزوكى وتيوتا ومازدا . وكان يتعين ان يقدم لنا تقرير الأمن العام جدول ضبط السيارات المسروقة حسب ماركاتها أيضا لنعرف أين يتوجه الأهتمام الأمنى ولمن ينحاز وأيضا كنا نود أن نعرف المدد الزمنية بين الأبلاغ والضبط . لأن بيانها هو الآخر كاشف للكثير . والغريب ان الأرقام المظلمة فى الجرائم ، أى الجرائم التى تقع ولا يبلغ عنها مثل السرقات فى الأسواق والزحام ومثل جرائم هتك العرض فى الصعيد ، وسرقات الماعز والحبوب والبط والمحاصيل من الحقول فى الأرياف ... هذا النوع امتد إلى سرقات السيارات ، بالذات المسروقة من الغلابة والشغالين، ذلك لأن الواقع العملى علم الناس ان البوليس فى الغالب لن يفعل الكثير (أو شيئا) وأن عليهم اللجوء إلى الوسطاء (وبعضهم يعمل فى الأقسام وفى مكافحة سرقة السيارات ذاتها) لاستعادة السيارة مقابل "الحلوان"

حيث يعرف هؤلاء من يديرون السرقة . أيضا فبعض آخر من الناس يسعى بنفسه إلى أن يكتشف سيارته على طريق مهجور ، أو غير مهجور ، وعبر الصدفة ، وباستخدام شبكات الأقارب فى المدن المختلفة . حينئذ قد يبلغ البوليس حفظا لحقه اذا تمكن الأخير من ضبط السارق فى جريمة أخرى ، وضبطه قبل أن يصرف ما بحوزته من كاسيتات ورادتيرات وكاوتش وطلمبات ومجموعات تروس ورداخات ألخ .

وإذا كان التقرير لا يذكر نوع الحيازة للسيارة - وهو هام أيضا - فأن من حقنا أن نخمن أن السيارات المرسيدس والشيفرولية المسروقة هي ملك لشرائح قادرة (اللهم إلا اذا كانت الشيفرولية نظام جاز ٤٨ الفلاحى !!) وقد يوضح ذلك أنه من بين ٢٠٢ مرسيدس مسروقة ، هناك ٦٦ من القاهرة و٧٩ من الجيزة و٢٤ من الإسكندرية (ثلاثى تركز الثروات) ، وفى الشيفرولية الدقهلية هى الثانية ١٨ والإسكندرية الأولى ٢٠ والجيزة ١٧ فالغربية ١٦ فالأسماعيلية ١٤ فالقاهرة ١٢ .

* وفى جدول متهمى جنح سرقات الماشية نجد مساهمة من كل الفئات الاجتماعية . مساهمة تبدأ من متهم واحد من القوات المسلحة ، وواحد من القطاع العام ، لتصل إلى الذروة ، وهذا طبيعى ، فى مهنة مزارع التى قدمت ٢٤٨ متهما ، تليها عاطل ٢٣٧ متهم (أغلبهم من وسط الدلتا) ثم عامل عادى وحرفى ١٣٤ متهم ثم سائق ٨٤ متهم . أن التطور الذى حدث فى هذه الجنحة غير مبرز فى التقرير ، وهو استخدام سيارات النصف نقل فى سرقة المواشى من الغيطان فى أوقات منتصف النهار ، أو مع حلول الظلام بالذات ... يتم فتح باب السيارة الخلفى وتسحب الماشية المسروقة إلى الصندوق (مع تهديد صاحبها إن ظهر) وتنطلق السيارة إلى السوق الذى يحين موعده فى اليوم التالى مباشرة ، أو إلى جزارين بعينهم وبالمناسبة يتم

على نطاق واسع فى الريف الآن سرقة آلات رفع المياه المختلفة الماركات من على رءوس المساقى باستخدام السيارات أيضا والواضح ان بناء حظائر وجراجات خرسانية ودخول الكهرباء فى الريف جعل عمليات "النقب" التقليدية تتراجع لصالح هذه الوسيلة . المثير أيضا ان الداخلية ضاعفت عدد الخفراء فى العامين الخيرين ، لكن لأن الدوريات الليلية التى تمر من المركز تمر على الطريق الأساسى للقرية عادة وتصر على ان يكون كل الخفراء فى استقبالها فإن السرقات تحدث من خلال الطرق الفرعية للقرى ، وعبر المدقات وقنوات الرى وطرق المصارف وغالبا هنا يخف وزن السريقه ليحملها اللص على كتفه .

* ومن جداول جنح النصب نتوقف عند الوسائل التى أوردها التقرير ، وترتكب بها هذه الجريمة ، اذ صنفها كالتالى : الايهام بوجود مشروع كاذب (٧٥٢ جنحة من جملة ٢٧٧٦) وقد وقع تحت هذا البند بالقاهرة وحدها ٣٧٢ جنحة . وافتعال واقعة مزورة (٧٧٢ جنحة) أيضا وقع بالقاهرة ٦٣١ . منها واحداث الأمل بوجود ربح وهمى ١٤٥ ، وأحداث الأمل بتسديد دين ١٨٥ ، والايهام بوجود سند دين غير صحيح ٢٢ ، واتخاذ صفة غير صحيحة ٧٦٣ جنحة خص القاهرة منها ٦٥٤ ، والتصرف فى مال ثابت أو منقول ٥٩ منها ٤٨ فى القاهرة وعموما جملة جنح النصب فى القاهرة وحدها كانت ٢٠١٥ أى نحو ٧٠٪ من المجموع . وبطبيعة الحال يحار المرء فى معرفة جرائم النصب التى لها أبعاد سياسية من وسط هذه التصنيفات .. وإلا فأين يمكن أن نضع النصب باسم توظيف الأموال وهو ليس مجرد ايهام بربح كاذب أو مشروع كاذب . وأين نضع النصب باسم : تبرع يا مؤمن لبناء مسجد واين يقع النصب تحت ستار الفن أو الصحافة أو السياحة أو الرياضة والعمران السياحى إلخ . ثم ما معنى أن تكون المنوفية هى ثالث محافظة تقع فيها جرائم نصب

بشكل عام (١١٧) بعد القاهرة والإسكندرية ورابع محافظة فى النصب باسم الايهام بوجود مشروع كاذب وبعدها دمياط . هل معنى المشروع الكاذب هنا مشاركة وهمية على محل أو جاموسة أو "قطفة" غنم ، أو تكعيبة خشب وهل يمكن أدماج مثل هذا النوع من الإيهامات مع الاتهام بوجود مشروع عملاق لصناعة سيارات كذا" أو لبناء منتجع كذا ؟ ان اللافت للنظر بعد ذلك كبر عدد الجناة المجهولين فى جرائم النصب ١٥٥٥ من ٢٧٧٦ هذا عدا ٤٣ متهم لم يتم ضبطهم فهل هناك نقص فى قاعدة بيانات البوليس ، أم تراخ . تواطؤ ... عدم معرفة بالفئات الجديدة التى دخلت هذا الحقل .. عدم قدرة على التصدى لها أو مجابهتها ؟ . أن جدول مهن المتهمين النصابين لن يشفى الغليل لسوء توصيف المهن كما قلنا لكن لا بأس من ذكر الأعداد لبعضها : المزارعون ٢٩ ، التجار ٩٢ ، الحكوميون ٩٥ ، ق . س ٤ ، الشرطة ٧ ، مجند ٥ ، رجال تعليم ٨٧ ، وأعلى أرقام هى عاطل ٣٧٥ ، وعامل عادى وحرفى ٢٧٠ ، ثم الحكوميين ، يليهم بدون عمل ٩٤ والمعنى ان تفوق الفئات التقليدية هذه ، مثلما كان الأمر فى الجرائم الأخرى السابقة – وما سيلحق أيضا – لا يكشف بحال تطورات جريمة النصب فى مصر ، خاصة بعد دخول المحروسة عصر النصب بـ : فاكس ومرسيدس وسكرتيرة حسناء .. جدا (أو أكثر) وشقة فى حى راق ، وخريطة مشروع فى سيناء يحملها دكتور كان أبوه "تربيا" – مثلا – ثم سافر إلى السعودية وعاد ليعمل مع الريان ودارت العجلة إلخ .

* * *

ويخصص التقرير الفصل الثانى فى هذا الباب لجنح القتل والاصابة الخطأ ، والأرقام هنا مأساوية . فمثلا بلغت جنح

القتل الخطأ من جراء حوادث مرور ٥٤٠٧ (كـانت ٤٦٤١ عـام ١٩٩٣) أى أن ضحايا المرور فى عام نحو نصف شهداء حـرب أكتوبر !! وبلغت جنح الإصابة الخطأ فى حوادث المرور أيضـا ٢٦٠٦٥ (كانت ٢٥٠٣٣) وجنح القتل الخطأ بأعيرة طائشـة ٤٧ (كـانت ٧٥) والاصابـات ٣٤٩ (كـانت ٣٠٦) . والقتـل الخطـأ بسبب سقوط الأبنية ٨٤ (بعد ١١٤) والاصابات ٣٩٤ بعد ٤٠١ ومفهوم ان ٩٩ ٪ من هذه الحوادث يقع فى بيوت قديمـة بالاحيـاء الشعبية . وأذكر هنا أن عدد محاضر الإزالة بلغ خمسة وخمسين ألف محضر على مستوى الجمهورية ، ويتبوأ مركز المقدمة فـى أسباب عـدم التنفيذ ، قيام السكان بعمـل اقـرارات علـى أنفسـهم بتحمل مسئولية وجودهم فى البيوت الآيلة (لو خرجـوا حيروحوا فين ... الموت أرحم !) أما جنح القتل الخطأ لأسـباب أخرى لم يذكرها التقريـر (ليـه ؟) فبلغت ٨٦٩ بعد ١٠٩٥ ، والاصابـات ١١٩٣٦ بعد ١١٥٩١ . يعنى من الآخر فـان جنـح القتـل الخطـأ ٦٤٠٧ بعد ٥٩٢٥ ، والاصابة ٣٨,٧٠ ألـف بعـد ٣٧,٣ ألـف . غير أن المثـير والغـامض فـى هـذا الجـدول هـو احتـلال اسيوط المقدمة فى القتل والاصابة الخطأ بالأعيرة الطائشة (١٦ و١٥٨) . فهـل هـى طائشـة بصحيـح يـا بوليـس ؟ تليهـا القـاهرة (٥٢,٧) وبقية الأرقام عادية حتى فى مدن رباعى العنف مع اسيوط وهى المنيا وقنا وسوهاج فهل فى الأمر شبهة تلاعب رسمية أو أهليـة أو مشتركة .. جائز ؟ .

وننبه أيضا إلى أن كل جنحـة قتـل خطـأ لا تعنـى وجـود قتيـل واحـد أو مصـاب واحـد إذان عـدد القتلـى يزيـد عـن عـدد الجنح بـ ٩٩٩ قتيل ، وعـدد المصـابين يزيد بنحـو خمسـة آلاف وسنعرف بعد حين أن عدد القتلى الخطأ يقترب من مائة وخمسة وعشـرين ضعفـا لعـدد المنتحريـن ... يعنـى المـوت المجـانى .. موت الصدفة يفوق الإرادى الاختيـارى بمراحـل .. وكلهـا موتـة

وتغسيله طبعا فى الآخر .. بعيـدا عـن الجـد طبعـا ، وأيضـا لأن قتلى المرور وبعض الحـوادث الأخـرى لا يحظـون بهـذه النعمـة ... نعمـة التغسيل ! . بل ان بعض قتلـى حـوادث السيارات علـى أيدى شباب مايص وابن ستين (فى سبعين) ، كـالتى تحـدث فـى القرى السياحية وقرب البلاجات صيفا لا يحظون حتى بتوصيـف ميتتهم على انها حادثة ...

الموت بالصودا وقطع الشريان

بلغ عدد وقائع الانتحار والشروع فيه ٦٦ واقعة (بعد ٥٧ عام ١٩٩٣) وكانت وقائع الانتحار ٥٧ والشروع ٩ فقط ، والأخيرة هى التى تم فيها انقاذ الشارع .. الذى أحيانا ما يعاود الانتحار يأسا من حاله الأصلى ، أو الحال الذى أصبح عليه من جراء اصابات الشروع نفسها ايضا . وعلى طوال تاريخ تقارير الأمن العام فى مصر ، لم تقدم الداخلية بيانا يوضح عدد المنتحرين الذين كانوا قد شرعوا من قبل مرة أو اكثر . بعد ذلك نجد أن شهور مارس ويوليو واغسطس فى مقدمة تلك التى شهدت وقائع انتحار وشروع مسجلة ٨ لكل منها لكن الغريب ان شهر مارس ١٩٩٣ خلا تماما من الوقائع مع أنه من المعروف وجود موسمين للانتحار : أولهما مدخل الربيع وأسباب الانتحار هنا قد تكون عاطفية أو نفسية او حتى فلسفية (حالة فرط الافتتان بالكون والرغبة فى التماهى معه) . والموسم الثانى هو موسم الصيف والنتائج (فشل ما بعد المصايف عاطفيا أو دراسيا عند ظهور النتائج) . أفلا يستحق مارس ١٩٩٣ الشاذ إذن دراسة خاصة ؟ .

وتقسم مصلحة الأمن العام دوافع الوقائع - مثلما تفعل من ٢٠ سنة ! - إلى : الانفعالات النفسية فى ٣٢ واقعة (١٨ ذكور و١٤ إناث) والتخلص من مرض (١ - ٠) وعدم تعاطى مخدرات (١ - ٠) والمنازعات العائلية (٧ - ٥) والفشل فى الدراسة (٣ - ٠) والفشل فى الزواج (٢ - ٠) (غريبة على الذكور !!) والنزاع على مال (٤ - ٠) والتخلص من مطاردة السلطات (١ - ٠) والتخلص من الحياة (٢ - ٣) ، وقصد آخر (٣ - ٢) ومن الواضح أن الحالة الوحيدة التى زاد فيها عدد الاناث حالة التخلص من الحياة ، ولا يمكن أن يقطع المرء بأن

السبب هو انهيار غشاء البكارة أمام استسلام خاطف ، أو الحمل السفاح ، فقد تكون الأسباب فلسفية ! لكن بغض النظر ، هل يمكن أن نجد فى الدوافع السابقة ما يفيد فى الكشف عن تنامى حالات الانتحار بسبب الفقر التى تنشر الصحف أخبارها ، وكان أخرها انتحار موظف تحت عجلات مترو الانفاق - وفى مكان بعيد عن المحطة بالنفق - لعجزه عن عول أسرته ؟ . هل نطمع ان نرى يوما بيانا بعدد المنتحرين الذين ارتكبوا جريمة قتل قبل انتحارهم مباشرة مثل أولئك الذين يقتلون ابناءهم - ايضا بسبب الفقر ونادرا بسبب الجنون - ثم ينتحرون .؟ هذه هى الاسئلة الحية التى تكشف بعض اعماق ما يدور فى حياتنا ونراهن أنها لن تجد اجابة أبدا . وأكاد اقطع بان تضخيم ما وقع من انتحار وشروع تحت دافع الانفعالات النفسية (٣٢ من ٦٦) هو مقصود من قبيل التموية لأنه يمكن ادراج الكثير من الحالات تحت هذا البند ، وستر ما يراد ستره منها (تذكر ابن محام نيابات أمن الدولة الذى حاول اقتحام قصر الرئاسة فقتله الحرس ولا يزال السر غامضا حيث قيل أنه كان يعانى من اختلال واراد أن ينتحر) . بعد ذلك فأن الوسائل التى استخدمها الجناة / المجنى عليهم ، تكشف هى الأخرى اشياء . فالاناث يتفوقن على الذكور فى استخدام المادة السامة والحبرق (٧ و١٢ مقابل ٦ و٨) . واستخدمت الأقراص فى حالة واحدة (ذكر) والقاء من علو (٧ ذكور و٣ إناث) والآلات القاطعة (٥ ذكور) والأسلحة النارية (٣ ذكور) والشنق (١٠ و٣) والغرق (٢ ذكور) . هنا استبعدت السكك الحديدية ولا ندرى هل لانها لم تعد "وسيلة" ومنذ متى .. هل يعتبرها التقرير آلات قاطعة ؟ ثم اين الانتحار بالغاز أو بالاستنشاق ؟ ألم يحدث فى مرة أن قام إرهابى او اكثر باعمال انتحارية أين نجد ذلك احصائيا ؟ . على أية حال تعالوا إلى مهن المنتحرين لنجد ان الـ ٢٤ أنثى منهن ١٨ غير عاملة و٤ بدون

عمل و ٢ طلبة ويعنى ذلك أن للبطالة دور البطولة كدافع لدى الاناث وهذا بحد ذاته متغير له دلالة ايجابية من ناحية أخرى وهى ارتقاء قيمة العمل عند الاناث إلى حد الانتحار لفقدانه ، أما الذكور فمنهم ٤ مزارع و ١ تاجر ، ١ موظف ميرى ، ٤ مجندون (هذا الرقم عال كل عام وغامض وقد يكون كاذبا ومضللا) و ١ تعليم ، ١ سائق ، ١١ عامل حرفى ، ٦ بدون عمل ، ٥ عاطل ، ٦ طلبة ، ٢ مهن أخرى .

فى النهاية يمكن القول أنه يستحيل ان تتمكن من التقاط ما وقع فى الطبقات الجديدة القادرة ، أو الميسورة (المليونية !) بشكل عام . على الرغم من ان احدا لا يريدان يعرف ليعاير ... او ليقول ان الدولة منحازة .. فالعكس هو الصحيح اذ قد تسمح الحالة الاحصائية للانتحار حاليا هكذا بان يقول محلل يسارى أنظروا .. لا ينتحر إلا الفقراء فى بلادنا ومع ان مخزون القيم الدينية والاجتماعية لديهم يمنعهم – مفترض – من ذلك ، إلا أن الظروف القاسية اصبحت أقوى ...

نريد أن نعرف الحالة وسط القادرين لا لشئ إلا لنعرف الحقيقة ، وندرس المسألة فى بعدها الإنسانى ، فقد نكتشف اشياء لها علاقة بغربة وعزلة الإنسان فى عالمنا المعاصر ، والتى يعانى منها الناس من كل الطبقات ؛ وفى كل بقاع الأرض * .

---

* أجازت شعبة إدارة الأخطار فى اكاديمية البحث العلمى ، فى أبريل ١٩٩٦ ، بحثا أجراه المؤلف تحت اشراف أ.د. / سامى نجيب وكيل كلية تجارة بنى سويف واستاذ رياضيات التأمين ، حول "خطر الانتحار فى المجتمع المصرى المعاصر" ولأن الدراسة نشرت منها مقتطفات واسعة بعدة صحف فاننى سأرحم القراء من اعادة تقديمها فى كتيب ، أو مقتطفات منها هنا الآن ، بيد أن أهم ما كنت قد توصلت إليه هو قلة أو انعدام الاهتمام الشرطى بجناية الانتحار اذ انها تسجل كواقعة لا يعاقب القانون مرتكبها ، الأمر الذى يوضح ان جرائم كثيرة قد تقيد انتحارا وهى ليست=

وقائع الانتحار والشروع فيه ١٩٩٢
حسب الديانة والحالة العلمية (بيان اختفى مجددا)

الديانة											
مسلم		مسيحي		يهودي		ديانات أخرى		لم يبين		الجملة	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
٤	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٣
٤	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢
٥	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٢
٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٤
٣	٤	—	١	—	—	—	—	—	—	٣	٥
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
٦	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	١
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٤	١٩	—	١	—	—	—	—	—	—	٣٤	٢٠

=كذلك والسبب الشرطة أو أهل المنتحر أو العكس يمعنى وجود جرائم انتحار ولا تقيد ويتواطؤ كل الشهود وأهل المنتحر على الاخفاء ويسايرهم رجل الشرطة بعلم أو بدون رغبة فى العلم .

تابع جدول وقائع الانتحار والشروع فيه حسب الديانة والحالة العلمية

الحالة العلمية															
أمى		يقرأ ويكتب		إبتدائى		إعدادى		ثانوى		عالى		لم يبين		الجملة	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
١	--	٣	١	--	١	--	١	--	--	--	--	--	--	٤	٣
٢	٢	--	--	--	--	--	--	١	--	١	--	--	--	٤	٢
--	١	٢	١	--	--	--	--	١	--	٢	--	--	--	٥	٢
--	٢	١	--	--	--	--	--	١	--	--	--	--	--	٢	٢
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٢	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	١	--	--	--	--	--	١
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
١	٢	١	١	٢	١	--	--	١	--	--	--	--	--	٥	٤
١	--	٢	١	--	--	--	١	--	٣	--	--	--	--	٣	٥
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
١	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١	--
--	--	١	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١	--
٣	١	٢	--	١	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٦	١
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	١	--	--	--	--	--	١	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
١١	٨	١٢	٤	٣	٢	--	٢	٥	٤	٣	--	--	--	٣٤	٢٠

الفصل الرابع

الأمن الاقتصادى

فـى البـاب الثـالث مـن التقرير ، وتحـت عنـوان الأمـن الاقتصادى نلتقى بـ ٢٣ جدول ، عناوينها :

- جنايات الاختـلاس عـامى ٩٣ و ٩٤ موزعـة علـى المحافظات ، ثم جنايات الرشوة حسب حالة ضبط الجناة موزعـة علـى المحافظـات ، وجنايـات تزويـر الأوراق الرسـمية وتقليـد الأختام حسب حالـة ضبـط الجنـاة وسـرقات الأسـلاك والكـابلات بالمحافظات مقارنة بـ ١٩٩٣ ، وسرقات الاسـلاك حسـب ضبـط الجناة موزعة على المحافظات ، وكل مـا تقـدم فـى إطـار جهـود الإدارة العامة لمباحث الأموال .

- وعن جهود الإدارة العامة لمكافحة التهـرب الضريبـى يرد جدول للقطاعات المختلفة وعدد القضايا والحـالات ، وقيمـة الايرادات المخفاة وقيمة المسدد نقدا ، ثم جدول يبين جهود قطاع الضرائب بالإدارة ، وآخر عـن الأنشـطة التـى لاحقهـا القطـاع ، وجدولين عن قطـاع الجمـارك وأنشـطته ، وجدوليـن عـن قطـاع ضريبة المبيعات ثم أنشطته ، وجدول لقطاع المصنفـات الفنيـة ، وآخر لقطاع أموال وممتلكات الدولة المسـتردة ، ثـم جـدول عـن جهود شرطة التموين باعتبارها إدارة وحدها .

ثم تسـتعرض الجـداول جهـود شـرطة الإدارة العامـة للسياحة والآثار والإدارة العامـة لشـرطة النقل والمواصـلات ثـم الإدارة العامـة لشـرطة الكهربـاء ، والإدارة العامـة لشـرطة المسطحات المائية .

ولا نستطيع ان نسمى ما فى هـذا البـاب هيكـلا احصائيا لنـورد ملاحظاتنـا عليـه ، اذ هـو فـى الأسـاس قـائم علـى السـرد الخـالى مـن المعنـى المحـدد أو مـن الـتركيب العلائقـى بيـن المتغيرات والعوامـل ، ولا يقـدم بـاب الأمـن الاقتصـادى ، أى بيانات عن المتهمين أو الأماكن أو الشهور او الدوافع مع أنهـا لا تقل أهمية عما فى الأمن الجنائى .

القصد من قراءة هذه البيان تشير - فقط - إلى الاتى :

- أننا بازاء تعبير (الأمن الاقتصادى) لازال بحاجة إلى أن تتضح معالمه الشرطية ، خاصة وان التقرير حينما استحدث هذا الباب لم يقدم لذلك التقديم الواجب ، او أى تقديم .

- يشيع فى أوساط إدارات الأمن الاقتصادى ، كما نعاين - ربما باستثناء مباحث الأموال - منهج : "شوف السنة اللى فاتت كانت كام وزود أو نقص ٢٪" . وهذا المنهج مستمد من ثقافة التخطيط البيروقراطى وثقافة موظفى اعداد الموازنات التخطيطية .. أولئك الذين لا يرون معيارا سوى التزويد أو التنقيص عن العام السابق حسب الحال . ولا يمكن للمرء ان يلوم الداخلية وحدها فى هذا الحال . فالسياسة الشمولية القائمة على المستوى القومى ، لا تعمل فى أفضل حالاتها إلا بهذا المعيار ايضا . لذلك يقول المسئولون الكبار - ودعونا نقدم حسن النية ونصدقهم - أنهم لا يهتمون بشئ قدر اهتمامهم بمصلحة المواطن المحدود . وبايجاد فرص عمل له ، ولاينامون الليل لهذا السبب وانهم زودوا فرص العمل كذا فرصة وعدد الشقق ألخ . لكن الحديث عن التزامات استراتيجية محددة لا أثر له ، وعند "الزنقة" يقول المسئول : لقد عملنا أقصى ما نستطيع ... والفقر موجود فى كل العالم .. والبطالة .. والجريمة . واذا احتدم الحوار ينتقل الحديث إلى مستوى : ما هى الناس بتخلف كثير وبترزع ٧ - ٨ قوالب سكر فى كوب الشاى .

- بلغت جملة قضايا الاختلاس التى ضبطتها مباحث الأموال ٨٠ قضية منها ٤٧ فى الحكومة و٣٣ فى القطاع العام ، وقد وقع فى القاهرة وحدها من هذين النوعين ٧ و١٧ جناية . وبلغت جنايات سرقات الاسلاك والكابلات ٩٩ وعموما هذه الجناية مرشحة للتراجع فى السنوات القادمة بسبب التطورات

التكنولوجية فى مجال أدوات ووسائل الاتصال ... ومفهوم طبعا أن الألياف الضوئية (الزجاجية) غير النحاس والألمونيوم .

– ان قيمة الإيرادات المخفاة عن الضرائب والمضبوطة مبالغ فيها كما قلنا (٧,٩ مليار جنيه) فضلا عن أن المعيار هو حجم الضرائب المقدرة عليها . لكن الأهم ان قيمة إيرادات الجمارك المخفاة كما هو مسجل ٦٠,٥ مليون جنيه (أى قيمة البضائع التى حاول أصحابها تهريبها) ، الأمر الذى يمكن معه القول أن صراخ مسئولى الصناعة المختلفين .. الوزير ومن معه .. والمستثمرين ... وكبار الموزعين المعتمدين من التزايد الرهيب لحالات تهريب السلع التايوانية والصينية والليبية والتركية والقبرصية ألخ . هذا الصراخ إما بحق ، وفى هذه الحالة تكون مباحث الجمارك "كسلانة" . وإما مبالغ فيه فيكون رقم المضبوطات واقعيا والمباحث صاحيه والأمن الجمركى مستتب . ولا انحياز عندى لرأى .

– بلغ عدد القضايا فى مجال التهرب الضريبى ١٣ قضية فى النشاط الذى يحتل قمة التهرب وهو نشاط تصنيع وتجارة المشغولات الذهبية والفضية والإيرادات المهربة نحو ١,١ مليار جنيه . فى المرتبة الثانية جاءت "القصابة والاتجار فى اللحوم البلدية" بواقع ١٠٦ قضية وايرادات نحو ١,١ مليار جنيه ، فى الثالثة تمليك وحدات سكنية بـ ٨٧ قضية وايرادات ٩٠٦ مليون جنيه ، الرابعة الاتجار فى الماشية والجمال بـ ١٠٥ قضية وايرادات ٨٦٣,٩ مليون جنيه ، ثم استيراد وتجارة المواد الغذائية بـ ٣٢ قضية و٨١٧ مليون جنيه ايرادات ثم الاتجار فى مواد البناء بـ ٤٢ قضية و ٣٨٣٠ مليون جنيه ، فاستيراد وتجارة الشاى بـ ١١ قضية و٣٤٥ مليون جنيه ، والاتجار فى السيارات ١٢٨ قضية و٣٧٢,٨ مليون جنيه ، وتقسيم الأراضى والاتجار فيها ١٣٤ قضية و ٢٣٦,٩ مليون جنيه . المهم أن مجال

الاستيراد والتصدير فى المرتبة ١٣ بـ ٢٢ قضيـة و١٧٥ مليـون جنيه والاتجار فى الأقمشة والمنسوجات فى المرتبة العشـرين بـ ١٢ قضية و٥٥,٩ مليون جنيه ، وفـى المرتبـة ٢٢ الاتجـار فـى الاجهزة الكهربائية والادوات المنزليـة والانتيكـات بـ ١٤ قضيـة و٥١,٥ مليـون جنيـه . والنشـاط الأخـير هـو تـأجير الوحـدات السكنية نظام المفروش (المرتبة الـ ٣٦) وفيـه قضيتـان ونحـو ٤ مليون جنيه ايرادات (؟) . ونسيت ان اذكـر ان فـى المرتبـة ٣٣ نشاط حمل إسم "أنشطة مهنية : دروس خصوصية - حضانـة - محامى - راقصة ! - مستخلص - مندوب إنتـاج تـأمين " وفيـه ١٩ قضية و٨١٤ ألف جنيـه فتـأمل هـذا وتذكـر الحملـة السنوية لأخبار اليوم على "مافيا" الدروس الخصوصيـة وحدهـم ، وكيـف بدأت الوزارة تتصدى لهم ("بدأت" هذه فى كل عام تقترن بعبـارة لأول مرة !) . المهم أن هرم الأنشطة المتهربة برمتـه لا يعكس من وجهة نظرى الهيكل الحقيقى لعمليات التهـرب الضريبـى فـى الواقع الاقتصادى الراهـن . كمـا أن غيـاب المعلومـات الأخـرى عن أماكن الضبط ووسائل الجريمة ودوافعهـا واعمـار المتهمين ومؤهلاتهم يجعل نشاط المكافحة وكأنه يدور فى المطلق ويعتمـد على شخصية مدير الادارة بالأساس ... ورد الفعـل علـى بعـض الحمـلات الإعلاميـة المتفجـرة ولا ننسـى ان احـد أهـم الحوافـز للعمل هنا هو الحافز المادى (نسبة مما يتم استرداده) وتثـير هـذه المسألة حساسيات مختلفة فى جهاز الشرطة نظرا لتباين الحوافـز من إدارة لإدارة .

- بدأت ديسكات الكمبيوتر تظهر فى مضبوطـات شـرطة المصنفـات الفنيـة ، بعـد أن عاشـت هـذه الشـرطة سـنينا علـى الشـرائط (فيديـو + كاسيت) وقبلهـا علـى الاسـطوانات ، وواقـع الأمر ان الشق المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية فى اتفاقيات "تحرير" التجارة العالمية سيلقى باعباء جسيمة على هذه الشرطة،

وأخشى ألا تكون مؤهلة لمواجهتها ، وقد لمسنا ان الإدارة كانت قد عجزت عن حماية حقوق المؤلف المصرى - فى بند الكتب وحده - مما أدى لازدياد نشاط قراصنة بيروت وازدياد فقر المؤلفين وهزال عوائدهم . ونشير إلى أن قيمة كل مضبوطات الإدارة (٢٢ صنفا) لم تزد عن ٥,١ مليون جنيه ، علما بأن بعض ديسكات الكمبيوتر الهامة يساوى الواحد منها مئات الآلاف (قد تصل إلى مئة مليون لديسكات برامج الدفاع والتسليح لكن ده كلام تانى) فى حالة الاستخدام المدنى . نشير أيضا إلى أن الإدارة ذكرت أن من بين مضبوطات الشرائط الكاسيت شرائط الترويج لفكر الإرهابيين ! .

- قدرت قيمة عقارات وأراضى الدولة المستردة بـ ١٦,٣ مليون جنيه منها اراضى فضاء فى منطقة المرج وحدها بـ ١٤,٩٩ مليون جنيه !! . ونحن ندعو الله ان يعين قطاع أموال وممتلكات الدولة لاسترداد ما تقدره المصادر المختلفة بقيمة ٣ مليار جنيه فى هذا المجال ، وفى مواجهة عصابات منظمة تستخدم كل الحيل القانونية والاجرامية الممكنة لاغتصاب الأراضى وبالتواطؤ مع "كوادر" الحزب الوطنى أو بمشاركة فعالة منهم ومباشرة .

- في إطار جهود شرطة التموين نحن ننتظر ان يظهر دور الوزير أحمد جويلى فى العام القادم ، لأنه تولى المسئولية فى وقت لم يكن ممكنا ان تظهر فيه أعماله عام ١٩٩٤ . أن اجمالى عدد القضايا التى ضبطتها مباحث التموين هو ٩٩٤٦٦ قضية ، ونشير إلى اجمالى المبالغ المتحصلة من الأحكام المنفذة عام ١٩٩٤ (٩٢٥٨٧ قضية) هو ٧١٤٤٩ مليون جنيه وهو مبلغ هزيل لا يتفق وضخامة عدد القضايا ويكشف وجود تركيز على الصغار (ما دام متوسط الغرامة لكل قضية نحو ٨٠٠ جنيه تقريبا) . كما أن آلية عمل هذا القطاع تحتاج إلى إعادة نظر ولا

يكفى ان يقال بحسن نية : الإدارة مكتبها مفتوح وتليفوناتها كذا . فالسوق المفتوح (على الآخر !) الذى نحيا فيه يحتاج إلى طرق مراقبة وضبط عصرية وفعالة .

- لفت نظرى أن شرطة السياحة والاثار لم تضبط قضية فعل فاضح واحدة عام ١٩٩٤ أو عام ١٩٩٣ وان كانت قد ضبطت ١٤ قضية هتك عرض وقضية اغتصاب واحدة فى ١٩٩٤ . وحسنا فعل التقرر حين فصل جرائم الآثار التى تضبطها هذه الشرطة وحدها وان كنا نأمل أن يوليها عناية خاصة فيما بعد ولو بإصدار ملاحق عنها (أنها لا تقل عن جريمة الإرهاب بحال) . ونورد هنا أنه تم ضبط ٣ قضايا تهريب و١٣ إتجار و٩٠ حيازة و١٦ سرقة و٣٢ عثور و١٠٩٨ تعديات على المناطق الأثرية (؟؟) و١٥٩ إزالة تعديات ، وتحقيق فى ١٢ بلاغ خاصة بالمناطق الأثرية وبلاغ واحد خاص بالمتاحف .

* تظهر عبارة غامضة فى جداول جهود شرطة النقل والمواصلات هى عبارة "اشتباه سياسى" ومن هذا النوع ضبطت مباحث هيئة النقل العام ٦ قضايا وضبطت مباحث شرطة النقل ٢٥٣ (اضيف إليها .. ولصق منشورات) . وضبطت شرطة مترو الانفاق ٧٧ قضية (وهى الشرطة الوحيدة التى ذكرانها ضبطت ١٩ قضية هارب من الخدمة العسكرية !!) .

* أظن أن ما يهمنا فى جهود شرطة الكهرباء هو قضايا جنح سرقة التيار التى ضبطتها . نحن ازاء ٦٠٩٥٥ قضية عام ١٩٩٤ وقيمة التيار المسروق فيها ١٣,٣٧ مليون جنيه وعلى وجه القطع فهذه "جريمة" فقراء وحرافيش يفعلونها لأغراض عملية أو منزلية أو زفا فية ويكملها أيضا جنح مخالفات شروط التعاقد والتى بلغت ٨٤,٥ ألف قضية بقيمة ٣,٣ مليون جنيه . ويظهر أثر الفقر واضحا فى وجود ١٦٨٩ جنحة سرقة تيار فى

قنا و ٣٧٩١ مخالفة شروط ، ١٦٦٦ فى المنيا للسرقة و ٢٥٢٦ لمخالفة الشروط .

وطبيعى أن تكون القاهرة الأولى بـ ١٥٩٩٨ قضية سرقة و ١٨٨٧٩ قضية مخالفة شروط فما أكثر البؤساء فى المدينة المليونية الرهيبة .

غير أن الرقم مرتفع فى الإسكندرية : ١٠٣٨٧ سرقة و ٤٢١٩ مخالفة شروط ، وفى الجيزة ٧١٨٨ سرقة و ٤٩٥٤ مخالفة وفى القليوبية ٢٢٣٤ سرقة و٤٢٨٣ مخالفة وفى الدقهلية ١٥٦٤ و٤٣٦٧ . والغريب ان الرقمين فى أسيوط ١٤٩ و ٣٨٧٦ .

- ضبطت شرطة المسطحات ضمن ما ضبطت مصنعا لتصنيع أعلاف وتجفيف اسماك (أين ومتى وكيف أقيم وأين الإدارة المحلية من عمل كهذا) كما ضبطت لغم وزنه ١٤,٥ كجم من مادة T . N . T وأيضا نسأل أين ضبط وهل أعلن فى الصحف عن شئ كهذا وماذا كان هدف من وضعوه . ما علينا من هذا ومن أشياء أخرى تتعلق بعلاقة شرطة المسطحات المتوترة بالصيادين ومسئوليتها عن التلوث وتجريف الأراضى .

الفصل الخامس

الأمـــن الاجتمـــاعى

- يتناول هذا الباب نشاط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وهى تصدر وحدها تقريرا سنويا ، كما تعلن إدارة سلاح حرس الحدود فى مؤتمر صحفى كل عام نتائج جهودها هى الأخرى فى هذا المجال كما يشمل الباب أيضا بيانا بجهود الإدارة العامة لمكافحة جرائم الآداب العامة ، وإدارة رعاية الأحداث لينتهى التقرير باستعراض لأهم جهود مكافحة الجريمة (ضبط أسلحة + ذخيرة ومفرقعات + مصالحات + ضبط المحكوم عليهم الهاربين + قضايا التشرد والعود) وأخيرا وثيقة شرف باسماء شهداء الشرطة فى باب مستقل . ومن هذا كله ، وعنه نقول : "بلغ عدد قضايا المواد المخدرة ٨٨٠٢ وكان ١٠٦٨٥ فى ١٩٩٣ وعدد المتهمين ٩١٤٩ بعد ١١١١١ . ومن حق هذه الإدارة ان تفخر بان المواطن العادى يلمس كيف ارتفعت أسعار المخدرات - الحشيش بالذات وهو اكثرها انتشار أو شعبية - واللافت بشدة هنا هو عودة الأفيون للظهور عام ١٩٩٤ وكان قد اختفى فى ١٩٩٣ . وقد بلغت المضبوطات ٢ كيلو و٣٢٢ جرام و١٥ "مللى" ! . وكل ما يمكن قوله اننا نتمنى إن يستعير تقرير الأمن العام بعض المعلومات هنا من تقرير إدارة المخدرات لنعرف جنسيات المتهمين ومواقفهم القضائية على الأقل ! ، كما نتمنى ان تولى إدارة المخدرات اهتماما خاصا بالمخدر "الشعبى" الذى أصبح كاللبان ألا وهو "البانجو" ، سواء إحصائيا أو أمنيا أو اجتماعيا .

- لا يزال تصنيف قضايا الآداب كما هو : إدارة محال للبغاء ، والاتجار بالبغاء واستغلاله ، وممارسة البغاء عادة والاتجار بالبغاء داخل البلاد وخارجها ، والتحريض علنا على الفسق ، والتعرض للأنثاث على وجه يخدش الحياء ، وإدارة بيوت للقمار ، ولعب القمار بالمحال العامة والملاهى وعرضه بالطرقات ، وفعل فاضح علنى ، ومراهنات خفية على سباق

الخيل ، (لم تضبط قضية واحدة عام ١٩٩٤) ، ومطبوعات فاضحة ، وتسول ، ومخالفات قانون الملاهى ، ومخالفات قانون الأندية ، ومخالفات قانون المحال العامة وقضايا أخرى .

هناك خلط واضح أذن (تسول ومراهنات خيول لماذا ؟) وهناك "روح" جامد معنى بالاداء البيروقراطى أكثر من عنايته بصيانة الطاقات الاخلاقية والروحية (تذكر الطلبة الذين يشحنون فى بوكس الآداب بالبركة من قاعات السينما فى الحفلات النهارية) ثم ان المعلومات كلها فى جدول واحد يوضح أعداد القضايا لكل نوع فقط مع أن المرء تسواق لمعرفة الأجانب (العرب غالبا !!) الجناة فى مثل هذا النوع من القضايا ، والتشابكات العجيبة بين المال "الإسلامى" وبين بعض ما لا يليق بمواطن سليم التكوين ارتكابه . لكن يبدو أن الأبعاد السياسية والاجتماعية لقضية الأداب هى التى حكمت تصميم هذا الجدول - ولو بحسن نية - بحيث تتذكر حين تراه مباشرة ، غانيات الملاهى نظام : "أرب توب علـى" (ارب = يارب) . وتنسى ماعدا ذلك وما يدور فى القصور والشقق الفاخرة والمنتجعات مع أنه أشنع بما لا يقاس .

جدول رقم (١)

بيان إحصائي بجنح جرائم الأحداث خلال عام ١٩٩٤

الأفعال البيان	سرقات	نصب	هتك عرض	ضرب	قتل وإصابة خطأ	مزاولة مهنة بدون ترخيص
عدد القضايا	٥٤٦٦	٢٠	٩٢	٩١٦٧	٣٤٣	٧٨٧
عدد القضايا	٣٤٥	١٠٣	٥٤	٤٥٢	٩٣١٥	٢٩١٤٨

* الجداول المنشورة هنا عن جنايات وجنح الأحداث وقضايا الإفساد والتشرد مرعبة ، أن الجنايات تمتد إلى ساحة عريضة ، واذ تخلو من "إحراز سلاح ومخدرات" فأن الجنح

وقضايا الأفساد لا تترك خانة من خانات الجرائم دون ان تملأها، واذا كان جدول فئات السن لمرتكبي الجنايات من الأحداث قد جاء خاليا فى خانتى عمر سبع سنوات ، ومن ٧ إلى أقل من تسع سنوات . فإن جدول فئات سن مرتكبى الجنح عامرة في كل المراحل ، وهل يصدق أحد أن من بين مرتكبى الجنح هنا أطفال دون السابعة وأن فيهم ١٤٢ ذكر و٢٢ أنثى ، وأن أجمالى القضايا هنا ٢٦١٤٨ قضية وأجمالى عدد المتهمين ٢٥١٧٧ ذكر و ١٢٩١ أنثى . أننا ازاء طابور خامس حقيقى .. جيش من أبناء القاع والضياع يمكن أن يكون اداة خطيرة للتخريب والدمار . ولاحظوا أن من هم خارج القضايا المضبوطة كثر .

جدول رقم (٢)
بيان إحصائى بجنايات الأحداث خلال عام ١٩٩٤ م

الفعال ابيان	قت	ضرب موت	ضرب عاهه	خطف	هتك عرض واغتصاب	تهديد	سرقة بالاكراه	حريق عمد
عدد القضايا	٤٣	٢٧	١١	٢	٨٩	-	٨٤	٣
عدد المتهمين	٥٣	٢٧	١١	٢	١٠٣	-	١٠٤	٤

تابع جدول رقم (٢)
بيان إحصائى بجنايات الأحداث خلال عام ١٩٩٤ م

الفعال البيان	تزوير أوراق رسمية وتقليدية أختام	أحراز سلاح	مخدرات	جنايا خرى	اجملة
عدد القضايا	٧	-	-	٤	٢٧٠
عدد المتهمين	٧	-	-	٤	٣١٥

جدول رقم (٣) بيان إحصائى بفئات سن الأحداث المتهمين فى الجنح خلال عام ١٩٩٤

فئات السن البيان	أقل من ٧ سنوات		من ٧ إلى أقل من ٩ سنوات		من ٩ إلى أقل من ١١ سنة		من ١١ إلى أقل من ١٣ سنة		من ١٣ إلى أقل من ١٥ سنة		من ١٥ إلى أقل من ١٨ سنة		الجملة	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أنا ث	ذكور	أناث
عدد المتهمين	١٤٢	٢٢	٣٣٧	٤٢	١٠٢١	١٠٣	٢٨٧٧	١٧٧	٧٤٤٥	٣٨٨	٣٣٥٤	٥٥٩	٢٥١٧٧	١٢٩١

جدول رقم (٤)

أفساد الأحداث والغائبون والضالون خلال عامى ١٩٩٣،١٩٩٤

المحافظات	استخدام الأحداث وتدريبهم على :												الغائبون (١) الذين كف البحث عنهم		الضالون	
	تجارة المخدرات		السرقة واستخدامهم فيها		هتك أعراضهم		البغاء		التشرد		الجملة					
	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤
القاهرة	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	٥٤	٥	٥٤	٢٥٥	٢٥٢	٢٤٥	٢٠٤
الإسكندرية	–	–	١	–	–	–	–	–	٢٧٠	١٨٨	٢٧١	١٨٨	٤٣٤	٣٥١	١٠٧	٦٥
بور سعيد	٢	١	–	–	–	–	١	–	١٩	٥	٢٢	٦	١٧	٦	–	–
الاسماعيلية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٤	٣٨	٣	–
السويس	–	–	–	٣	–	–	–	–	–	٣	–	٥	٢٠	٢٠	٦	٢٦

تابع جدول رقم (٤)
أفساد الأحداث والغائبون والضالون خلال عامى ١٩٩٣،١٩٩٤

المحافظات	استخدام الأحداث وتدريبهم على :												الغائبون (١) الذين كف البحث عنهم		الضالون	
	تجارة امخدرات		السرقة واستخدامهم فيها		هتك أعراضهم		البغاء		التشرد		الجملة					
أسوان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٨	٦٥	–	–
البحر احمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–
مطروح	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١١	–	–
الوادى اجديد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٢	–	–
شمال سيناء	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١١	–	–
جنوب سيناء	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	—	–	–	–
امجموع	٤	١	١	٢	١	٢	١	١	٣٥٤	٣١٨	٣٦١	٣٢٤	١٦٣٥	١٣٩١	٤١٠	٣١١

تابع جدول رقم (٤)

أفساد الأحداث والغائبون والضالون خلال عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤

المحافظات	استخدام الأحداث وتدريبهم على : تجارة امخدرات		السرقة واستخدامهم فيها		هتك أعراضهم		البقاء		التشرد		الجملة		الغائبون (١) الذين كف البحث عنهم		الضالون	
دمياط	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢	-	١٥	٦	-	-
القليوبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	-	١٦	١٢٢	٧٣	٢	١
الدقهلية	-	-	-	-	-	-	-	-	٨	٦	٨	٦	١٦١	١٤٣	١٢	-
الشرقية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢	٢٧	٢	٣
البحيرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧	٣٨	٥	-
الغربية	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤	١٥	١٤	١٥	١٢٩	١٢٩	٢	٢
كفر الشيخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المنوفية	٢	-	-	-	-	-	-	-	١٢	-	١٤	-	١٧٥	-	-	-
الجيزة	-	-	-	-	١	٢	-	١	٢٤	٣١	٢٥	٣٤	١١٦	١٤٣	٢٦	٩
بنى سويف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
الفيوم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	٢٦	-	-
المنيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢	٢٢	-	-
أسيوط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨	٢٨	-	-
سوهاج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥	-	١	-
قنا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	-	-	-

جدول رقم (٥)
بيان إحصائى بفئات سن الأحداث المتهمين فى الجنايات خلا عام ١٩٩٤

فئات السن البيان	أقل من ٧ سنوات		من ٧ إلى أق من ٩ سنوات		من ٩ إلى أقل من ١١ سنة		من ١١ إلى أقل من ١٣ سنة		من ١٣ إلى أق من ١٥ سنة		من ١٥ إلى أقل من ١٨ سنة		الجملة	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عدد المتهمين	-	-	-	-	٢	-	٦	١	٢٨	-	٢٦٩	٩	٣٠٥	١٠

جهود الكافحة .. الصالحة والطالحة

* فى جدول الأسلحة المضبوطة (أول الحديث عن جهود المكافحة) تذهلنا الأرقام أيضا : ١٨٢ مدفع و١٣٥٨ آلى و٦٩٣ بنادق مشخنة و١٠٣١٨ بنادق غير مششخنة ، و٢٧٧٧ مسدس ، والاجمالى ١٥٣٢٨ . سوهاج هنا هى الأولى عامة وبامتياز (٢٩٤٠) تليها أسيوط ٢٠٢٩ قطعة ، والمنيا ١٩٧٦ قطعة وقنا ١٣٣٩ قطعة (مفهوم وجود سياسة مقاولة التسليم السنوية التى يتبعها ضباط البوليس مع العائلات للتغاضى عما لديهم وغير ذلك) . لكن بعد رباعى العنف تأتى القليوبية ٩٧٩ قطعة ثم القاهرة ٧٩٨ فبنى سويف ٧٣٢ (أفقر محافظات مصر !) .

لكن قراءة محافظة / نوع تقدم ظلالا هامة للصورة السلاحية فى مصر . فأكبر عدد مدافع جاء من سوهاج (٥٦) تليها شمال سيناء ٤٤ فقنا ٣٢ فأسيوط ١٧ . وواضح أن ثنائى الإرهاب فى الصعيد والمخدرات فى شبه الجزيرة له علاقة بالأمر . فى الآلى أسيوط الأولى ٦٠٤ تليها سوهاج ٢٤٤ فقنا ١٩٠ فالقلوبية ٧٤ . والتفاوت فى الآلى داخل رباعى العنف هنا غامض . أيضا فأن العدد من شمال سيناء (٩) لا يتناسب مع كمية المدافع المضبوطة هناك . فى البنادق غير المششخنة فأن أكبر الاعداد جاءت من سوهاج ١٨٨ ، ثم الشرقية (١١٠) (؟) فأسيوط ١٠٩ فقنا ٩٢ ، ثم المنيا ٦٤ . فى غير المششخنة هناك أو لا رباعى العنف بعده القليوبية ثم القاهرة . ومن إجمالى ٥٠٣ سلاح مضبوط من المنوفية يوجد ٤٤٨ بندقية غير مششخنة (هناك ورش فى هذا البلد الفقير تصنع البنادق والمسدسات العمولة وهى تكثر ايضا فى محافظة القليوبية بالذات !) . ويصل

التباين فى المسدسات أعلى مداه فالمضبوط فى سوهاج وحدها يفوق نصف المضبوط فى كل محافظات مصر بعدها أسيوط ١٩٨ ثم المنيا ١٧٩ وقنا ١٣٤ . فإذا كانت سوهاج أقل محافظات الرباعى من جهة ما سجلته من حوادث إرهابية فأن المرء ليتساءل عن سر تكدسها بالسلاح هكذا ، وأقترح من جهتى دراسة حيازة السلاح فى سوهاج فى ارتباطها بتنافس العائلات ذات الحيازات الكبيرة داخل فروع "الهوارة" خاصة فى مركز أولاد طوق شرق . والطريف أن القاهرة ستعود إلى المقدمة فى الجدول التالى مباشرة ، وهو جدول الذخيرة والمفرقعات حيث ضبطت بها أكبر كميات من T . N . T والقنابل ومفجرات القنابل (وجود شركات المحاجر والجباسات فى طره ذو علاقة) .

بينما احتلت المنيا المقدمة فى المضبوط من البارود الأسود ، بعدها شمال سيناء ثم بنى سويف ثم الإسماعيلية ، فالسويس * .

* لا أعول كثيرا – وأدعو الكثيرين إلى ذلك – على ما عقدته الداخلية من مصالحات . الرقم يقول ١٣١ مصالحة مقابل ١٢٦ عام ١٩٩٣ ، وأن حوالى نصف المصالحات (٥٩) تمت فى بنى سويف وحدها . أن المرء يعلم أن مثل هذا العمل محوط بالكثير من الشكليات والتنطع الإدارى والشرطى . وقد كان

---

* من غير كسوف ينبغى القول ان الكثير مما يسمى ضبطيات سلاح هو بالأصل تسليمات ... بمعنى ان رئيس المباحث يطلب من فرد محدد (أو عائلة) تسليم كذا حتة سلاح وإلا ... وأحيانا يحدث ان يلعب رئيس المباحث فى المسألة لصالحه بطريقة : خذ يا هذا الغفير بع لنا ذلك الآلى الخطير واشتر بدلا منه آلى قديم لاثباته فى المحضر . معروف أيضا أن بعض الاسلحة المضبوطة كانت محلا للاتجار وقد حوكم بسبب ذلك ضباط كبار .

يمكن ان تكتسب الأرقام مصداقية لو أن الداخلية كشفت مثلا المصالحات الفاشلة أى التى أرتكب فيها أى من الطرفين أو كليهما جرائم بعد اتفاق الصلح . وعمو ما ليست صدفة أن عدد المصالحات ٣ فى سوهاج وواحدة فى قنا و١٢ فى أسيوط و١٣ فى المنيا . إن عقد مصالحة فى بيئة كهذه يحتاج إلى خبرة انثربولوجية عميقة ، ونفوذ قبلى كبير ، وإدارة واعية لأزمة الصراع الاجتماعى فى البيئات التقليدية .

* رقمان مذهلان وردا فى جدول المحكوم عليهم فى جنايات الهاربين هما عدد الهاربين وهو ٢٩٦٣٧ والمضبوطين وهو ١٣٧٣١ . العجيب أن القاهرة وحدها تستأثر بـ ١٠٢٩٤ هارب بعدها القليوبية ٤٣٦٠ ، ثم الجيزة ٣٤٤٤ فالأسكندرية ٢٠٧٥ المهم هل يمكن لأحد أن يفسر هذا الأمر وعلى من تقع مسئولية الهروب ؟ وهل فى الأمر خدعة ما مقصود بها بيان الانجازات فى الضبط العام القادم .. أقول هذا لأن عدد المتهمين فى جنايات الهاربين هو ١٢ فقط فلماذا يقفز الهروب إلى الفى ضعف ونصف بعد صدور الأحكام ؟ .

– بلغ عدد قضايا التشرد ١٦٤٥٠ حازت منه القاهرة ٨٤١٦ قضية والإسكندرية ٥٧٦٣ ثم بورسعيد ٧١٧ . وبالطبع يتوزع الحدد الكلى بعد ذلك على أحكام البراءة والأنذار والمراقبة (٣٦٢٠) ، واستمرار النظر فى النيابات والمحاكم . وقد بلغ عدد العائدين للتشرد ٢٥٩٣ حالة منهم ١٦٧٢ من الاسكندرية و٧٢٤ من القاهرة فما هى مسئولية مؤسسات الأحداث ، ومسئولية الشرطة يا ترى عن هذا العود ؟ .

* * *

أخيرا : أن وثيقة الشرف التى تضم شهداء الشرطة (الرتبة – الاسم – الجهة – تاريخ الاستشهاد) لهى من الأهمية

بالفعل ، غير أن الواجب المعلوماتي يقتضي إيراد أعداد الذين يمكن أن تضمهم وثيقة مناقضة (الكتاب الأسود مثلا) لتشمل من تمت احالتهم إلى المحاكم العسكرية والمدنية من رجال الشرطة وصدرت ضدهم أحكام جنائية أم تأديبية أو عقوبات إدارية جزاء أعمال "غير مشرفة" ارتكبوها في حق العمل أو الوطن والمواطنين . غير أن ذلك كله لن يحدث إلا اذا اقتنعت الداخلية بأهمية تضمين تقرير الأمن العام بابا عن الأمن السياسي ما دامت تحدثت عن الجنائي والاقتصادي والاجتماعي ؛ باب يتناول جرائم الارهاب والعنف السياسي وجهود المباحث واخفاقاتها بل وجرائمها ! من زوايا تتمتع بحد أدنى من الشفافية حيليق بدولة تريد أن تدخل القرن الواحد والعشرين متعافية . ولا تنسوا أنها دولة اسمها مصر .. مصر يا جماعة ! .

أيضا فان قوائم "شهداء" الشرطة يجب ان توضح أسباب قرار منح لقب شهيد ، الذي تترتب عليه ميزات تأمينية ومادية مقررة طبقا للقانون ، وأسباب عدم اعتبار بعض الضحايا من رجال الشرطة شهداء ، ومواقع الوفاة أو الاستشهاد بالضبط وأسبابها ، ومسئولية القصور الشرطوي نفسه عن حدوث الاستشهاد ، بمعنى دفع أفراد إلى مهمة - في الجبل مثلا - دون دراسة طبوغرافية كافية ، أو دون معلومات أو تجهيزات ملائمة، أو في ظل ردود أفعال غير محسوبة ، كالضغط على الوزارة للقبض على مجرمين (ارهابيين) ما في واقعة اثارت اهتمام الرأي العام الخ ، من كل قلبي ، وبالانابة عن قلوب القراء ، اتمنى ان نعرف أكثر لنتمكن أولا من الاقلال من الضحايا من الشرطة ، وأيضا من الضحايا الذين تقتلهم الشرطة بلا جريرة ، أو عشوائيا ، وثانيا لنضع الشهداء ، بعد تبرئة كل ما يعلق بدوافع واسباب الاستشهاد ، في المصاف الاجتماعي الذي يستحقونه ، باعتبارهم قد قدموا أثمن وأعلى تضحية -

بالحياة – فى سبيل الحق والواجب والوطن ، وساعتها سيكون قسم بدء العمل "أقسم بالله العظيم أن ...إألخ) عنوانا على الحقيقة وليس مجرد عمل روتينى .

الفصل السادس

الحلم القومى الأمنى !

(١٩٩٦ الذى يغطى ١٩٩٥)

١٩٩٦ الذى يغطى ١٩٩٥

الانطباع الأول الذى يخرج به المرء بعد مطالعة تقرير الأمن العام عن جرائم ١٩٩٥ هو : "فرحة ما تمت خدها الغرب وطار .." ويرجع ذلك إلى سببين:

الأول : أن التقرير الذى ظهر مبكرا نسبيا هذا العام – بعد إدمان تأخيره لسنوات طوال ، والذى تمت إزاحة بعض حواجز التعتيم عليه ، التى تراكمت أيضا على مر السنين .. (وكان التقرير يقدم إلى الراى العام فى مؤتمر صحفى بنهاية مارس كل سنة) – هذا التقرير خرج إلى النور وقد حمل كل ما حذرت منه "الأهالى" على مدار سنوات فى متابعاتها المتفردة له .. حمل معالم عملية "تشفية" متقنة من كل ما هو ذو معنى محدد ودلالة ومنتج للرمز وكاشف للاتجاهات . وكانت عملية "التشفية" قد بدأت من فترة وتأكدت ملامحها العام الماضى ، واستقرت هذا العام بتوالى إلغاء الملخص الأجنبى ، وإلغاء جداول الحالات الاجتماعية والمهنية والتعليمية للمجنى عليهم ، والكثير من جداول الجناة ، وإلغاء البيانات عن جرائم قتل الأطفال مجهولى النسب ، والتغييب الكامل للإشارات عن معدل الجريمة (نسبتها لكل ١٠٠ ألف من السكان) ، وبيانات عدد قوات الحراسة نسبة إلى عدد السكان فى كل محافظة . كل ذلك مع ثبات تصنيفات الجرائم والوسائل والمتهمين والدوافع لعشرات السنين ، واختصار ثلاثين سنة من الجدولين العامين عن أعداد الجنايات المختلفة والجنح المختلفة ، ومع غياب معلومات لم توجد فى التقرير منذ انتظام صدوره فى الأربعينيات عن الجزاءات الموقعة على رجال الشرطة (بما أن التقرير يقدم قائمة شرف بالشهداء كل سنة) وجرائم الصفوة ، وجرائم الظل التى يبلغ عنها و يهمل رجال الشرطة قيدها ومتابعتها ... إلخ .

وتقتضى الأمانة القول إن التقرير ظل حتى قبل منتصف السبعينات ينبض بالحيوية والقدرة على البوح فى بعض مواقعه، ولكنه الآن أصبح جثة بياناتية شبه هامدة .

ثانى عوامل عدم الفرح : يتلخص فى أن الشواهد التى ظهرت فى حياتنا للدلالة على انحسار جرائم الإرهاب غير موجودة فى التقرير على أى صورة ، اللهم إلا من علمنا بأن عدد شهداء الشرطة بسبب وأثناء الخدمة انخفض فى ١٩٩٥ إلى ٨ ضباط (من بينهم لواء) ، و٤٧ من الأمناء والمساعدين ، و٢٨ خفيرا ، بعد ١٦ ضابطا (من بينهم لواء) ، و٨٨ من (الأمناء والصف والجنود، منهم ٣٧ جنديا) ، و٢٥ خفيرا .

بل أن المرء ليتحدى أن يعرف القارىء لتقرير الأمن العام – فى أى من السنوات التى دوى فيها الإرهاب – إن كانت هذه أوضاع البلد التى فيها إرهاب أم بلد أخرى ، حيث لا إشارة عن هذا الحدث المدوى سوى تلك التى فى قائمة الشرف على قصور بياناتها .

إلى ذلك، فقد زادت الجنايات من ٢٣٨٧ بعد ٢٣٦٦ عام ١٩٩٤ ، وقفز القتل العمد إلى ٨٤٣ بعد ٧٩٧ ، وجنايات الحريق العمد إلى ١٦٠ بعد ١١٧ ، ومقاومة سلطات إلى ٣٤ جناية بعد ١٧ ، وتراجعت نسبة ضبط المتهمين فى عدة جنايات مهمة ، منهما التهديد ، حيث أصبحت ٣٣٪ بعد ٨٠٪ ، وتزوير أوراق مالية ٧٣٪ بعد ٩٤٪ ، وتعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيلها من ١٠٠٪ إلى ٦٧٪ ، وجنح سرقات النشل من ٦٦٪ إلى ٥٩٪ ، وسرقات الأسلاك من ٦١٪ إلى ٤٧٪ .

كل ذلك بالطبع لا يدعو إلى الفرح .

وبطبيعة الحال ، وبعيدا عن أى "دوجما" أو تبسيط أو نفاق ، فإننا نقدر الجهود التى يبذلها الآلاف من ضباط الأمن الشرفاء والصف ، والأعباء التى فوق الطاقة الملقاة عليهم ، وما

أضيف إليها مثل تنفيذ الأمر العسكرى بهد المبانى المخالفة ، وإعادة الأراضى المنهوبة ، ومكافحة التجريف ، ومطاردة بائعى الخبز المكشوف .. إلخ .

تلك الجهود تستحق كلمة حق ، غير أن المرء حين يتحدث عن مؤسسة فيها نحو ١٦٠٠ من حاملى الدكتوراه والماجستير ، وتتحدث ليل نهار عن الصحوة الإعلامية والثورة التكنولوجية التى أدخلتها ، لا يمكن أن يقبل منها تقصيرا فى وثيقة تهم كل مصر .. مصر الشغيلة أو" رجال البزنس" والمال ..المهنيين أو الحرفيين .. المؤسسات الأهلية أو الرسمية (مثل الأمن العام) .. لذا ندعو الوزير للمرة الكذا إلى عقد مؤتمر قومى لتطوير الإحصاءات الأمنية ، وأن يطالع بنفسه تقارير من الحقبة الليبرالية قبل ١٩٥٢ ، ومن الحقبة الناصرية ، وبالذات فى فترة تولى زكريا محيى الدين ، ليعرف كيف تدهور حال تقرير الأمن العام ، دون أى دواع ، اللهم إلا الكسل والخوف من أى نقد أو تحليل أو تقييم .

عرض نقدى ومعلومات

عادت إلى صدر تقرير هذا العام الآية الكريمة "فليعبدوا رب هذا البيت ، الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" ، وكانت سنوات المد الإرهابى قد أثرت – ضمن ما أثرت فيه– فى اختيار آية الافتتاح ، وكانت على سبيل المثال عام ١٩٩٤ : "يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ". بعد ذلك يسير التقرير على ما درج عليه ، فيبدأ بمقدمة لمدير المصلحة (اللواء نصار زاهر) ، ثم جهود الإدارات المختلفة فى مصلحة الأمن العام ، وهى : إدارة المتابعة الجنائية ، وإدارة المعلومات الجنائية ، وإدارة الإحصاء الجنائى ، وقسم المصالحات (قسم جديد) ، وإدارة الرخص ،

وإدارة الشرطة الدولية والعربية (تم تحويلها إلى إدارة مؤخرا فقط) ، وإدارة البحوث الفنية ، وإدارة الشئون الإدارية . بعد ذلك عرض للجنايات وعرض للجنح ، ثم عرض للجرائم الاقتصادية.

ومن المعلومات المفرحة - القليلة - أن لجنة إعادة فحص مبررات تراخيص السلاح ألغت ١٨٣٢٧ رخصة ، علاوة على سحب تراخيص الآلى والنصف آلى ، بقرار وزارى، ولم يذكر التقرير أعدادها . ارتباطا بذلك ، انخفض عدد الأسلحة المضبوطة إلى ١٣٥٠٤ قطعة بعد ١٥٣٢٨ قطعة عام ١٩٩٤، وهى ظاهرة لها بعد إيجابى ، إلا إذا كان سبب الانخفاض هو القصور فى الضبط . وفى قلب ذلك ، تراجع المضبوط من الآلى إلى ١٢٠٥ بندقية بعد ١٣٥٨، والمدافع إلى ١٠٩ بعد ١٨٢ ، ومن مادة "تى . إن . تى" الشديدة الانفجار إلى ٧٤٨,٨ كجم بعد ٢٦٢٠ كجم . وعلى الرغم من أن مقدمة مدير المصلحة لحقها "الشطف" هى الأخرى ، حيث قلت المعلومات فيها عن العام الماضى عددا ونوعا ، إلا أنه قدم لنا معلومة جريئة ، تعود إلى التقرير لأول مرة بعد غياب طويل ، حيث ذكر أنه تم ضبط ٨٣٧٤٥ مجندا هاربا من الجيش والشرطة ، كما أوضح اللواء نصار بعض ملامح المستقبل المرتبطة بمراجعة تشريعات حيازة المفرقعات وإقامة الأجانب والتسجيل الجنائى ، واهتمام الأمن بالمشاركة فى الهم الاقتصادى الاجتماعى للبلد وتطوير التعاون الجنائى العربى والدولى واستمرار العمل على تأكيد واحترام حقوق وحريات الإنسان .. (التزام لابأس به) .

عن القتل والمدافع والأسايطة

يعرض التقرير، عادة ، جدولا للجنايات عبر عدة سنوات (من ٨٦ إلى ١٩٩٥) ثم يتناولها مجتمعة موزعة على

شهور السنة ، والمحافظات ، وأوضاع المتهمين ، ثم يعطى بعض بيانات عن كل جناية على حدة ، ومما لفت النظر هنا :

- زادت جنايات القتل كما قلنا ، غير أن السرقة بالإكراة نقصت من ٣٧٥ إلى ٣٦٧ ، وزادت جنايات الخطف إلى ١٨ بعد ١٦ . المهم من جنايات القتل العمد وقوع ٢٧٥ فى أسيوط وحدها ، و٥٩ فى سوهاج التالية لها ، ثم قنا ٥٩ ، والقاهرة ٤٦ ، والإسكندرية ٤٥ ، واللافت أيضا أنه من بين ١٢٥ جناية قتل بدافع الثأر يوجد ٧٦ فى أسيوط وحدها . لذا ، ولأن أسيوط "متفوقة" فى جرائم كثيرة" ياما قلنا يا ناس ادرسوا الجريمة التقليدية فى أسيوط حتى لا يغطرش الإرهاب على حقائق هناك" .

- تم شطف جداول أعمال المتهمين ، فضلا عن كل ما يتعلق بالمجنى عليهم ، وشطف جداول ساعات وقوع الجريمة (ليلا أو نهارا) ، لكن - عموما - لا تظهر الصفة الدينية مسلم ومسيحى ويهودى وأخرى إلا فى جداول محددة عن أوضاع المتهمين ، مثلا : المتهمون فى الجنايات ٤٠٢٥ مسلما و٩٧ مسيحيا و٤ يهود و٣ ديانات أخرى ، لكن التقرير كشط جداول مستقلة كانت تأتى حتى الخمسينات عن جرائم غير الوطنيين وأحوال مرتكبيها ، فلم نعد نعرف كم من المسلمين والمسيحيين واليهود المتهمين من غير المصريين ، حيث ذكر أنه يوجد ٢٥ متهما غير مصرى إجمالا، وفى ظل هذا ، يصعب الحكم على ما إذا كان هناك أثر للمغايرة الدينية على الوضع الإجرامى أم لا؟

- ملاحظة مستمرة منذ أن وجد التقرير : ارتفاع نسبة عدد مرتكبى الجرائم من فئة عاطل + بدون عمل + أنثى غير عاملة فى كل جريمة ترد بيانات فيها ، بما فى ذلك جريمة

الانتحار، مثلا : فى الجنايات يوجد ٦٠٧ متهمين عاطلين ، و٢١٢ بدون عمل ، و١٣٧ أنثى غير عاملة .

– هناك جرائم تمتلىء فيها كل خانات الوظيفة ، حتى أننى أسميتها جرائم كل "القوى الوطنية" حيث نجد فى الأغلب الأعم مساهمات لرجال قوات مسلحة ، ورجال شرطة ، وجنود من المؤسستين (تم فصلهم جنود ق . س وحدهم هذا العام لأول مرة) . وطب وتمريض ورجال تعليم وموظفى حكومة ، وموظفى عمالة ق . ع وصيادى مراكب ، ومراقب أمن وحراسة ، وعاطلين بأنواعهم ، وطلبة .. إلخ حتى فى جريمة مثل سرقة الماشية وسرقة السيارات .

– جنايات الحريق العمد موزعة على الشهور ، يبين منها أنها لا تحدث حول أول يوليو فقط ، فمثلا كان العدد ١٧ فى يونيو ، و١٦ فى يوليو و٢١ فى أغسطس (بعد الجرد) ، و١٨ فى أكتوبر و١٩ فى مايو ، و٢٢ فى إبريل . ولعل ذلك يصدم رسامى الكاريكاتير فى مصدر عزيز لديهم . بل إن مكان وقوع هذه الجناية يقدم "كبسة" أخرى ، حيث من ١٦٠ موقعا وقع ٥٠ حريقا فى مسكن و٣ فى شركة أو مصنع و٨ فى مبنى حكومى أو مدرسة . وتقديرى الشخصى أن سبل الانتقام أو النهب الذى يتم تحت ستار تخريب قد صارت أكثر حداثة ، لكن التقرير – عموما – لا يزال يتحدث وكأننا فى بلد زراعى محدود التطور ، حيث الجرائم تقليدية ، وأدواتها وموضوعاتها بسيطة محددة .

– هناك ما هو محير فى جنايات هتك العرض والاغتصاب ، وقد بلغ هذا النوع ١٧٩ جناية موزعة على ثلاثة أصناف : اغتصاب أنثى ، هتك عرض إنسان !! وهتك عرض صبى أو صبية ، فالمجنى عليهم – وعددهم ١٨٥ – منهم ٥٤ ذكرا و١٣١ أنثى ، وكان الرقمان عام ١٩٩٤ هما ٧٨ و١٣١ .

والمحير أن عدد الذكور كبير ومنهم الأعزب والأرمل والمتزوج، ويزيد الأمر غموضا أن التقرير قال إن الجنايات تمت باستخدام ١٧١ وسيلة ، منها ما هو متكرر طبعا ، غير أنه ذكر وسيلة واحدة فى جناية واحدة ، وهى اليد ، ووضع الباقى تحت الخانة المعتمة التى يستعملها كثيرا : وأخرى (هل هو مكسوف ؟) .

- نسبة الضبط فى جنايات مقاومة السلطات عالية ، حيث قيدت جنايتان فقط من ٣٤ ضد مجهول ، بينما توجد ١٠٥ جنايات قتل ضد مجهول ، و٦٠ حريقا عمدا (من ١٦٠ جناية أصلا) فهل المسألة أن الأمن السياسى له خاطر والباقى لا خاطر له .. أو مثيل ؟ أيضا عند الانتقال إلى الجنح سنجد ٢٢٩٢ جنحة سرقات من مساكن مقيدة ضد مجهول .. وهذه جريمة تؤثر اجتماعيا ربما أكثر من القتل .. و١٢٤٥ جنحة سرقة سيارات ضد مجهول من ١٨٠٨ صحيح أن طابع الجرائم هذه يسمح ، لكن أين قاعدة المعلومات الأمنية هنا ؟

- هناك اتجاه للنعومة فى استخدام الجرائم أحيانا ، فمثلا : القتل بالحرق نقص من ١٨ إلى ٧ جنايات ، والسرقات من مساكن خلسة زادت إلى ١٠١٨ بعد ٨٥٨ ، وأعلى مساهمة لإناث فى جنح هى مساهمتهن فى النصب .. وأعلى عدد متهمين مسيحيين فى جنح هو فى سرقات المساكن ، وزادت مساهمة فئة موظف وعامل حكومى فى ارتكاب جنح النصب ، حيث احتلوا المرتبة الثانية بعد العاطلين ، مما يدعو للاستنتاج بأنه نصب أرقى وأقل خشونة .. فكرية !!

وبسرعة

- قفزت حوادث الانتحار إلى ٦٠ ، والشروع فيه إلى ١٥ ، بعد ٥٧ و٩ عام ١٩٩٤ ، و٥١ و٦ عام ١٩٩٣ .

والمنتحرون والشارعون منهم ٤٥ ذكورا و ٣٠ إناثـا . ويحيرني أنه فـي كـل سـنة يوجـد عـدد مريب مـن المنتحريـن مـن رجـال الشرطة (٤ هذا العام + ١مجند).

- نقصت جنايات الاختلاس والرشـوة .. وهـي جنايـات في النهايـة لا تمت لحجم الفسـاد فـي القطـاع الحكومـي والعـام بصلـة، والأرقـام هزيلـة (١٦٨ اختلاسـا و٦١ رشـوة) ، وزادت جنايات سرقة الكابلات إلى ١١٢ بعد ٩٩ . المثير أن الأولى هي بني سويف بـ٣٤ جناية تليها المنوفية ٢٠ جنايـة . أسيوط كـانت الأولى عام ١٩٩٤ .

- فـي مضبوطـات شـرطة المصنفـات نجـد ٤٣٧٨٨ شريط فيديو مقلد ، منها ستة عليها مواد دينية غير مصرح بها ، وتستخدم لبث الفتن و٤ شـرائط مخلـة بـالآداب ، منهـا واحـد للمطربة الإسرائيلية سعيدة سلطان . وتم ضبـط ١٨٨٦ نسـخة لمؤلفات أدبيـة وعلميـة ودينيـة مـزورة ، وهـو رقـم هزيـل يقـول بلسان فصيح : لا عزاء للمؤلفين .

- في قضايا التموين زادت قضايا المجمعات من ٢٤٣٩ إلـى ٣٢٩٣ ، وإذا قلنـا إن تلـك بصمـات انضبـاط د . جويلـي يفاجئنا الغش بالنقص من ١٠٠٥٣ قضية إلى ٩٩٥٣ .

- فتحت هيئة البريد طردا واحدا للاشتباه السياسـي بعـد ٨ طرود في العـام المـاضي . أمـا مباحث المواصـلات السـلكية واللاسلكية فتابعت ١١٨ برقيـة واتصـالا للاشـتباه السياسـي بعـد ١٨ فقط العام السـابق . بالمناسـبة ، أورد التقرير جـدولا جديـدا عن الجرائم في مترو الانفاق ، تحدث فيه عن المخالفات السـيئة، ومنها نكتشف ضبط ٤١٤٨ حالة ركـوب فـي عربـات السـيدات (تعنت شويه.. مـش كـده؟) و٨ قضايـا وجـود عجـز وزيـادة فـي العهدة ، وأظن أن "الفكة" هي السبب .

- زاد الأفيون المضبوط إلى ٨٢ كيلو بعد ٢٨ ، وزاد الحشيش المضبوط بالشجرة من ٨٠١ ألف إلى ٤٦ مليون (حملات الجيش والشرطة في سيناء) .

ولا جديد يذكر بصفة عامة في مكافحة المخدرات وجرائم الآداب والأحداث (المفرغة) غير ما ذكرته الصحف وأشرنا إليه في أعوام مضت ، وكذا في الأموال العامة والضرائب والجمارك والسياحة وشرطة الكهرباء ، وعلى ساحة المصالحات (٢٦٨ خصومة تم رصدها، وجرى صلح في ١٥٨ فقط) ، غير أن - المرء بضمير سليم ، ومن معايشة سنين لغاوى مثلى مع التقرير - أنصح إلى جانب ما جاء في المقدمة بـ :

- الاستفادة من الوضع التنافسي في الاقتصاد ، والأخذ بالظهور في مجال الأمن من خلال الشركات الخاصة ، إذ مهما قيل من أن أغلب هذه الشركات "أى كلام واسترزاق "، إلا أن فكرة التعاقد (لدى صور من العقود) على الخدمة ، والأسعار التي تقدم بها ، وهي بالمناسبة أقل من أسعار الداخلية المماثلة حين تقدم خدمات مدفوعة لجهات مثل البنوك ، والحقوق التي للعميل حتى في تحديد قدرات ومهارات ومواصفات الفرد (لا يقل الطول مثلا عن كذا) واستخدام تكنولوجيا حديثة ، كل ذلك لا بد أن تدرسه الشرطة لتعرف كيف تكون في موقع الذي تعاقد معه الرأى العام على أداء خدمة يدفع في سبيلها مئات الملايين من الجنيهات الشرعية سنويا ، ويريد الحصول على مردود من الأمان .

ولهذا السبب نلح على تطوير التقرير السنوى ليشمل حتى بيانات عن أشكال الإخلال بالواجب الشرطي ، وتطوير التكنولوجيا ، وأدوات تقييم الأقسام والمراكز (وضع زكريا محيى الدين درجات لكل عمل ونشر طريقة الحساب) .

ومع كل هذا لابد أن تقبل الداخلية رقابة البرلمان ولجنة الأمن والدفاع فيه ، على أعمالها وأموالها وأفرعها ، بما فى ذلك مباحث أمن الدولة ، وتنشر الخلاصة ، ليراقبها الرأى العام أيضا . وإلى جانب ذلك نشير إلى ما يلى :

– نقترح عمل دراسة لدور العوامل الاجتماعية فى حفظ الأمن .. فمصر بلد آمن حتى هذه اللحظة ، لكن لا يمكن لأحد أن يدعى أن الفضل فى ذلك للأمن وحده .. ومن ثم سنستفيد لو درسنا مثلا حالة اللاجريمة فى أنواع معينة بمحافظات معينة ، واللامتهمين فى مهن معينة فى جرائم معينة، ودور القيادات الطبيعية فى مسائل مثل المصالحات ، وحوارى ومربعات اللاجريمة إن وجدت ، والأعمار التى تنعدم فيها الجريمة إن وجدت ، والفئات الاجتماعية .. إلخ .

– نقترح أيضا عمل تقرير عن جرائم الإرهاب ، على أن يكون مستقلا ، أسوة بالمتبع فى كل دول العالم ، وعمل قسم منفصل عن جرائم الأجانب ، والجرائم المشتركة ، خاصة ونحن على أبواب تزايد لهذا النوع مع زيادة الاتصال الاقتصادى الاجتماعى فى هذين المجالين .

– إذا كان الأمن العام يعرض مسيرا يوميا بأهم الجرائم على الوزير ، وكذلك أجهزة الأمن السياسى كالمباحث ، وهذا بدوره يعرضه على القيادة السياسية ، فمن حقنا أن نأمل فى معرفة يومية ، نحن العامة ، فقد يعنينا ذلك أكثر من أسعار الأسهم والعملات - على أساس أن حالة التضبيب الأمنى تخلق طلبا مهولا على بضائع التأمين والإنذار وعلى الترابيس والكوالين والحقائب المؤمنة والأسلحة والعصى المكهربة .. فهى تكلف الكثير .

– تقول المقدمة ان الإدارة العامة للمباحث الجنائية تلقت عدد ٤٨ ألف اخطار فى وقائع وقضايا هامة ومتابعتها وقامت

بعمل مسير يومى لعرضه على السيد الوزير بها ومتابعة التوصيات بشأنها . ان معنى هذا الكلام ان وزير الداخلية يتابع يوميا فى هذا الجانب فقط نحو ١٣٠ واقعة أو قضية ، حتى فى أيام الجمع ؛ وهو أمر مرهق للغاية ، وقد لا يستقيم أو يكون مفيدا . ونقترح هنا أن ينظر فى العمل بالنظام الأمريكى فى الضرائب .. نظام الفحص العشوائى بمعنى أن الوزارة تضع الأسس والقواعد للعمل ، ثم بدلا عن هذا المسير المزدحم ، أو ومعه ، يقوم الوزير بفحص دقيق لعدة قضايا ووقائع محدودة عشوائية ، ومستخدما سلطاته في الاثابة والمعاقبة .

- ثمة ظاهرة لافتة - وهى موضع بحث الآن ، ضمن إحدى شعب أكاديمية البحث العلمى- ألا وهى : ظاهرة تركز حالات الوفاة بسبب وأثناء العمل الشرطى جغرافيا وتخصصيا فى السنوات الخمس الأخيرة . بمعنى أن تحليل حالات الوفاة عبر ما يناهز أربعين عاما ، أى منذ أن بدأ تقرير الأمن العام فى تسجيلها ، يبين بوضوح أن الوفيات التى كانت موزعة على أغلب المحافظات المصرية ، وعلى مواقف شتى فى المواجهات بين الشرطة وصنوف المجرمين والحوادث [كأعمال الدفاع المدنى -ومكافحة الحريق- ومجابهة أخطار الكوارث الطبيعية]، أضحت تقع فى مجال واحد هو مقاومة الإرهاب وفى محافظات بعينها هى مدن رباعى العنف ، وبصفة خاصة المنيا وأسيوط [يكفى العلم أنه من بين ٢٨ خفيرا من الضحايا سقط ١٨ منهم فى المنيا] . فإذا كنا اليوم نتحدث عن تراجع جرائم الإرهاب ، فإن الشرطة المصرية مطالبة بأن تؤهل نفسها للعودة إلى نشر التضحيات على المعمور الاجتماعي والجغرافى ، خلال عملها ، مرة أخرى ، والصعب هنا ليس فيما يتطلبه ذلك من إعادة تشكيل شرطوى ، معنوى وتوزيعى وتدريبى ، ولكن أيضا فى أن التضحيات العادية - فى مواجهة مع مجرم أو فى حادث

عابر – لا يتم تسليط الأضواء المعنوية عليها عادة ، ولا تحظى بالاهتمام السياسى والمادى بالقدر الذى تحظى به التضحيات على ساحة الإرهاب . أيضا فإن على الشرطة المصرية أن تتوقع – طبقا لخبراء عديدين – مواجهات صعبة مع إجرام ذات طابع مافياوى ، باتت احتمالات حدوثها أكبر بعد تسارع معدلات الاندماج فى الحركة الكوكبية الاقتصادية والاجتماعية ، ومعروف أن مواجهات من هذا النوع تكون أصعب أحيانا من المواجهة مع الإرهاب ، كما أن عناصر إرهابية من النوع "المصقول" قد بدأت بالفعل فى التخلى عن الرداء الدينى ، والتزينى بمسوح أخرى لتمارس الجرائم المالية والمصرفية الحديثة ، والفاتحة للشهوات .

– فى عصر المنظمات الشبكية الصغيرة وتغير دور الدولة المركزية حتى فى دول الاقتصاد الحر العتيدة ، فان على الأمن المصرى أن يفكر من الآن انه سيأتى يوم يتعين عليه فيه اصدار تقرير أمن عام سنوى لكل قسم من الأقسام بل ولكل مركز ، إلى جانب التقرير القومى ، حتى تتعرف الدائرة المحيطة بالأوضاع فى داخل النطاق الذى تعيش فيه وتحكم على القائمين على العمل . يجب إذن أن نسارع فى التهيئة لاصدار تقارير كتلك وعرضها للناس ولو بالبيع . وعلى فكرة ان الاشادة بدور أى مأمور أو ضابط وترقيتهما أو نقلهما لمكان أفضل أو أسواء ، ستكون تحت رقابة الرأى العام ساعتئذ ، لأنه سيقول : ازاى نقولوا على ده كده واحنا لامسين فى المربع السكنى أنه ليس كذلك ، ويؤيدنا التقرير الأمنى عن نشاط المركز (أو القسم).

– لقد ضحكت دون سخرية من الجمل التى تتحدث فى مقدمة التقرير عن "لمشاركة الفعالة فى حل مشاكل المجتمع الاجتماعية والاقتصادية" وعن : الاسلوب العلمى – الحواسب –

تحديث وتطوير – المستجدات الاقليمية والدولية والأمنية – المشاركة الشعبية – تأكيد واحترام حقوق وحريات الإنسان – الطمأنينة فى ربوع الوطن – ونعاهدكم على استمرار مسيرة العطاء – إلخ ، ذلك لأن وزارة الداخلية عند المواطن هى فى حقيقة الأمر قسم الشرطة ، وما لم تبذل الجهود لتغيير هذا الكيان شكلا ومضمونا (تذكر ذات الدكك حتى فى قسم مدينة نصر ، والقلم الجاف الذى يتم شحنته ، والخشب المسوس الذى منه تقوم أبواب دورات المياه ، وسين وجيم ووقع أمامنا إلخ) وما لم تلتفت الداخلية إلى الجهاز المعاون – الرهيب – الذى يقوم بالوان معتقة من العبث والارتشاء وتعطيل العباد ، وما لم تتنبه إلى حتمية تطوير الوظائف غير المرتبطة بالأمن ، التى تؤديها الأقسام مثل استخراج شهادات ومحررات للدواوين الصحية والاسكانية والتنفيذية المختلفة ، ما لم يتم ذلك كله ، فلا معنى لأى كلام كبير مهما عظم الجهد الحقيقى الذى وراءه .

– ان الارقام المفزعة للمضبوط من الأسلحة ، وهو لا يمثل بالطبع سوى نسبة صغيرة من الموجود بالفعل ، تدعونا إلى إعادة النظر في مسألة منح تراخيص الأسلحة من ذاتها ، والتى نعتقد انها ستنعكس على غير المرخص بها . وما أطرحه هنا ، وهو ليد نقاش مع خبراء متخصصين فنيا وأمنيا ، هو تنمية الاستعانة بتكنولوجيابديلة ، بحيث يسمح للأفراد بحيازة ما يلائمهم منها بديلا عن الأسلحة . تكنولوجيا مثل الرصاصات المطاطية التى تصيب بالاغماء ولا تقتل ،البخاخات ، عصى الصدمات ،كلاب الحراسة الولف والعادية ، أجهزة الانذار بالاشعة فوق البنفسجية ، أو تلك التى تعمل عند حدوث اى تضاغط وتخلخل فى الهواء (نتيجة فتح باب الشقة أو العربية) ، جهاز الانذار الصوتى . وكلها أجهزة رخيصة وتمنح فى النهاية اذ اجازتها الداخلية أو أجرت تعديلات عليها لجعلها تناسب

وضعنا المصرى ويمكن ان تنتج فيه . كلها يمكن ان تغنى عن السلاح ومتاهته المافياوية والسياسية وما يمكن ان يلهبه فى ظل الوضع القيمى المتفجر والتوتر الاجتماعى الراهن . ونقترح على وزارة الداخلية ابتداء ان تدرس التوزيع الجغرافى الحالى لتراخيص السلاح ، خصوصا فى علاقته بالملكية العقارية وغير العقارية التى يقال أنها المبرر الأساسى للرخصة ، وان تقارن بين المربعات السكنية التى بها رخص سلاح والتى ليس بها وتستنتج الدورس . ان خصوصية مصر فعلا تتجلى فيما لو استطاعت ان تعيش بدون سلاح للحراسة الشخصية ألسنا بلد النيل والنخيل والقرآن والانجيل .. والفاس والازميل ؟

– يتساءل الرأى العام عن تكلفة تأمين الأمن .. أى حراسة الشخصيات الأمنية وعما اذا كانت تمثل عبئا على ميزانية الداخلية وامكانيات تقليلها لتوجيه الفائض من مادة وطاقة لخدمة الأمن . وقد حرمنا تقرير الأمن العام حتى من ارقام توزيع القوات المختلفة على المحافظات ، ولا نأمل أن يمدنا بالمعلومات عن أفراد حرساة الأفراد .. الكبار ، ولكن نتمنى ان تقدم تقارير الأمن العام معلومات عن افراد الحراسة والتأمين القائمين بالعمل الفعلى فى الشوارع على اتساع المعمور المصرى لنعرف ايدينا من أرجلنا ولن نسألهم ساعتها وأين يعمل الباقون . ان نسبة فرد أمن إلى مواطن لا تزال عالية ، ومع ذلك يتزايد افتقاد الناس إلى الأمن فما هى الحكاية ؟ .

* أخيرا . أو قبل اخيرا يقول تقرير الأمن العام أنه تم ضبط ١٨٢٣ تشكيل عصابى تضم ٥٤٠٧ متهم اعترفوا بارتكاب ٥٣٣٠ حادث . وحقيقة الأمر ان تقارير الأمن العام ضنينه للغاية فى هذا الصدد ، ولا تقدم كل عام سوى تلك المعلومة أما عن الاعمار والمهن والمستوى الاجتماعى لأفراد التشكيلات ، ووسائلهم وقيمة ما سرقوه وقيمة ما تم رده والمدى

الزمنى للرد كل ذلك غائب .. عن عمد فيما يبدو ، مع ان الشواهد تقول ان نمط التشكيل هو المرشح لاحتلال "المقعد الفردى" لجرائم السرقات الخطيرة وجرائم أخرى .

* أخيرا .. وتحميلا على تقرير ١٩٩٥ هذا نتمنى ان تشيع الداخلية بين مواطنينا ، وان تغذى وتنمى ، ثقافة حق الدفاع الشرعى عن الغير انه ليس فقط حقا مقررا بالقانون ولكن يعبر عن طبيعة البناء الاجتماعى المصرى أو فى تعبير ... الآن لا أحد يدافع عن غيره الا قليلا والأسباب معروفة غالبا ، لكن يجب ألا نيأس ، وعلى تقارير الأمن العام أن تفرد مساحات لبيانات تخدم هذه القيمة وتوضح طبيعة مشاركة الأفراد المباشرة فى التصدى لحالات معينة من الإجرام .

* * *

لقد تمكنا من إعداد توقعات على الكمبيوتر لدى صاحبى عقيد (معاش) (حرس حدود ومظلات) الذى يدير الآن شركة أمن خاصة للجرائم فى ١٩٩٦ ونأمل أن تخيب الاحصاءات توقعاتنا ، وأكثر من هذا ان يخيب التغيير فى طريقة اداء الداخلية توقعاتنا التى ترجمناها برسوم وأرقام . ان ١٩٩٧ يطل وفى دماغ كل ضابط شرطة - أو الأغلب - سؤال محورى : ما هى مصادر قوتى فى مواجهة مجتمع يتعاظم نفوذ كباره المالى والتجارى والسياسى ويتعاظم دعم الاتجاه إلى الكوكبية الاقتصادية لهم ؟ ان الاجابة التى ستقدمها الداخلية ستكون عونا آخر لاحباط توقعاتنا عن ارقام الجرائم فى ١٩٩٧ والتى نعد لها من الآن !

- ان ما تفتقده الداخلية المصرية بشكل خاص ، هو الحلم بصورة وطنية للأمان ، ولذلك فأنه حتى الشرفاء الذين يبذلون كامل جهدهم ، ويقدمون كل التضحيات لاداء الواجب ،

يبدون وكأنهم يفعلون ذلك فقط ارضاء لضمائرهم ، أو ترييحا لأنفسهم من أى تأنيب ، أو وفاء للتربية التى رباهم عليها اهلوهم .. لكن لا حلم عام لديهم بصورة للأمان المنشود للإنسان وللوطن .

ان ما يؤيد غياب الحلم (زى غياب الحلم القومى كده) هو الضعف الشديد للتعبير الفنى والثقافى الصادر عن رجال الشرطة ، وان طرأت عليه تغيرات .. فوقية فقط .. تتمثل فى ارتفاع مستوى الحفلات السنوية لاعياد الشرطة ولذلك فان على مصلحة الأمن العام ان تهتم بايلاء هذا العنصر ، عند العمل على تطوير معايير قدرات ومهارات الفرد ، ما يستحقه . ستظل مصر بلا آمان ، طالما غاب الحلم بالأمان عن الضباط وأفراد الشرطة ، وحتى لو انخفضت معدلات الجريمة بطريقة ملموسة .

الفصل السابع

عــــام الـــذروة

(١٩٩٣)

جنح وجنايات ١٩٩٣ للمقارنة

حتى تتسع أبعاد الصورة الاحصائية ، نعرض هنا بعض احصاءات الجنايات والجنح التى وقعت عام ١٩٩٣ ، عام ذروة العمليات الإرهابية ، والذى وقعت فيه محاولات اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء وقتها ، والوزير صفوت الشريف وزير الإعلام ، واللواء حسن الألفى وزير الداخلية ، وعام التوسع الشديد فى الاحالة إلى المحاكم العسكرية ، واقامة دعوى للتفريق بين د. نصر أبو زيد وزوجته والاستفتاء على الرئاسة ودوخان البنات من "غاز" غامض ألخ . وقد انتزعت الاحصائيات من دراسة بعنوان "الجريمة فى مصر الآمنة" كان يفترض ان تنشر منذ عام ونصف ، لكن الناشر ، لا سامحه الله، ولا أصدقاؤه ، لم يف بوعده حتى الآن ، وبطبيعة الحال لسنا فى حاجة إلى عرض السياق التحليلى للدراسة التى وردت فيها الاحصاءات ، لكن يكفى القول أنها كانت تركز على محاولة خلق مقياس معيارى .. دقيق نسبيا للأمان فى البلد ، ومحاولة معرفة دور الشرطة ، ودور المجتمع ، بقيمة الدينية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، فى بنيان هذا المقياس ، لكن لابد من القول ان السياق الذى تم به تقديم تقريرى ١٩٩٤ و١٩٩٥ لهو كاف أيضا لاحتواء هذه المادة دون حاجة إلى تحليلات إضافية وتقديمات تنظيرية .

* * *

جنايات القتل العمد التى أبلغت كانت فى سنة الأساس وهى ١٩٨٤ (٧٠٣) جناية بلغت فى عام ١٩٩٣ عام التقرير ٨٤٣ بيدان أكبر زيادة حدثت كانت فى تزوير أوراق مالية حيث

بلغت ١١١ بعد أن كانت جناية واحدة فى ١٩٨٤ ، يليها الرقم المصمت (الملعون !) الذى يأتى فى خانة جنايات أخرى ، حيث بلغ ٤٠ بعد ١١ ، بعده زادت السرقة من ١٧١ جناية إلى ٣٣٩ جناية وزاد الحريق العمد من ٣٩ إلى ١٠٩ والطريف ان قضايا الرشوة نقصت إلى ٣٩ بعد أن كانت ٦٩ وزادت جنايات مقاومة السلطات والتجمهر من ١٤ إلى ٢٥ . وعموما زادت جملة الجنايات المبلغ عنها من ١٨٠٨ عام ١٩٨٤ إلى ٢٣٥٤ عام ١٩٩٣ ، مع إشارة إلى أن الزيادة والنقصان فيما أهملناه من جنايات ليس له شأن ذو دلالة أو كاشف لاتجاهات . فى الصفحتين التاليتين جدول للجنايات وبمقارنة بين ٩٢ و٩٣ ، وموزعة على المحافظات . وليس من مفاجأة فى أن أسيوط تحتل المقدمة برصيد ٣٨٩ جناية ، بينما القاهرة ٣٠٧ ، والمثيران المنيا ٨٥ فقط بينما الإسكندرية ٢٥٥ وسوهاج ١٧٥ وقنا ١٠٨ . وقد سجلت أسيوط ٢٨٤ جناية قتل عمد بينما القاهرة ٣٤ وسوهاج ٨٠ والمنيا ٤٩ وقنا ٦٦ ، والرقم اللافت هو تراجع الجنايات المبلغ عنها بسيناء الجنوبية إلى ٨ (بعد ٧٩) وسيناء الشمالية إلى ١٨ بعد ٤٩ بيدان المرء لا يستطيع هنا إلا أن يقرر أن الأمر مردود إلى عامل الصدفة ، اذ لم يحدث تحول اجتماعي اقتصادى أو أمنى فى أى من المحافظات يبرر هذا التغير . ومع أن التقرير يفصل دوافع كل جناية قتل والمجنى عليهم من حيث النوع والحالة المدنية والديانة والحالة التعليمة ، إلا أنه لم يذكر ولن بيانا هاما عن صلة القربى مثلا بين القاتل والمقتول ذلك ان مثل تلك البيانات ناطق بذاته بما آل إليه الحال وكلنا يذكر الحيرة المروعة التى سادت أوساط الرأى العام حيال جرائم قتل الاباء والامهات والابناء والاخوة التى تعاظمت فى السنوات الأخيرة وتوحشت أدواتها ودوافعها . (لم تعد مجرد العرض أو الشقة بل وصلت إلى حد القتل على كلمة نابية أو

مصروف صغير) . وتظهر فى جداول معدل الجريمة فى المحافظات (نسبة ما وقع منها منسوبا إلى كل مائة ألف من السكان) بعض المفاجآت (التعداد محسوب طبقا لبيانات ١٩٩٢ بجهاز التعبئة والأحصاء) حيث تسجل سيناء الجنوبية أعلى معدل ٢٣,٥٣ على الرغم من صغر الرقم المطلق كما أوضحنا وتسجل أسيوط ١٤,٣ وبورسعيد ١٣,١٦١ والاسماعلية ٨,٣٨ والسويس ٧,٩٧ وسوهاج ٥,٩٦ (مع أنها أكبر مورد فى مصر لعناصر الإرهاب وأكبر مورد للمهاجرين إلى المحافظات الأخرى أو إلى الدول العربية بسبب الفقر والزحام) وبلغ المعدل فى القاهرة ٤,٥٢ والاسكندرية ٧,٦١ ومطروح ١١,٩٣ لكن الأهم من ذلك ان يكتب التقرير – وهو لن يفعل أيضا – بعض معدلات الجريمة فى محافظات (أقاليم) ذات ظروف متشابهة أو قريبة ، فى دول متباينة مستوى النمو والتحضر ، لنعرف موقعنا . ويثير "الغيظ" أيضا جدول وسائل ارتكاب الجنايات ، اذ نجده يضع تحت بند وأخرى ٣٠٨ جناية ، ويوزع بقية الـ ٢٣٥٤ على ١٢ وسيلة تقليدية أهمها بالطبع الأسلحة النارية (٦١٩ جناية) والآلات الحادة (٥٧١ جناية) لكنك لا تدرى أين نضع مثلا جنايات تحطيم الشعب المرجانية ووسائلها ، وجنايات التفجير عن بعد ومنها محاولة اغتيال رئيس الوزراء نفسه وجنايات الشروع التى قيل أنه كان من بينها يوما الشروع فى جرائم سياسية باستخدام الأر . بى . جى !!! ، وثمة رقم مدمج آخر فى جدول جديد عن نوع المتهمين وجنسيتهم وديانتهم ولاحالتهم المدنية والتعليمية ، ذلكم هو عدد المتهمين من غير المصريين والذى بلغ ٥٦ متهما منهم ٤٧ فى جنايات تزوير أوراق بنكنوت وحدها . أما المجنى عليهم فمنهم ١١ غير مصرى فيهم ٦ فى جنايات سرقة و٢ قتل عمد و٢ هتك عرض واغتصاب واللافت أنه يوجد ٢ يهود كمتهمين ، ولايوجد مجنى

عليهم من اليهود أما عدد المسحيين المتهمين فهو ١٠٩ والمسلمين ٣٨١٣ ، والمجنى عليهم ٢٢١٤ مسلم و١٣٧ مسيحى بيد أنه يوجد ٣٤ مسيحى متهم فى جنايات قتل عمد و١٤ ضرب افضى إلى موت و٢٢ تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام ، لكن يوجد ٧٤ مسيحى مجنى عليه فى القتل العمد و١١ فى ضرب أفضى إلى موت و٢٧ فى السرقة . ولا تقدم الحالة التعليمية للجناة والمجنى عليهم جديدا ، من حيث وضوح دلالاتها على ارتباط مستوى التعليم بعدد الجرائم عكسيا . باستثناء ان جرائم حملة الابتدائي والاعدادى ، والمجنى عليهم من ذات المستوى التعليمى أقل فى الحالتين من المستوى التعليمى الأعلى . لكن تبقى الأمية هى الخلفية الرئيسية .

لكن المفاجآت تظهر فى مهن المتهمين فهناك ١٠٥٧ مزارع (أى قروى يسمى هنا مزارع كما اسلفنا) و١٧٠ تاجر و٢٣٢ موظف وعامل حكومة و٢١ من القوات المسلحة و٤٥ من رجال الشرطة !! و٩٠ من رجال التعليم و١١ فى خانة طب وتمريض (أنظر التقسيم !!) و٣٥ صياد ومراكبى و١٧٩ سائقا و٦٣٣ عامل عادى وحرفى و١٢٠ أنثى غير عاملة و٢٤٠ بدون عمل و٨٤ موظف وعامل ق . ع و٥١٨ عاطل ، وواضح بالطبع التمويه على أثر البطالة على الجريمة بتفتيت التصنيف و٣١ مجند بالشرطة و٢٤٧ طلبة و١٩٤ من مهنة أخرى من جملة ٣٩٢٧ . كل ذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن ٢٤٠ جناية لازالت مقيدة ضد مجهول ولا يقدم عنها أية معلومات . ومن الجلى أن الجنايات التى ترتبط بشخصيات مؤثرة أو بعوامل سياسية ، يبحث لها عن فاعل بأى طريقة وبسرعة وواقعة اكتشاف مرتكبى حادثى الأستاذ مكرم محمد أحمد واللواء حسن أبو باشا ، ثم اكتشاف أن الاكتشاف الأول كان خطأ معروفة . أذن كم فى "ضد مجهول" ما هو مرتبط بالصغار وكم بالكبار

خاصة وان فيهم ٢٧ سرقة و٤٢ حريق عمد و١٢٠ قتل عمد و٣ فقط مقاومة سلطات وتجمهر . وكما كان الأمر فى سنوات سابقة فأن الفئة العمرية ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة هى أكثر الفئات ارتكابا للجرائم (١٣٦٣ متهم ذكر و٣٩ أنثى) تليها مباشرة وبفارق بسيط فئة من ٣٠ إلى أقل من اربعين عاما (١٠٩١ ذكر و٥٤ أنثى) لكن الغريب أن يذكر التقرير أنه لم يتم التعرف على عمر ١١٠ متهما ، والذى يفهم من ذلك مباشرة هو أن كاتبى البلاغات لم يدونوا هذه المعلومة ، ربما ظنا منهم أنها ليست هامة ، حتى فى حالات القتل (٦٢ متهم) والسرقة (١٧) على الرغم من الصورة السينمائية المألوفة اسمك يامتهم وسنك وعملك . ومن المحير أيضا إن عدد المتهمين فوق ٦٠ سنة كبير اذ يبلغ ١١١ متهم ذكر و٣ إناث ، واللغز الأكبر يأتى حين استعراض التصرفات القضائية فى الجنايات ، فيضع التقرير علامة (–) تحت خانة المحاكمة العسكرية فى كل الجنايات مع أننا نعلم ان قضايا احيلت إلى المحاكم العسكرية كما أسلفنا ومع حوادث الإرهاب التى عرضناها . ولا نستطيع أن نخمن هل التقرير قد اسقط ذلك عمدا أم لا ، كما لا يمكن ان نقول أنه ركن تلك الأمور إلى تقرير آخر غير منظور ، ذلك أننى بالسؤال عرفت أن كل شئ يدون هنا ولكن تحت مسميات مختلفة ، ولولا ذلك ما أورد التقرير اسماء شهداء الإرهاب فى نهايته ، من رجال الشرطة ، ولا خانة المحاكمة العسكرية ، من أصله (لاحظ أن هذه الخانة أختفت فى ١٩٩٤) . وهناك احتمال ان يكون المقصود هو المحاكمات العسكرية لرجال الشرطة أنفسهم .

تفاصيل ما هو جنائى

ثم ينتقل التقرير بعد ذلك إلى تقديم بيانات عن كل جناية على حدة ، وبذات المنهج المتبع منذ عشرات السنين ، حتى فى دوافع القتل العمد ، فأولا هى ذات الدوافع ، ولعله يضع أى جديد يلخمه فى بند "وأخرى" ، أو يتعمد ، ثم أنه لا بيانات هنا للمقارنة مع السنوات السابقة ، مع أنها فى هذا الجانب هامة ومظهرة لكوامن ما تحت السطح الاجتماعى . على كل فهناك ١٣٤ جناية قتل للثأر ، و٩٤ للانتقام و٦٣ لدفع العار و٢٢ للطمع فى الميراث و٣ للدفاع عن النفس و٦٥ للحصول على مال و٥٩ نزاع على أرض ، و٥٥ نزاع عائلى و١٣ بسبب التخلص من مطاردة السلطات و١٥٠ فى مشاجرة و٧ للتخلص من منافس فى العمل وواحدة لارضاء النازع الجنسى و١٧١ قصد أخر . ومع ان مصر دخلت فى الشبكة الدولية للجريمة – حتى التقليدية منها – بسبب "تمتين" روابط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الرأسمالى ، ومعطياته . لكن أين هى تلك الجرائم التى تقع لدوافع مركبة (الإخوة كارمازوف) فى هذا التقرير ، وهى بالفعل تحدث أمام أعيننا ، وبأساليب ليست واردة من الخارج الغربى فى الفورم فحسب ، بل ومن النفطى التابع (مثلنا) وفى جريمة الفتاة التى قتلت أمها بالمعادى ، بأمر الجان ، حيث خنقتها فى الحمام ، ما يكفى ويزيد .

ومن الجنايات المستحدثة ، والبشعة ، جنايات قتل الأطفال مجهولى النسب (كانوا يوضعون أمام المساجد من قبل ... ومع أن المساجد أكثر هذه الأيام والصياح الإسلاموى أعلى صوتا) . وقد زادت هذه الجنايات من ٢١ عام ١٩٩٢ إلى ٣٠ عام ١٩٩٣ ، ولا يقدم التقرير أى معلومات سوى توزيع العدد على المحافظات (مثلا ٨ فى القاهرة و٧ فى بورسعيد) أى أن

مصلحة الأمن العام انحازت إلى العرف العام بالستر على الفضيحة ، دون اعتبار لمتطلبات البحث العلمي الاجتماعي والجنائي ولأهمية تحليل الظروف والملابسات أننا نتوقع ان يتزايد العدد في هذه الجناية وبمعدلات لن يفلح معدو التقرير في ضبطها مع معدل زيادة السكان بحال (يبدو أن العين صابت هذا البيان فلم يرد في تقرير جرائم ١٩٩٤ وكذا ١٩٩٥) .

وفي جنايات السرقة . لا جديد . سوى أن القاهرة والإسكندرية تبادلتا المواقع عامي ٩٢ و١٩٩٣ حيث أصبحت الاسكندرية الأولى (٦٤) ثم القاهرة ٥٨ وفي العامين كانت الغربية الثالثة بواقع ٣٠ جناية في ٩٢ و٣٦ في ١٩٩٣ وربما كان لمولدي المرسي أبو العباس والسيد البدوي دور في هذا الترتيب ، وكذا موالد الحسين والسيدة .

واللافت في جنايات الخطف (١١) أن اثنتين منها فقط لارضاء النازع الجنسي مع أنثى والباقي لدوافع مختلفة منها أربعة للانتقام وخلافا للمتوقع تتوزع جنايات الحريق العمد على كافة شهور السنة كالتالي من أول يناير : ١٢ ، ٨ ، ٨ ، ١٥ ، ١٠ ، ١٦ ، ٨ ، ٨ ، ١١ ، ٦ ، ٥ ، ٢ . أي أن اختزال المسألة في حرائق الميزانية والجرد لم يعد مقبولا ، كما أن بقاء ٤٢ متهما مجهولين من بين ١٠٩ يسترعي الانتباه خاصة مع جسامة جريمة كتلك (بالمناسبة عرض تقرير العام الماضي الخسائر الناجمة عنها) وضيق المجال الذي يتعين ان يبحث فيه الأمن عن الفاعلين ، هذا فضلا عن الأمن يلجأ إلى تقليل العدد من الأصل بتحايلات فنية تجعل محضر الحريق العمد يدون كاداري . ويلاحظ أيضا أن ٨٩ جناية حريق عمد وقعت في أثاث وبضائع و٨ فقط في محاصيل زراعية وليس تحت بند و"أخرى" هنا سوى جناية واحدة مما يعني ان الادماج والتعتيم هنا حدثا في مسمى "اثاث وبضائع" . ولئن كانت جناية هتك العرض

والاغتصاب قد شغلت الرأى العام لفترة (تذكر الستة الذين اغتصبوا فتاة فى المعادى) فأن تشديد العقوبة على هذه الجريمة إلى حد الأعدام ، قد حد من ارتكابها ، مع عوامل أخرى . وقد وقع من هذا النوع ١٦٢ جناية منها ٢٥ فى محافظة الغربية (؟) يليها الاسكندرية (٢١) والقاهرة (١٥) وبورسعيد (١٣) والمنوفية (١٢) . وأخشى ان تكون الموالد فى المدن الثلاث الأولى وراء ما جرى فيها (مثل السرقة) على أن الأمر فى بورسعيد قد يرتبط بأوضاع الانقسام الحادة فى المدينة الحرة ، وبالزحام والفقر فى المنوفية . واذا قيل ولماذا لا يحدث الأمر ذاته فى قنا حيث مولد "سيدى" إبراهيم القنائى ، لقلنا ان جرائم هتك العرض فى التقرير قليلة فى محافظات الصعيد بصفة عامة ، فضلا عن أنها من النوع الذى لا يبلغ عنه ، اكتفاء بقتل الفتاة !! ، حتى أن قطاع طرق ليليين فى أحدى قرى قنا ، خرجوا لجماعة سائرة على الطريق ، فقال لهم افرادها أنهم ذاهبون لمسح عارهم وقتل ودفن الفتاة التى لطختهم فما كان من اللصوص إلا أن عاونوهم على مهمتهم ، وقد دفنت الفتاة وهى مازالت تتنفس (حدث هذا عام ١٩٩١وعلمته من أهل البلد) . ومثل هؤلاء الفتيات هن بالأصل ، كغيرهن كثيرات ، غير مقيدات كمواليد فى السجلات الرسمية ولا يعنى بأمرهن أحد . وعلى كل أبلغ عن ٨ جنايات هتك فى أسيوط و٤ فى سوهاج و٤ فى قنا ، ولو كانت لدينا بيانات عن الوضع الاجتماعى ومحل الاقامة (القرى الجبل وضع خاص) وهل الفتاة وافدة أم مقيمة ، وكم عدد اللواتى هربن بجريمتهن إلى المتاهة القاهرية سواء مع الابلاغ أم بعده ؟ لتمكنا من معرفة شئ هام . والمثير أن من بين ١٦٥ مجنى عليهم هناك ١٦٠ مسلما و٥ مسيحيين ، و٥٧ ذكرا و١٠٨ أنثى و٢٩ متزوج و٢ أرمل و١٣٤ اعزب وهناك أثنان غير مصريين وبشأن الحالة التعليمية فهناك ٧٥

أمي و٦٣ يقرأ ويكتب و ١٠ ابتدائي و٧ اعدادي و١٠ ثانوي . غير ان التقرير لم يوضح كل تلك الصفات فيما يخص الجناة ، وكأنه يتستر عليهم أو يخشى عليهم من الفضيحة (ترى ماذا كانت أعمال بعضهم ؟) ويكتفى بسرد فئاتهم العمرية .

وبشأن الـ ٢٥ جناية مقاومة السلطات ، فأنه لا يذكر بطبيعة الحال أى كلمة عن الدوافع ، أو عن مهن المتهمين (هل فيهم رجال شرطة شأن بعض الجنايات ؟) ولا طبيعة أدوات المقاومة والمعلومة الملفتة هنا هى أن جميع المتهمين الـ ٤١ من الذكور ومنهم ١٤ فى فئة العمر من ٢٠ - ٣٠ سنة ، و٢٠ من ٣٠ - ٤٠ سنة .

ولعلنا حين يصدر تقرير ١٩٩٦ نشاهد انعكاسات تنامى مشاركة السيدات فى "مقاومة السلطات" وهى المشاركة التى برزت بقوة فى مراكز وقرى كفر الشيخ مثلا خلال الانتخابات النيابية الأخيرة ، بل أن الأقرب للصواب القول أن السيدات هن اللواتى قدن "حركات المقاومة" احتجاجا على التزوير وعنف الشرطة وبلطجة قيادات الحزب الوطنى وانصارهم .. واحيانا كانت تحركات السيدات العنيفة لمناصرة مرشح بعينه . ولو خارج إطار اللوائح الانتخابية ! . عموما إن كاتب هذا الكتاب يعتقد ان الرجال فى مصر قد أفلسوا تاريخيا بعد كل الفرص التى اتيحت لهم وأنه قد جاء الدور على "الستات" - من دون أى هزار - لمقاومة أوضاع التخلف والجمود والقهر ومقاومة المسئولين عنها . ، فأهلا بهن ضيوفا على جنايات مقاومة السلطات فى بعدها الإيجابى ...

الجنح بصفة عامة

زادت كل الجنح فى مجال سرقة المساكن – المتاجر – الماشية – السيارات – السرقة بالنشل – سرقات أخرى – النصب من ٨١ إلى ١٩٩٣ زيادة كبيرة تشى بما يدور فى هذا البلد المعذب بالفقر والاستبداد ، والامن ! فسرقات المساكن زادت من ٢٢٤٣ إلى ٥٣١٥ ، والمتاجر من ١٠٠٧ إلى ٢٢٤١ والماشية من ١٤٩ إلى ٥٢٩ والنشل من ١٧٧٥ إلى ٢٦٧٢ وأخرى من ٩٨٠٨ إلى ٢٠,٢ ألف ، والنصب من ١٩١٥ إلى ٢٥٨٩ . مع التذكير بما يحدث من اسقاط واستبعاد الآلاف من البلاغات . وأود هنا كفلاح ان اشير إلى سرقة تفشت فى الريف منذ سنوات قصار ولا يهتم بها التقرير ، شأن اهتمامه بسرقة السيارات ، ألا وهى سرقة ماكينات الرى وخراطيم سحب المياه الضخمة والدراسات والحصادات من الأحواش ومن على رءوس الحقول باستخدام سيارات النقل الخفيف ، وعنوة أحيانا ، وفى الترتيب فأن الاسكندرية هى الأولى تليها القاهرة ، غير ان العجيب ان عدد الجنح المقيدة ضد مجهول هنا ، فى مجال السرقات الهامة بالنصب ، بلغ ١٤٦٠ من ٢٥٨٩ . ومن بين المتهمين فى المقيدة ضد متهمين ٧ غير مصرى و٩٨٣ متزوج (جملة المتهمين ١٢٩٥) وفى الديانة ١٢٦٢ مسلم و٢٧ مسيحى، غير ان الحالة التعليمية فيها اختلاف ، فالأميون ٢٣٣ ، بينما من يقرأ ويكتب ٦٣٦ وحاملى الابتدائية ١٢٢ والثانوى ١٧٥ والعال ٨١ . والعجيب أيضا أن من بين المتهمين فى جنح سرقات المساكن وعددهم ٤٦٤٩ يوجد ١١٠ موظف حكومة و١٠ من القوات المسلحة و٨ من الشرطة و٣٩ مجند و٢٩ مراقب أمن وحراسة !! ، و١٩٢ بدون عمل و٢١٢٠ عاطل و١٢٣ أنثى غير عاملة و١٥٠ طلبة . واظن ان فى الـ ١٣٤ مهن "أخرى" ،

ناس يحرص التقرير أيضا على اخفاء وضعيتهم الاجتماعية . ألم يسقط أحد أساتذة جامعة الأزهر المساعدين بعد ارتكاب العديد من سرقات المساكن عام ١٩٩٤ [استضافة مفيد فوزى فى حديث المدينة بالتلفاز فأذهلنا بغموضه وأعجابه بذاته كمجرم متقف وظهر أنه عمل فى الجزائر فترة ويساعد أسر المسجونين بحصيلة ما يسرق !] وعموما سنجد الأمر يتكرر فى جنح السرقات الأخرى التى ذكر التقرير مهن مرتكبيها مع تفاوت فى الأعداد والنسب حتى فى جنح النصب وسرقات الماشية مع تفوق ساحق لصنف "عاطل" فى كل الحالات . (يستخدم فى سرقات الماشية النقل الخفيف والإكراه والتخدير فى الريف حاليا ولم يتعرض التقرير لذلك) .

ومن المأسى التراجيدية ان تبلغ حالات جنح القتل الخطأ ٥٩٢٥ حالة منها ٧٥ من أعيرة طائشة و١١٤ من سقوط أبنية و٤٦٤١ من حوادث المرور و١٠٩٥ لأسباب أخرى ، هذا عدا ٣٦,٩ الف جنحة أصابة خطأ موزعة على نفس الأسباب . ويتحرك الفضول من تلك الجنح إلى حوادث القتل بالسيارات التى تدمج خطأ فى "حوادث المرور" لأن بعضها يرتكبه أولاد ذوات من بينهم فنانين وفنانات ، ومن بينهم حالة عاينتها فى طنطا لابن محامية وبرلمانية وتم تلبيس القضية لمواطن غلبان تحت ضغوط العصا وبعض الجزر . وهناك حادثة ارتكبها ابن محافظ واصيب فيها مواطنون وتم تلبيسها أيضا لجندى مجند فقير وغيرها مما تشير إليه الصحف أحيانا أو لا تجرأ أو لا تعلم . وهنا فأن مهن مرتكبى الحوادث ، وملابساتها ، غائبة ، وعموما فقد بلغ عدد القتلى فى جملة جنح القتل الخطأ ٧٠١٤ منهم ٥٤٨ فى المرور وحده وبلغ عدد المصابين ٤١,٩ ألف نسمة .

واذا كان التقرير قد تجاهل قيمة الخسائر في جنايات الحريق العمد فأنه يورد القيمة في حالات الحريق باهمال لنكتشف أنها لا تتجاوز ٨٤٣ ألف جنيه في ٩٢٨ قضية وتشير القيمة بوضوح إلى مكان ومرتكبي الجنحة دون كبير عناء .

غير أن نوبة كرم تهب على استعراض وقائع الانتحار والشروع فيه (٥٧ حالة) فنعلم ان وقائع الانتحار ٥١ والشروع ٦ وسجل شهر يوليو أعلى رقم (١٧) أى خلافا لمن يظنون ان الربيع ، فصل الحب والفشل العاطفي هو موسم تلك العمليات ويظهر من الدوافع ان للانفعالات النفسية اليد الطولى (٢٠ ذكر و١٥ أنثى وأن كنا نخشى ان يكون الوصف قد استخدم ستارا للتعمية على مالا يراد كشفه) وتحتل المنازعات العائلية ثانيا بواقع ٣ ذكور و٣ أناث ثم التخلص من مرض (٤ و ١) والضيق المالي (٣ و ٠) والهروب من الخدمة العسكرية ٢ ، وسوء المعاملة (٢ – ٠) والتخلص من مطاردة السلطات (١ و ١) وعدم الانجاب (١ – ٠) ومثله عدم تعاطي مخدرات . وكانت أكثر الوسائل استخداما الاسلحة النارية (٨ ذكور و ٢ أناث) والقاء من علو (٧ و٢) والغرق (٢ و٧ ؟ !) والشنق (٧ و ٠) وقبل كل ذلك الحرق (٦ و٧) وتناول مادة سامة (٢ و ١) وتناول أقراص (٣ ذكور) وفي الديانة ٣٥ مسلم و ٢٠ مسيحي وواحد يهودي وظاهر ان نسبة المسيحيين عالية على نحو لم يتكرر في أي جريمة أخرى ، حيث وردت نسبتهم غالبا بما يكافئ نسبتهم في المجتمع إلى اجمالي عدد السكان ، بما يشير إلى ان المغايرة الدينية ، لا دور لها في الجرائم العادية ، وهذا طبيعي في بلد لازال نسيجه الاجتماعي على قدر من التماسك رغم الضربات التي يتلقاها من قوى الدم والغباء والسلطة والرأسمال والنفط والقوى البرانية . لكن في الانتحار فالأمر يحتاج بحثا عاجلا . وكان هناك ١٩ متزوج و ١٤ زوجة و١٦ ذكر أعزب و ٥ أناث

وتعادل الفريقان فى الأرامل ١ : ١ . وقد وقع من إجمالى الـ ٧٥ جنحة ٢٢ فى الإسكندرية وحدها وارتكب الجريمة فى حق أنفسهم ١٢ أميا (٦ و٦) و٢٥ يقرأ ويكتب (١٥ + ١٠) و ٩ ثانوى (٣ + ١) ومثلهم مؤهلات عليا لكن ٨ منهم ذكور وواحدة وواحد من حملة الاعدادية وواحد غير مبين . وفى المهن خذ عندك ١٦ أنثى غير عاملة (لم يعد أحد يطيق قعدة البيت) و٣ رجال شرطة و٦ موظف حكومة (٥ + ١) وسيدة من سلك التعليم ١ و٤ بدون عمل و٣ عاطل و٩ عامل حرفى و٣ طلبة وعموما يمكننا القول أن البطالة هى بطل هذه الجريمة القاسية الوقع على القلم والقلب والضمير .

وألفت النظر هنا إلى وجود جمعية فى مصر تعمل منذ عام ١٩٩٢ ، وهى فى الأصل فرع لجمعية انجليزية تأسست فى ١٩٥٤ ، لمساعدة الذين تناوشهم فكرة الانتحار ، وقد ذكرت المسئوله البريطانية لفرع القاهرة (يرأس مجلس الإدارة مصرى ويضم المجلس مصريين وانجليز) أنهم يتلقون أكثر من ألف مكالمة فى الشهر ومن كافة محافظات مصر . وقد اعتبر البعض ان عمل الجمعية ذو صبغة سياسية ، لأنها تستطيع من هذا المدخل معرفة كل دخائل وجوانيات وباطنيات البلد ، وبالطبع نفى المسئولون عنها ذلك . يبقى ان أشير إلى أن عدد المنتحرين قبل ١٩٥٢ كان يشارف الربعمائة (٤٠٠) وكان عدد من يشرعون فى الانتحار عادة أكبر من الذين "نفذوا بجد" ، أو "حالفهم الحظ" فى التنفيذ ! وماتوا فعلا ، غير انه لوحظ ان الاعداد أخذت فى التناقص بشدة واصبحت الغلبة الفائقة لرقم المنتحرين .. كل ذلك مع ان الانتحار جريمة حضرية ، وان البلد كلها تقريبا قد أصبحت حضرا .. "وكمان مشوها"، والظروف أصبحت مثل الخروب ..سوداء فهل هناك مؤامرة من المجتمع والشرطة معا على اخفاء الحقائق بشأن هذه الجناية ؟ .

ملحق للاعتبار والذكرى !

(١)
مقدمة مدير عام إدارة عموم الأمن العام صابر الطنطاوى للتقرير الذى يغطى جرائم عام ١٩٤٧

مقدمـــــة

إن حالـة الأمـن العـام فـى البلاد تسـاير دائمـا الحـالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها . وقد يكون من المناسب قبل أن نعرض لحالة الأمن فى عام ١٩٤٧ القضائى أن نلم الماما موجزا بتطوراته منذ أن بزغ فجر الحياة النيابية فى مصر سنة ١٩٢٤ .

ولا شك أن الفقر والجهل من أهم أسباب ارتكاب الجرائم كما أن الازدهار الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة . من أقوى دعائم مكافحة الجريمة .

وغير خاف أن الحياة السياسية فى مصر قد بدأت طورا جديدا فى سنة ١٩٢٤ بإجراء انتخابات مجلسى البرلمان فكان ذلك إيذانا ببدء التناحر السياسى والتنافس الحزبى . ومثار بعث العدوات القديمة الكامنة بين العائلات مما كان له أثره الواضح فى حالة الأمن .

على أن وقوع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من هلع استولى على النفوس وما أحدثته من تقتيل وتدمير كان عاملا هاما يقل شأنا عن سابقه .

ولقد تمخضت هذه الحرب عن عدم الاستقرار الاقتصادى . وعن نقص فى قيمة الأموال . وفى الأقوات وضرورات الحياة . وانحراف خطير فى الأفكار والعقائد من سياسية واجتماعية . كما اتخذ هذا التطور الفكرى والنفسى

أشكالا وأوضاعا قد تبعث بعض الآمال الخلابة الكاذبة بين بعض البيئات المصرية .

ولقد كان لهذا كله أثره السئ فى نفوس الجهلة وأشباههم كما حمل البعض منهم على التمرد على النظام مما كان له أثره على حالة الأمن .

وليس من شك فى أن الاصلاح الاجتماعى الشامل لجميع الطبقات أصبح ضرورة لازمة لسلامة ولحياة المجتمع المصرى الأمر الذى تعمل له جاهدة حكومتنا الرشيدة .

ولا يفوتنا أن ننوه بما كان للحرب من أثر فى تسرب الأسلحة الخطرة إلى أيدى المجرمين فى أنحاء البلاد نتيجة تهريبها غليهم من المحاربين والمتاجرين فى السوق السوداء – ولم ينته هذا الخطر بانتهاء القتال بل لازال وسيظل قائما ما بقى فى الصحراء الغربية سلاح يجلبه الأشرار إلى دخيلة البلاد .

ولقد ترتب على تسرب هذه السلحة إلى أيدى المجرمين والأشرار عدم تكافؤ ما بأيدى رجال المن من أسلحة مع هذا النوع الخطر من أسلحة الحروب الحديثة التى يجملها أعداؤه – الأمر الذى دعا الحكومة أخيرا غلى تزويد رجالها بالكثير من هذا النوع من الأسلحة السريعة الطلقات البعيدة المرمى .

ويكفى للتدليل على صحة ما ذكرنا أن نثبت هنا أن جملة الجنايات فى سنة ١٩٢٤ بلغت (٧٠٠١) واستمرت صعودا وهبوطا إلى سنة ١٩٤٤ حيث بلغت (٨٣٦٦) وكانت أحسن سنواتها سنة ١٩٢٩ اذ بلغت الجنايات فيها (٦٧١٤) .

وكانت تسير من سئ إلى أسوأ من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ إذ بلغت (٧٤١٥) فى سنة ١٩٣٥ و(٧٨٤٨) فى سنة ١٩٣٦ و(٧٩٧٦) وفى سنة ١٩٣٧ ثم بلغت القمة فى سنة ١٩٣٨ حيث بلغت (٨٦٣٨) .

ثم أخذت الحالة فى التحسن فاستمرت ثلاث سنوات متوالية فكانت (٨٢٣٢) فى سنة ١٩٣٩ و(٧٤٧٥) فى سنة ١٩٤٠ و(٧١٧٥) فى سنة ١٩٤١ ثم عادت موجة الاجرام إلى الارتفاع مرة أخرى فبلغت (٧٦٦٨) فى سنة ١٩٤٢ و(٧٩٤٠) فى سنة ١٩٤٣ و(٨٣٦٦) فى سنة ١٩٤٤ و(٨٤٠٠) فى سنة ١٩٤٥ و(٩٣٧٣) فى سنة ١٩٤٦ و(٩٣٧٨) فى سنة ١٩٤٧ .

ويتضح من ذلك أن أسباب الزيادة المضطردة فى الجرائم من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٨ (إذا استثنينا سنة ١٩٢٥ التى هبطت فيها الجرائم بمقدار (١١١) جناية عما كانت عليه فى سنة ١٩٢٤) إنما يعود إلى الحالة الاقتصادية وما منيت به البلاد فى تلك السنوات من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة القطن وقلة تداول النقود فى أيدى الناس فامتدت أيديهم إلى الحرام مندفعة فى تيار الاجرام ، وأثارت هذه الحالة حنق الفلاحين من مستاجرى الأراضى الزراعية لفداحة الايجارات حتى اضطروا إلى بيع ما فى حيازتهم من حاصلات وحيوان ، واصبحوا لا يرون حرجا فى الانتقام من أصحاب الأراضى باتلاف حاصلاتهم أو الاضرار بمواشيهم أو حرق سواقيهم أو الاعتداء عليهم بالقتل أو السرقة ، أو نحو ذلك ز

أما سبب هبوط الجرائم فى سنة ١٩٢٩ فلان الحكومة وقد شعرت بالخطر قد ضربت على أيدى العابثين بيد من حديد – وونقت فى عهد (المغفور له محمد محمود باشا) إلى إنشاء بلوكات الخفر فى الأقاليم المر الذى أدى إلي زيادة تضافر رجال الأمن على مكافحة الجريمة .

أما السنوات من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٨ وهى السنوات التى زادت فيها الجرائم زيادة متتالية فسببها أن الأزمة المالية كانت قد بلغت أشدها وعانت البلاد من هذا الظرف الاقتصادى ما عانت مما اضطر الحكومة إلى وقف بعض

المشروعات فزادت البطالة واشتدت وطأتها على العمال ، يضاف إلى ذلك ان حركة الانتخابات لمجلس النواب فى سنة ١٩٣٨ كانت من أشد ما عرفته مصر لما كانت عليه من المنافسات القوية والدعايات الحربية وكثرة تغيير العمد ، وزيادة على ذلك ما ألقى على عواتق رجال الأمن من السهر على درء خطر فيضان النيل العالى .

ثم حدث أن اضطلع (المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا) بالأمر فى وزارة الداخلية فاتخذ من تدابير الاصلاح ما امتدت أثره إلى مرافق الأمن فشعرت البلاد بالطمأنينة وكان من أثر ذلك نقص الجنايات فى سنة ١٩٣٩ بمقدار (٤٠٦) جناية عن نظيرها فى سنة ١٩٣٨ وشمل النقص فيها جل الجرائم الخطيرة وامتد التحسن إلى سنة ١٩٤١ وقد ساعد على ذلك إعلان الأحكام العرفية وارسال عدد كبير من المجرمين إلى معتقل الطور الأمر الذى أدى إلى كبح جماحهم وتقييد حرياتهم وردع غيرهم .

ولعل الحرب وما يتصل بها من الأسباب التى ذكرناها قد أغرت المجرمين على ارتكاب كثير من الجرائم فأخذت بعد ذلك فى الزيادة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٧ .

على أن إطراد الزيادة فى عدد السكان له أثره فى ارتفاع نسبة الجرائم .

أما حالة الأمن العام فى (عام ١٩٤٧ القضائى فإن جملة الجنايات فيه قد زادت زيادة تافهة قدرها خمسة حوادث عن مثلها فى سنة ١٩٤٦ .

ومما يدعو إلى الغبطة نقص جنايات القتل العمد بمقدار (٣٨) جناية (٣١٥٨ مقابل ٣١٩٦) وينعموا بعهد استقرار واطمئنان فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الأول حفظه الله".

المحرر : قارن هذا بمقدمة لن تراها كتبها اللواء حلمى الفقى (يعمل كمحام الآن بعد أن خرج من الوزارة ابان مشكلة المسماة لوسى ارتين) مدير مصلحة الأمن العام السابق ، فى تقرير جرائم عام ١٩٩١ ، والتى يصف فيها الوزير عبد الحليم موسى ، بصفات منها : القائد والمعلم والأخ والصديق .. والذى قدره أن يتولى الأمانة فى سنوات حاسمة ، والذى جمع بين القوة والحسم والرحمة والعدل .. ألخ .

ثم قارن هذا بأى مقدمة يكتبها أى مسئول كبير لأى تقرير رسمى فى مصر الآن .

وتذكر ان المدير لم يتوجه بخطابه إلى الكبير أو الصغير وإنما دخل إلى موضوعه مباشرة ، وأننى لأتحدى ان يستطيع وزير فى الحكومة المصرية الآن - التى يقال أنها ستقودنا إلى القرن الواحد والعشرين - ان يقدم صورة للقطاع الذى يتولاه فى ضوء نظرة كلية كما فعل المدير فى العهد السابق على ١٩٥٢ ، والذى لا ننكر اختلافنا مع توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد اللواء / حسن محمد الألفى
وزير الداخلية

تحية من عند الله طيبه - مباركة . . .

يشرفنى وأسرة مصلحة الأمن العام أن نعرض لسيادتكم "تقرير الأمن العام" عن عام ١٩٩٤ موضحا البيانات والإحصاءات التى تحدد الموقف الجنائى ومؤشرات حركة الجريمة وجهود مكافحتها منعا وكشفا . .

لقد تحقق بفضل من الله وجهد رجالكم المخلصين وتحت قيادتكم الحكيمة - اداء أمنيا طابق ما سبق وأن عبرتم عنه - وبحق .... عندما توليتم تلك المسئولية المقدسة .... أمن الوطن والمواطن .

"أن الشرطة قادرة على مواجهة جرائم الإرهاب وشروره ومحاولاته المستميته لضرب الوطن واستقراره والتأثير على مسيرته الناجحة ".

وإذا كان عام ١٩٩٣ قد شهد ما سبق وأن اشرتم إليه بالمواجهة الحاسمة مع العناصر الإرهابية - وتجسد ذلك باقتحام معاقلها وأوكارها .... وكشف مخططاتها ... ومصادر تمويلها .. وضبط قادتها - مما أجاز أن يطلق عليه عام المواجهة .

إن ما تحقق خلال عام ١٩٩٤ من تنفيذ لتوجيهاتكم الرشيدة بتطبيق استراتيجية أمنية تقوم على تضافر جهود كافة اجهزة الشرطة وتبادل للمعلومات فيما بينها - على نحو يكفل الوفاء بكل متطلبات الأمن السياسى - ويمكن من السيطرة على كل رموز التطرف وقياداته ومتابعة فلوله الهاربة ... كان له

أثـره الأوفـى فـى إعـادة منـاخ الاسـتقرار للوطـن – الأمـر الـذى شهدت بـه أعـرق الـدول المتقدمـة فـى مجـالات العمـل الشـرطى والتى دفعت العديد من وفودها للوقـوف علـى التجربـة المصريـة الناجحـة ودراستها وتطبيقها – مما أدى غلـى تدفق وفـود وأبنـاء الدول الجنبية خلال المؤتمر الدولي للسكان واوبرا عايدة ... مما أجاز أن يطلق على هذا العام وبحق "عام السيطرة الأمنية".

* * *

المحـرر : الصفحـة الأولـى مـن مقدمـة اللـواء زاهـر نصـار فـى التقرير الذى عرضناه ، وهى رصينة إلـى حـد ، إذا مـا قورنـت بمقدمـات الفقى ومـن علـى شـاكلته .. لكـن يمكـن للقـارئ ان يستنتج منـها معان لها مغزى عند مقارنتها بما سبق .

* * *

(٣)

عدد الجنايات التى وقعت داخل وخارج السكن ليلا ونهارا خلال الفترة : ١٩٤٠ - ١٩٥٢

داخل السكن

العام	محافظات حضرية ليلا	محافظاتحضرية نهارا	وجه بحرى ليلا	وجه بحرى نهارا	وجه قبلى ليلا	وجه قبلى نهارا	المجموع العام ليلا – نهارا	
							ليلا	نهارا
١٩٤٠	٣٩٠	١١٨٦	٥٧٢	٦٧٨	٥٩٨	٦٦٠	١٥٦٠	٢٥٢٤
١٩٤١	٤١٣	٩٧٦	٥١٢	٦١٤	٥٦٩	٦٢٨	١٤٩٤	٢٢١٨
١٩٤٢	٥٩٧	١٠٧٣	٥٦٢	٧٧٥	٥٣٢	٧١٩	١٦٩١	٢٥٦٧
١٩٤٣	٧٩٩	١١٨٤	٦٥٨	٦٤٠	٥٢٦	٥٣٠	١٩٨٢	٢٣٥٤
١٩٤٤	٩٥٧	١٣١١	٥٩٠	٦٢٠	٥١٣	٤٩١	٢٠٦٠	٢٤٤٢ ٢
١٩٤٧	٦٢٣	٢١٦٧	٦٦٩	٧٨٦	٦١٢	٦٣٣	١٩٠٤	٣٥٨٦
١٩٤٨	٦٥٨	١٧١٦	٥٩٢	٦٦٢	٤٧٥	٥٠٦	١٧٢٥	٢٨٨٤
١٩٤٩	٤٨٦	١٤٤٥	٥١١	٦٧٧	٣٨٧	٤٤٥	١٢٨٤	٥٢٦٧
١٩٥٠	٤٥٤	١٢٧٠	٤٦٢	٥١٦	٣٨٧	٤٥١	١٢٠٤	٢٢٣٧
١٩٥١	٣٠٦	١٣٤٦	٤٠٥	٤٨٢	٣٦٦	٤٢٠	١٠٧٧	٢٢٥٩
١٩٥٢	٣١١	١٦٢٦	٤٤٢	٤٨٣	٤٤٦	٤٤١	١١٩٩	٢٥٥٠

خارج السكن

العام	محافظات حضرية ليلا	محافظاتد ضرية نهارا	وجه بحرى ليلا	وجه بحرى هارا	وجه قبلى ليلا	وجه قبلى نهارا	المجموع العام ليلا	نهارا
١٩٤٠	٤٦	٤٩	٨٤٩	٥٢٨	١٠٦٧	٨٥٢	١٩٦٢	١٤٢٩
١٩٤١	٥٦	٧٥	٧٩٣	٥٣٤	١١٧٤	٨٣١	٢٠٢٣	١٤٤٠
١٩٤٢	١١٧	٩٥	٩٢٠	٥٠٩	١٠٣٨	٧٣١	٢٠٧٥	١٣٣٥
١٩٤٣	١٤٢	٩٥	١٠٥٢	٥٠٣	١٠١٤	٧٩٧	٢٢٠٨	١٣٩٥
١٩٤٤	١٥٦	٨٩	١١٩٩	٥٦٣	١١١٩	٧٥٨	٢٤٧٤	١٤١٠
١٩٤٧	١٣٠	٩٢	١١١٩	٥٣٢	١٠٨٧	٩٢٧	٢٣٣٦	١٥٥٣
١٩٤٨	١٠٥	١٠٠	٨٣٤	٤٩٨	٨٩٣	٧٩٥	١٨٣٢	١٣٩٣
١٩٤٩	٤٥	٦٦	٦٥٣	٤١٩	٦٨٣	٦١٣	١٣٨١	١٠٩٧
١٩٥٠	٤٥	٨٨	٧٦٧	٤٦٠	٦٨٧	٦٤٩	١٤٩٩	١١٩٧
١٩٥١	٦٢	٣٦	٦٥٥	٤٨١	٦٠٦	٥٨٦	١٣١٣	١١٣٠
١٩٥٢	٤٠	٥٦	٦٤٦	٤١٧	٦٦٣	٥٩٦	١٣٤٩	١٠٦٩

* المحافظات الحضرية هى التى ليس لها حيز زراعى أو رعوى مثل القاهرة والسويس والإسكندرية
* لاحظ أن الإحصاءات تبدأ منذ عام ١٩٤٠ أى مع الصدور المنظم لتقرير الأمين العام
* كنا نظن أن عربات الهيوندای "الشيك" وآلاف التيوتات التى اشترتها الشرطة ستعدل موازين ارتكابات الجنايات ليلا ونهارا وداخل وخارج السكن ، بسبب زيادة قدرة الشرطة على التجول المؤمن لكن لايظهر لذلك أثر حتى وقتنا هذا فى ١٩٩٦.

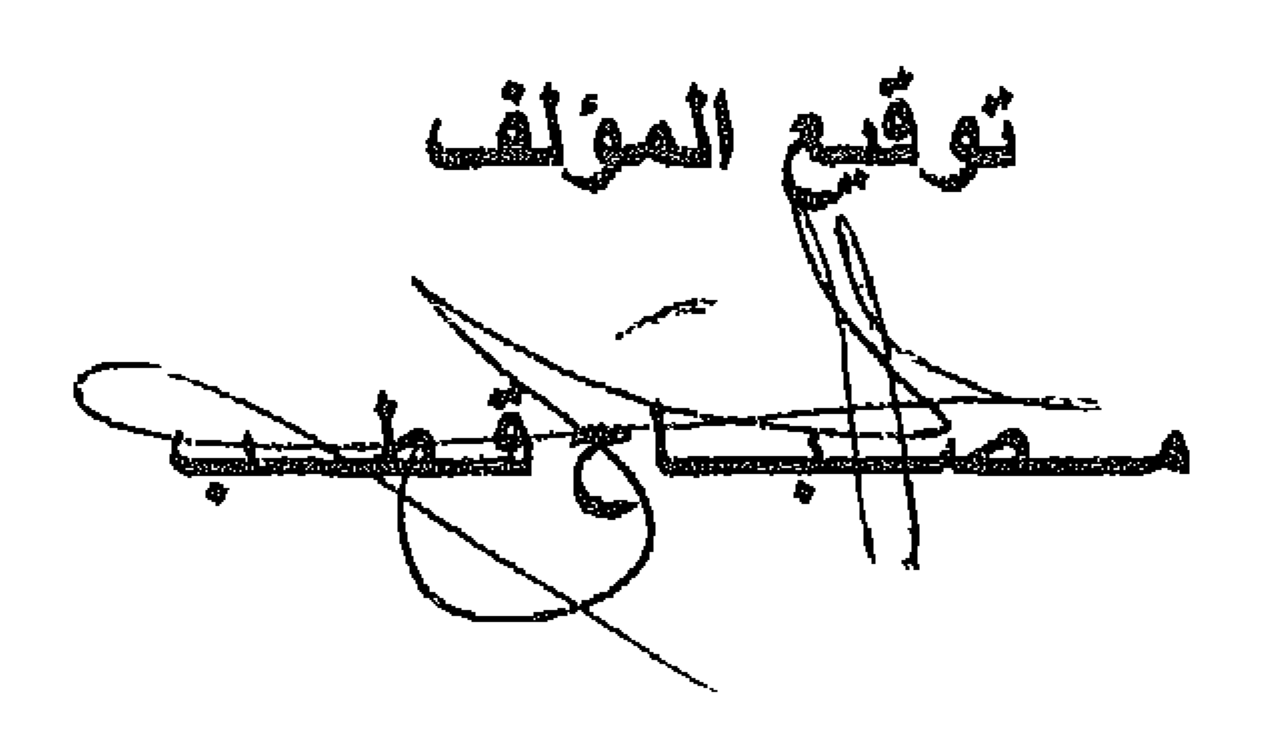
الكاتب فى سطور

مصباح قطب

- مواليد ١٦ مارس ١٩٥٥ بعزبة مجاهد مركز قطور - الغربية - لأب فلاح توفى فى ١٩٨٣ .
- يعمل فى جريدة الأهالى منذ عام ٨٣ ، وشغل لفترة رئيس القسم الداخلى (الأخبار + التحقيقات) ، كما رأس قسمى الأخبار والتحقيقات فى فترات مختلفة . انتخب عضوا بمجلس إدارة الأهالى دورة ٨٩ - ١٩٩٣ . اعتبره الاستاذ أحمد بهاء الدين أفضل محقق صحفى عام ١٩٨٧.
- كتب فى صحف ومجلات مصرية وعربية عديدة ، ويكتب فيها بحسب الأحوال ونادرا .. جدا بحسب الأموال ! ، ويكتب فى مجلتى اليسار وأدب ونقد بصفة أساسية .
- له تحت الطبع كتابان الأول بعنوان "مشروع للتليف القومى !" ، والثانى بعنوان "المبهجون أو زمن الدكتور عاطف عبيد" ؛ وفوق الطبع نص أدبى لم يكتمل بعنوان "فصوص من الكبد واللؤلؤ".
- يتولى الآن مسئولية التحرير الاقتصادى والعسكرى فى جريدة "الأهالى".
- متزوج وله ثلاثة ابناء .. ابنتان توأم هما رنيم ونيرة ، وولد عمر شهوره بعدد ملازم هذا الكتاب واسمه يوسف .

أى نسخة من هذا الكتاب لا تحمل توقيع المؤلف تعتبر مزورة ومقلدة وتعرض مقتنيها أو موزعها للمسألة القانونية .

توقيع المؤلف



تحت دائرة الضوء

البلد فى ٩٣ - ٩٤ - ١٩٩٥

تقرير الأمن العام من أهم وثائق الدولة المصرية و أكثرها قدرة على الإفصاح عن أحوال الناس و البلد وقد دأبت وزارة الداخلية منذ سنوات على التعتيم على هذا التقرير، وتضييق نطاق توزيعه ، وشطف البيانات الهامة التى فيه و " تضليم " مدلولاتها .

وضمن غاية للكاتب بأن يرتفع مستوى الإتاحة المعلوماتية للبشر فى بلادنا ، فإنه يقدم هنا عرضا تحليليا لثلاثة من تقارير الأمن تغطى اعوام ٩٣ و ٩٤ و ١٩٩٥، آي ذروة اعوام التوتر الأمنى ، و المد الإرهابى

إن من حق المواطن قبل أن يعرف اسعار الأسهم أن يعرف معدلات و حالة الجريمة " صباحى " لهذا ندعو الى رفع الحجب فليس من المعقول ان يظل حتى ٩٨٪ من ضباط الداخلية أنفسهم غير مطلعين على مثل هذا

أعطونا المعلومات وارمونا فى البحر .... نعبره.



